



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيس علي - البليدة 02 -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
- الشهيد طالب عبد الرحمان -



قسم العلوم المالية و المحاسبية

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر

تخصص مالية و صيرفة إسلامية

من إعداد:

د. حكيم بوحرب

السنة الجامعية 2021/2022

1. مقدمة:

المصرفية الإسلامية هي ظاهرة مالية عالمية استحوذت على اهتمام العديد من المفكرين في المجال المالي و العديد من الهيئات والجهات المهمة بالشؤون المالية و اليوم و في ظل التغيرات التي تشهدها هذه الصناعة فإنه يمكن وصفها وبذون تحفظ بالمتنامية، حيث عرفت خلال العقود الأربعة السابقة انتشارا واسعا في جميع دول العالم خاصة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وحتى أنه باتت هناك أيضا مؤسسات مالية دولية في أوروبا و الولايات المتحدة تعتمد بعض الأدوات الإسلامية لجذب المستثمرين الذين يفضلون استخدامها من أدوات الائتمان الإسلامية، مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة، وامتدادا لذلك فإن التوسع الذي شهدته الصناعة المالية الإسلامية ليس فقط في الدول ذات الأغلبية السكانية المسلمة ، ولكن أيضا في دول أخرى البلدان التي يشكل المسلمون فيها أقلية .

تعد هيئات الرقابة الشرعية أحد الدعائم الأساسية للمؤسسات المصرفية الإسلامية، وهي تحتل مكانة هامة للغاية في ضبط ممارسات هذه المؤسسات من الوجهة الشرعية. و هناك العديد من المؤشرات الأكاديمية والموضوعية التي تؤكد أن هيئات الرقابة الشرعية قد أدت وظيفتها في المؤسسات المصرفية أداءً لا بأس به نسبيا في إطار البيئة القانونية و المالية التي نشأت فيها، إلا أن هناك عدة قضايا أظهرتها التجربة التطبيقية مما يقتضي إعادة النظر في العديد من المتغيرات بالشكل الذي يضمن الحد من

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المشاكل التي تعاني منها هيئات الأشراف والرقابة على المصارف الإسلامية و يعزز من كفاءتها .

تم إنشاء هيئات الرقابة الشرعية (SSBs) ضمن هيكل المؤسسات المالية الإسلامية (IFIs) لضمان مصداقية الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. في حوكمة الشريعة ، تعتبر هيئة الرقابة الشرعية هي الأداة الرئيسية التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية لئتم اعتبارها متوافقة مع أحكام الشريعة. ومع ذلك ، فإن إدخال هذه الهيئة في الهيكل الداخلي للشركة يمكن أن يكون صعباً ، لأن هذه الهيئة ، بسلطتها القوية ، غير معروفة لهيكل الشركة. يتطلب دور الرقابة الشرعية الذي تؤديه هيئات الرقابة الشرعية مستوى عالياً من الاستقلالية ، وهو أمر معرض للخطر بشكل كبير في هيكلها الحالي.

في حين أن العديد من الباحثين قد حددوا تضارب المصالح المحيط بهيكل هيئات الرقابة الشرعية والاقتراحات المقترحة ، فإن هذه الأطروحة تعيد التفكير في الهيكل الكامل لهيكل الشركات الصغيرة والمتوسطة لجعلها أكثر اتساقاً مع آليات حوكمة الشركات المعروفة.

فيما يتعلق بدور وضع معايير الشريعة الإسلامية ، تقترح العديد من الاجتهادات الأكاديمية إنشاء مجلس وطني لوضع معايير الشريعة ليكون السلطة الحصرية لإصدار معايير الشريعة لصناعة التمويل الإسلامي. يجب

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

أن تتغلب هذه الهيئة على القيود الموجودة داخل الهيئات المماثلة في بعض الولايات القضائية حيث تُمنح الهيئات القضائية الصغيرة سلطة تشريعية واسعة. لتقييم أدوار التدقيق في هيئات الرقابة الشرعية ، تحلل الأطروحة إطار المساءلة لحوكمة الشريعة. وتجادل بأن شركات الشريعة توفر بديلاً أفضل لإجراء تدقيق خارجي مستقل للشريعة. أيضاً ، يجب تنفيذ سلطة تنظيمية لمزيد من المساءلة الفعالة وخدمة أصحاب المصلحة الفريدين في الامتثال للشريعة. وتختتم الأطروحة باقتراح نموذج SSBfree الذي يروج للرقابة الشرعية كمهنة ، وبالتالي ، صناعة التمويل الإسلامي برمتها.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

2. الفهرس

الصفحة	العنوان
02	1.مقدمة
05	3. الفهرس.....
12	3.الرقابة النقدية على البنوك الاسلامية
15	1.3 . مشكلة السيولة في المصارف الاسلامية (محاولة في البحث عن الأسباب).....
17	1.3 . 1. المشاكل الناجمة عن الإطار القانوني
18	1.3 . 2.المشاكل الناجمة بسبب الجانب الابتكاري.....
30	1.3 . 3.المشاكل الناجمة بسبب البيئة المالية.....
31	2.3. التوسع النقدي في المصارف الاسلامية.....
34	1.2.3.مشاكل الأدوات الإسلامية السائلة.....
36	2.2.3. مقومات التوسع النقدي وألية توليد النقود.....
37	2.2.3. 1. تطور حجم الودائع.....
37	2.2.3. 1.1. أنواع الودائع وتكيفها الفقهي
38	2.2.3. 1.1. وودائع لا تسهم في النشاط الاستثماري للبنك ..

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

38	2.2.3. 1.1.1. الوديعة المستندية
39	2.2.3. 2.1.1. الوديعة المخصصة لغرض معين
40	2.2.3. 3.1.1. ودائع الخزائن الحديدية.....
41	2.2.3. 1.1. 4. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) ..
45	2.2.3. 1.1. 5. الوديعة للاستثمار
49	2.2.3. 2. . توفر ثقة المتعاملين وقبولهم التعامل بالشيكات كأداة للدفع.....
51	2.2.3. 3.3. نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي.....
54	2.2.3. 4. . توظيف الأموال
56	3.3. أثر صيغ التمويل في المصارف الاسلامية على خلق النقود
60	4.3. ضوابط خلق النقود بواسطة المصارف الاسلامية..
61	5.3. أدوات السياسة النقدية الإسلامية.....
62	5.3. 1 تفسير السياسة النقدية الإسلامية في العصر الحديث
68	5.3. 2 .الأدوات الكمية في السياسة النقدية الإسلامية.....
68	5.3. 1. 2 . تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية.....
69	5.3. 2. 2 . آلية الزكاة.....

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

69	3. 2. 5.3 . سياسة السوق المفتوحة.....
70	4.2. 5.3. تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر
70	3. 2. 5.3 الأدوات الكيفية في السياسة النقدية الإسلامية
71	1. 3. 2. 5.3. التمييز في الأدوات الكمية.....
72	2. 3. 2. 5.3. الأدوات التكميلية.....
73	4.2. 5.3. الأدوات المباشرة في السياسة النقدية الإسلامية.
75	4. الرقابة الشرعية للمصارف الاسلامية
75	1.4. مفهوم الرقابة الشرعية
80	2.4 . الفرق بين الرقابة الشرعية وبين المراجعة القانونية والمحاسبية والتدقيق
81	1. 2.4 . الإفتاء.....
81	2. 2.4 . الحسبة
83	3. 2.4 . الإجارة.....
83	4. 2.4 . الوكالة بأجر
85	3.4. أهمية الرقابة الشرعية تعتبر الرقابة الشرعية.
88	4.4 طبيعة دور هيئات الرقابة الشرعية
94	5.4. المهام الموكلة لهيئة الرقابة الشرعية
96	6.4 . مفهوم ودور استقلال هيئة الرقابة الشرعية.....

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

96	1.6.4 مفهوم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.....
99	2.6.4 دور استقلالية هيئات الرقابة الشرعي في تعزيز العمل المصرفي الاسلامي
99	1. 2.6.4. الاستقلالية ودورها في تعزيز كفاءة العمل المصرفي الإسلامي.....
100	2. 2.6.4. الاستقلالية ودورها في تعزيز ثقة جمهور المتعاملين مع المصارف الاسلامية.....
101	3. 2.6.4. الاستقلالية ودورها في تصحيح المعاملات المالية في المصارف الاسلامية.....
102	3.6.4 معوقات الرقابة الشرعية
105	4.6.4 وجوب إلزامية قرارات الرقابة الشرعية.....
108	5.6.4 حوكمة الرقابة الشرعية
109	1 5.6.4 . مفهوم حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.....
111	2 5.6.4 . الحاجة الى حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية.....
115	3 5.6.4 . مقومات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.....
116	4. 5.6.4 . آليات تطبيق و حوكمة عمل هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.....
118	5. 5.6.4 . متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية.....

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

120	6.6.4 .. المعايير الشرعية للمعاملات المالية الاسلامية
125	7.4. الرقابة (المالية) المصرفية على المصارف الاسلامية
125	7.4. 1. الرقابة الداخلية.....
125	7.4. 1.1. مفهوم الرقابة الداخلية.....
127	7.4. 2.1. مرتكزات الرقابة الداخلية.....
128	7.4. 3.1. نطاق المراجعة الداخلية
129	7.4. 2. رقابة السلطة النقدية.....
129	7.4. 2. 1. علاقة المصارف الاسلامية بالبنوك المركزية
133	7.4. 2. 1 أساليب الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي المصارف الإسلامية من حيث الترخيص والتنظيم والرقابة الميدانية
136	7.4. 3. الرقابة الخارجية.....
136	7.4. 1.3. مفهوم الرقابة الخارجية.....
137	7.4. 2.3. أهداف الرقابة الخارجية للمصارف الاسلامية
138	7.4. 4. الرقابة المالية الدولية على المصارف الاسلامية
138	7.4. 1.4. الإتجاهات العامة للرقابة الدولية.....
139	7.4. 4. مؤسسات الرقابة الدولية العامة
139	7.4. 2. مؤسسات الرقابة الدولية الإسلامية

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

140	3.7.4. نطاق أدوات الرقابة الدولية.....
141	5. واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل.....
141	1.5 . البنوك الاسلامية وبازل ا.....
142	1.5 . 1. اتفاقية بازل ا لكفاية رأس المال
143	1.5 . 2. كيفية تطبيق البنوك الاسلامية لاتفاقية بازل ا... .
145	2.5 . معيار كفاية رأس المال حسب بازل 2.....
146	3.5 . آثار اتفاقية بازل II على البنوك الإسلامية.....
148	1.3.5. الانعكاسات السلبية.....
149	2.3.5. الانعكاسات الايجابية.....
149	4.5.صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية لكفاية رأس المال.....
152	6-الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية في التشريع المصرفي الجزائري
152	1.6 . الزامية الرقابة الشرعية
153	2.6. الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية كهيئة مانحة لتراخيص ممارسة الصيرفة الاسلامية في الجزائر.....
154	3.6. بنك السلام وهيئته الشرعية.....

د. حكيم بوحرب

أستاذ محاضر - أ -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -

الشهيد طالب عبد الرحمان -

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

156	4.6. بنك البركة وهيئته الشرعية.....
160	7. خاتمة.....
161	8. قائمة المراجع.....

3. الرقابة النقدية على البنوك الاسلامية

خلال هذا الجزء من المطبوعة ستنم مناقشة خصائص ومميزات الأنشطة التمويلية الاسلامية لهذا النوع من البنوك ابتداء من مفهوم مضمون وطبيعة نشاط المصارف الإسلامية، ونهاية بإبراز مفهوم التمويل المصرفي في نظام الصيرفة الاسلامية، مع مقارنتها بما يقابلها من مفاهيم في النظام المصرفي التقليدي .

- . طبيعة النشاط التمويلي للمصارف الاسلامية

تمنح المصارف الاسلامية مجموعة من الصيغ التمويلية لأصحاب العجز ، بما يتوافق مع طبيعة استثماراتهم وتنوع احتياجاتهم . هذه الصيغ التي لا تعتمد آلية سعر الفائدة و لا العلاقة " مقرض / مقترض " بين البنوك و العميل .

و في المقابل تختلف علاقة المصارف الاسلامية مع المودعين لديها عن تلك العلاقة التي تربط أقرانهم بالبنوك التقليدية ، والمرتكزة على علاقة مقرض بمقترض وفق نظام سعر الفائدة .

خلال هذا الجزء من المطبوعة ستنم مناقشة خصائص ومميزات الأنشطة التمويلية الاسلامية لهذا النوع من البنوك ابتداء من مفهوم مضمون وطبيعة الوديعة لدى المصارف الإسلامية والتي تمثل المصدر الرئيسي للأموال لدى البنوك ، ونهاية بإبراز

لا شك أن كل بنك يحتاج إلى مصادر مالية لتمويله، فرأس مال البنك نسبته تعتبر ضئيلة بالنسبة لمجموع الأموال التي يستخدمها، لذلك فالودائع البنكية

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

تعتبر من أهم مصادر الأموال في المصارف عموماً، وقد تقدم من خلال تعريف البنك أن له وظيفتين الاقتراض من المودعين، والإقراض للمقترضين والودائع المصرفية نوعان :

- ودائع عينية حقيقية كإيداع أشياء معينة من ذهب أو مستندات لدى البنك حيث توضع في خزائن حديدية بالأجرة .
- ودائع نقدية، وهي التي نتحدث عنها، والودائع النقدية تتنوع في المصارف الإسلامية من حيث وقت استردادها إلى أنواع أتكلم عنها من خلال نقاط لاحقة.

أثر تباين مفهوم الوديعة بين النظام التقليدي و النظام المصرفي الاسلامي:

ان لاختلاف طبيعية ومفهوم الوديعة المصرفية الاسلامية بين النظام التقليدي ونظام المصارف الاسلامية تأثير على العمل المصرفي الاسلامي لكلا النظامين، ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية المختصرة في الجدول الموالي:

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الجدول رقم 01: مقارنة الودیعة بین المصرف التقليدي ومصرف المشاركة

وجه المقارنة	البنك التقليدي	المصرف الاسلامي
العلاقة بين المودع والمصرف	مقرض / مقترض	الوديعة الجارية : مقرض / مقترض الوديعة الاستثمارية : صاحب رأس المال / مضارب
ملكية مال الوديعة	انتقالها الى البنك لأنها قرض	الوديعة الجارية: تصبح في ملكية المصرف الوديعة الاستثمارية: تبقى في ملكية المودع
ضمان أصل الوديعة	مضمون	الوديعة الجارية: مضمون الوديعة الاستثمارية: غير مضمون
العائد (الوديعة لأجل، الاستثمارية)	سعر الفائدة المحدد مسبقا	معدل الربح المتفق عليه وغير المحدد
ضمان العائد	مضمون مسبقا	غير مؤكد وليس مضمونا

المصدر: حمزة شوارر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية، الطبعة الأولى، عماد الدين للشهر، 2014، ص 242

في نظام المصارف الاسلامية، تعتبر فكرة الأرباح المشروعة أساس ومبدأ نظام العمل المصرفي، حيث يتشارك البنك و المودعون لديه في الأرباح التي يحققها المصرف كما يتقاسمون الخسائر التي يقع فيها، وهذا وفق معايير معينة محددة مسبقا.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

وفي هذا الإطار تنقل الوديعة من مفهوم القرض الربوي في النظام المصرفي التقليدي الذي يتعهد المصرف برده مضافاً له فائدة محددة مسبقاً بغض النظر عن نتيجة عمل المصرف، إلى مفهوم مغاير في النظام المصرفي الاسلامي، يعامل الوديعة (الاستثمارية) كما وأنه من حقوق الملكية ويضع المودع في مكانة وكأنه مساهم في البنك، و يمكن اعتبار عملية الابداع التي يقوم بها المودع وكأنها عملية الشراء الحصة من حقوق ملكية المصارف، فله نصيب من الربح كما أنه يتقاسم الخسارة التي يقع فيها البنك بخسارته من القيمة الاسمية للوديعة¹.

1.3 . مشكلة السيولة في المصارف الاسلامية (محاولة في البحث عن الأسباب) :

لا يخفى أن توفر السيولة والإيفاء بالالتزامات يظهر المصرف بمظهر المؤتمن القوي القادر على الدفع، وبالتالي يكتسب ثقة الجمهور. كما إنه يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية، وهيئات التصنيف الدولي، ومؤسسات الجودة (أيزو) حيث يمنحونه درجات عالية للتصنيف والجودة. فتوافر السيولة المطلوبة يجنب المصرف البيع الجبري لبعض الأصول الذي تترتب عليه بعض الخسائر، أو على الأقل عدم تحقق الربح المنشود من عملية البيع.

¹ حمزة شوار، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية، الطبعة الأولى، عماد الدين للشعر، 2014، ص 243

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

ويجنبه اللجوء إلى الاقتراض أو التمويل، بكلفة أعلى عند حلول التزاماته. وأخيراً فإن توافر السيولة المطلوبة يجنب المصرف اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وما يترتب على ذلك من سلبيات اقتصادية أو فقهية . هناك عدة مشاكل يمكن أن تؤثر سلبا على السيولة، وقد اجتهد الباحثان في أنه يمكن حصر المواطن الرئيسية لمشاكل السيولة بالآتي:

- 1- المشاكل الناجمة بسبب الجانب الشرعي.
- 2- المشاكل الناجمة بسبب الإطار القانوني.
- 3- المشاكل الناجمة بسبب الجانب الإبتكاري.
- 4- المشاكل الناجمة بسبب البيئة المالية.

المشاكل الناجمة بسبب الجانب الشرعي:

لن يطيل البحث كثيرا في هذه الفقرة، إذ غالبا ما تم التطرق إليها في أبحاث سابقة، إلا أنه

سيتم الإشارة الى بعض الجوانب التي تحظرها الشريعة السمحاء، في الوقت الذي تستفيد منه البنوك التقليدية التي لا تبالي بالحلال والحرام. ومن أبرز هذه الإشكاليات:

- القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزءا كبيرا من أصول المصارف الإسلامية. وهو الأمر الذي تستخدمه البنوك التقليدية عندما تكون بحاجة الى السيولة، ولا يمكن للمصارف الإسلامية استخدامه.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- اللجوء الى مباحات السلع الدولية رغم الإشكاليات في عدم الانضباط الكامل مع المبادئ الشرعية.
- الوسائل التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة والاختلافات الفقهية في بعض الوسائل.

1.3 . 1. المشاكل الناجمة عن الإطار القانوني:

غالباً ما تلزم البنوك المركزية البنوك التجارية بشروط وتعليمات تخص مقدار السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها، ويسري الحال ذاته على المصارف الإسلامية، إذ طالما غابت القوانين والتعليمات الخاصة بالمصارف الإسلامية في عالمنا الإسلامي. من هذه التعليمات ما تطلبه البنوك المركزية من البنوك التجارية عادة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي الودائع كأموال سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى. وبالتالي فإن المصرف الإسلامي سيكون ملزماً بالاحتفاظ بهذه النسبة، والتي لا يمكن له التعويض عنها كما تفعله البنوك التقليدية المتعاملة بالفائدة¹. كما تطلب البنوك المركزية من البنوك التجارية أن تودع لديها أموالاً سائلة بدون فائدة توازي نسبة معينة من الودائع محسوبة على أساس المتوسط الحسابي البسيط عن أيام العمل خلال الشهر وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى.

¹ أسامة العاني ومحمود الشويات ، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ، مجلة المنارة،

المجلد (23)، العدد (2) ، 2017 ، ص 268

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

تعاني المصارف الإسلامية من عدم وجود تسهيلات المقرض الأخير، وبالتالي عدم إمكانيتها للاستفادة من ميزة الاقتراض كمثيلاتها من البنوك التقليدية من البنك المركزي عند الحاجة، ذلك لأن هذه القروض تكون مصحوبة بالفائدة، وهو الأمر الذي يحظره الشرع على المصارف الإسلامية. ومن ثم فإن المصارف الإسلامية تكون مضطرة للاحتفاظ باحتياطي أعلى من السيولة عما هو عليه في مثيلاتها التقليدية، وبالتالي فإن هذا الجزء المحتفظ به سيخسر فرص الاستثمار والمضاربة وما يمكن ان يتوقع عليه من عوائد¹.

1.3 . 2. المشاكل الناجمة بسبب الجانب الابتكاري:

مفهوم الابتكار المالي قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدوا حديثا من حيث المصطلح والتخصص، ومن الصعب التوصل الى تعريف موحد للاستحداث المالي، لكون أن معظم تعاريفه مستوحاة من وجهة نظر مختلفة لمجموعة من الباحثين والمنظرين لنماذج ونظريات التمويل. نشير إلى أن عدد غير قليل قد عبر عن مفهوم الاستحداث المالي على أنها عمليات التحديث Modernization Operations التي اتخذت ملامح وسمات وحقبة بعينها والتي أرخ وشخص لها بعض المنظرين، وحددوا لها بداية ونهاية حسب رؤية كل منهم ، فالتحديث هو عملية التوافق مع

¹ أسامة العاني، محمود الشويبات ، مصدر سبق ذكره ، ص 268

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الحديث، فإذا قلنا هذا الفكر يحتاج الى تحديث فهذا يعني أنه يحتاج توفيقه أو تحويله الى فكر يتفق والفكر الحديث* أو الجديد صفة أو زمانا¹. وفيما يلي نحاول عرض أهم التعاريف للابتكار المالي :

الاستحداث باللغة الانجليزية "Innovate" ومصدرها الكلمة اللاتينية "novus" والتي تعني جديد أو حديث.

يرى Miller(1986) أن العوامل التنظيمية والضريبية وفرت دفعة قوية للاستحداث المالي في فترة السبعينيات والثمانينيات، ووصف عمليات الاستحداث المالي على أنها: "تحسينات غير متوقعة على مجموعة من المنتجات والعمليات المالية المتاحة"².

-الابتكار المالي الإسلامي و الهندسة المالية الإسلامية

منذ ظهورها حققت المؤسسات المالية الإسلامية العديد من المكاسب جعلت منها مطلبا للعديد من المهتمين بالقطاعات المالية خاصة في الدول الإسلامية، إلا أن اقتصار المصارف الإسلامية على استخدام بعض الصيغ الإسلامية في تعاملاتها و إهمال استخدام البعض الآخر حرماها من الدخول في العديد من المجالات الاستثمارية الواعدة وهو ما فوت عليها فرصا حقيقية

¹ حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية: فكر ما بعد الحداثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003، ص 26.

² بوحرب حكيم، أساليب التمويل المستحدث ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تحليلية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالرأسمال الإستثماري، أطروحة دكتوراه ، تخصص نقود ،مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2015 ، ص 6

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

للنمو والتوسع. فكغيرها من المؤسسات المالية الأخرى فان المؤسسات المالية الإسلامية تحتاج إلى تنوع الأدوات و الخيارات المالية التي تقدمها، بالشكل الذي يمكنها من توفير مرونة تستجيب للمتغيرات الاقتصادية و اكتساب قدرة تنافسية تضمن لها البقاء في صناعة محفوفة بالمخاطر. من هذا المنطلق تبرز الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لايجاد صيغ مالية جديدة و حلول للمشاكل، وذلك في إطار يضم الجمع بين تعاليم الشريعة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية .

من حيث الواقع فإن الصناعة المالية الإسلامية و جدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية، وربما كان توجيه النبي صلى الله عليه و سلم لبلال المازني، حيث أراد أن يبادل التمر الجيد بالرديء، فقال عليه الصلاة و السلام: " لا تفعل بع الجمع بالدرهم واشتري بالدرهم ". و الناظر في الفقه الإسلامي يجد العديد من المحاولات القديمة للابتكار، بغض النظر عن مشروعيتها أو ملائمتها لمقاصد التشريع وقواعد المعاملات¹.

يعتبر الابتكار المالي الاسلامي مقارنة بالابتكار المالي التقليدي صناعة في طور الإنشاء، لذلك فهي بحاجة الى اثبات قدرتها على سد الفراغ الذي يمكن أن يحدث نتيجة لإحلال الابتكار المالي بالابتكار المالي الإسلامي، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم نهجا مستقلا للابتكار المالي الإسلامي، يعتمد في

¹ هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول "الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي " المنعقد خلال يومي 1 - 2 ديسمبر 2010، عمان ، ص 07

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الأساس على إيجاد حلول لمشاكل تمويلية و استغلال فرص إستثمارية جديدة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية .

ويمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية في الإسلام من خلال حديث النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال: (من سن في الإسلام سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن سن في الإسلام سمنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا يتقص من أوزارهم شيئاً) .

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف"¹.

يلاحظ من خلال التعريف السابق للهندسة المالية الاسلامية، أنها تمثل نفس الصورة التي قدمها المنظرين الاسلاميين الغربيين، و الاضافة التي جاءت بها الكتابات الخاصة بالهندسة المالية الاسلامية أنها جعلت نشاطات هذه الأخيرة داخل إطار توجيهات الشرع الإسلامي (وهي إضافة تقلب العديد

¹ فتح الرحمن علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة المصرفي، المجلد 26 ، إدارة التطوير وتنمية الأعمال، بنك السودان، الخرطوم، ديسمبر 2000، ص 01 متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.kantakji.com>

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

من المفاهيم الخاصة بالهندسة ومختلف مكونات الصناعة المالية من إخلال إعطائها ضوابط تعامل جديدة)..

بالنسبة لمصطلح للهندسة المالية الاسلامية فإنه ومن وجهة نظرنا هو مصطلح يستحق المراجعة و الضبط، حيث أنه وأثناء مراجعتنا للأبحاث التي توفرت لدينا عن هذا الموضوع، وجدنا أن العديد من الدراسات تعتبر كل المنتجات المالية وحتى تلك التي ظهرت منذ بزوغ الاسلام كمنتجات للهندسة المالية الاسلامية، وهو رأي من وجهة نظرنا قد جانب الصواب، فالهندسة المالية علم يهتم بتصميم المنتجات المالية وفق معايير مغايرة لتلك التي كان معمولاً بها، و عليه لا يمكن اعتبار كل المنتجات المالية ناتجة عن هذا النوع من الأنشطة المالية، ومن وجهة نظرنا فإن هذه المنتجات تدخل ضمن مظلة الصناعة المالية الإسلامية، بحكم أنها ظهرت أصلاً قبل ظهور هذا المصطلح، وهناك من اعتبر أن ما يعتبر هندسة مالية بخصوص هذه المنتجات هي هندسة آليات استخدام أساليب تمويلية اسلامية بما يتناسب مع تطورات الوضع الاقتصادي، في حين أن هناك فئة أخرى ذهبت الى التأكيد على أن المنتجات الحديثة للهندسة المالية كالفكوك المالية هي ما يجب اعتباره هندسة مالية، ومن وجهة نظرنا فإن الرأيين الأخيرين صحيحين، مع ضرورة تباين محل و آلية التعديل التي مست هذه الأساليب التمويلية لتميزها عن غيرها.

الاجتهادات الفكرية الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية كادت أن تتسبب في قيادة هذه الأخير الى الهندسة المالية الإسلامية، من خلال

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

استنتاج بعضها إلى آليات تحوطية تعتمد على المشتقات المالية في صورتها التقليدية، وهي أدوات مالية تشوبها العديد من المحاذير الشرعية، و بالتالي كان لابد من سفلها وفقا لتعاليم الشريعة الاسلامية. وعليه فان الهندسة المالية الاسلامية بحاجة الى مراجعة ووقفة نقدية تقديرية لإخراجها الهندسة المالية التقليدية¹.

يضاف الى ما سبق أننا رصدنا فيما يخص الأعمال المتناولة موضوع الابتكارات المالية الاسلامية و الهندسة المالية، وجود خلط بين المصطلحين، حيث في كثير من الأعمال التي تم الاطلاع عليها اعتبرت المنتجات المالية الاسلامية المبتكرة ناتجة عن عمليات الهندية المالية الاسلامية وهو طرح خاطئ يتطلب المراجعة و التدقيق، فالهندسة المالية هي آلية لخدمة الابتكار المالي، بينما الآلية التي تؤدي إلى ابتكار أدوات مالية هي عمليات الابتكار المالي، وما الهندسة المالية إلا آلية يتم من خلالها ترجمة رغبات المؤسسات المالية من خلال هندسة و تصميم وترجمة تلك الرغبات الى منتجات مالية .

مقارنة مع الهندسة المالية في الاقتصاديات الوضعية فإن الأعمال الأكاديمية و مختلف البحوث التي تناولت موضوع الهندسة المالية الاسلامية لا زالت قليلة جداً، وتفتقر في معظمها الى الأسلوب التحليلي و الاحصائي، وهو أمر لا يمكن استغرابه، بالنظر إلى حداثة فكرة الهندسة المالية الاسلامية

¹ بوحرب حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 8

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

وضعف انتشارها بالإضافة الى عدم ملاءمة المحيط المالي و التشريعي التي تنشط فيه المؤسسات المالية الاسلامية و ضعف المنافسة بين المؤسسات المالية الاسلامية فيما بينها لقلّة تعدادها.

وبالتالي فان الدوافع التي تدفع الى القيام بابتكار منتجات مالية اسلامية قليلة مقارنة بتلك الدوافع التي تقود المؤسسات المالية في الاقتصاديات الوضعية الى القيام بمثل هذه الأنشطة المالية.

بالرغم من قلة الأعمال الأكاديمية التي تناولت الابتكار المالي الإسلامي، إلا أن السنوات الأخيرة وخاصة بعد حدوث الأزمة العالمية، عرفت زيادة في هذه الدراسات و التي شملت حتى الدول المتقدمة غير الاسلامية، و التي ركزت في معظمها على أن الاهتمام بالتمويل الاسلامي يأتي كبديل و كخيار للنظام المالي العالمي، و التي جاءت معظمها بعد الأزمة المالية العالمية¹، إلا أن نفوذ منتجات الصناعة المالية الاسلامية إلى الأسواق المالي العالمية، و اندماجها في الأنظمة المالية خاصة المتطورة منها تكتنفه العديد من العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك.

¹ في رأينا فإنه كانت هناك مغالاة من قبل العديد من الكتاب المسلمين الذين تمادوا في تفاؤلهم بترحيب بعض الكتاب من الغرب بالتمويل الاسلامي و أهميته في ايجاد الحلول التمويلية، و بالرغم من أننا نقر بوجود مجموعة من الأعمال التي أقرت ذلك، إلا أنه و في المقابل رصدنا مجموعة من الأعمال التي تبنت الأنشطة المالية ذات سعر الفائدة المعلوم لكنها لم تنسبها إلى الإسلام، بل تناولتها من زاوية علمية بحتة، ومعلوم أن الاقتصاد الاسلامي قائم على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وما دون ذلك لا يمكن اعتباره تمويلًا إسلاميًا، حتى إن شأجه في عدم وجود الربا .

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

التمويل الاسلامي يتطور بوتيرة ملحوظة، حيث ارتفع عدد المؤسسات المالية الاسلامية من مؤسسة واحدة في عام 1975 إلى أكثر من 300 مؤسسة في أكثر من 75 دولة في سنة 2005، و هي تتركز في منطقة الشرط الاوسط و جنوب شرق آسيا (البحرين وماليزيا هي أكبر المراكز المالية المحتضنة للصناعة و المالية)، و لكن توجد أيضا في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، إجمالي أصول المؤسسات المالية الاسلامية في أنحاء العالم كان يتجاوز 250 ألف مليار دولار وتتزايد بنسبة سنوية تقدر بـ 15 %¹.

الحديث عن إمكانية إحلال النظام المالي العالمي بنظام مالي إسلامي، تبقى ومن وجهة نظرنا فكرة بعيدة المنال، وحتى على مستوى كل دولة على حده، فإن الجزم بإمكانية تطبيق هذا النوع من الأنظمة المالية كبديل للأنظمة القائمة، هو أيضا طرحا يبقى بعيد المنال ومن الصعب تحقيقه، على الأقل ليس في المدى القصير والمتوسط، حيث أن ذلك يتطلب توفر نظام قانوني و رقابي خاص بالتمويل الإسلامي، وهو ما يصعب تحقيقه دفعة واحدة، بل إن ذلك يتطلب خطوات تدريجية تمثل خطوات انتقالية نحو النظام الإسلامي.

تسعى الهندسة المالية الاسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

يمكن إنجازها في النقاط التالية:

¹ بوحرب حكيم، مرجع سبق ذكره ، ص 9

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية ؛
 - تحقيق الكفاءة الاقتصادية، يمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة و السمسرة؛
 - تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين و تنويع مصادر الربحية ؛
 - المساهمة في انعاش الاقتصاد و ذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربويا ؛
 - المساعدة في إدارة و تحقيق الموائمة بين العوائد والمخاطرة و السيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية؛
 - المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية و العالمية من خلال ايجاد أوراق المالية إسلامية ؛
 - توفير تمويل مستقر من موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية؛
 - توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل؛
 - تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغته.¹
- ومن الحلول المالية التي تبنتها الصناعة المالية الإسلامية ما كان يفعلُه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه إذ كان يقبل المال من الناس على

¹ هناء محمد هلال الحنيطي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 08 - 09

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

أنه قرض لا وديعة تحقيقا لمشروعية الضمان و لمشروعية الربح الذي يتولد عن التصرف به. كما استحدثت الحنفية عقد الاستصناع و أفردوه عن السلم. بالإضافة إلى عقود الإجارة التمويلية و الإجارة المنتهية بالتملك و غيرها من الصكوك المالية¹.

الصناعة المالية الاسلامية و بالرغم من تواضعها فإنها تمثل حلولا مالية ذات مصداقية كبيرة فيما يخص التخصيص الكفاء للموارد المالية، و ذلك لكونها تقوم على تعاليم الشريعة الاسلامية التي لا تتنافى مع نهج الابتكار و الاستحداث و تسعى لخدمة البشرية و تحقيق العدالة الاجتماعية، و على ذلك فان الهندسة المالية الاسلامية تعتبر أحسن التوجهات الاستراتيجية لتطوير الصناعة المالية، ولكن ذلك يبدأ بأسلمة تدريجية للأنظمة المالي.

-حاجة الصيرفة الإسلامية إلى الابتكار المالي :

تمثل أساليب التمويل الاسلامية المبتكرة قوة دافعة في مجال التطورات الحديثة التي تشهدها الصيرفة الاسلامية مختلف الأنشطة الاقتصادية في الوقت الراهن، ومن المتوقع استمرار عمليات الابتكار المصرفي الاسلامي مستقبلا وذلك نظرا لزيادة الاهتمام بها من قبل مختلف الجهات الاكاديمية و البحثية و المهنية وحتى السيادية، وأيضا لاحتدام المنافسة المصرفية و للتطورات التكنولوجية المتلاحقة. وهناك إجماع على أن عمليات تطوير

¹ بوحرب حكيم، مرجع سبق ذكره ، ص 11

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المصرفية الاسلامية والابتكار المالي الاسلامي أصبحت تمثل ضرورة حتمية لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنها تحتاج لتكون ضمن سياق حوكمة قوية وإدارة سليمة وحديثة للمخاطر المالية؛
يمكن تلخيص حاجة البنوك الإسلامية إلى الابتكار المالي في النقاط التالية :

- تنوع مصادر الربحية للمؤسسة المصارف الاسلامية ؛
- تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة ويف مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته؛
- تقليل مخاطر الاستثمار بتنوع صيغه وقطاعاته؛
- دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق؛
- التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة¹.

وهنا تبرز بعض القضايا هي:

- الاعتماد على الحسابات الجارية بشكل كبير، فعلى الرغم من التطور الذي حصل في المصارف الإسلامية، إلا أن معاملته يغلب عليها الطابع الأولي للعمل المصرفي والمتمثل في الإعتماد على الحسابات الجارية بشكل كبير. إن استحوذ الحسابات الجارية على النشاط المصرفي يحتم الاحتفاظ

¹ حسبية سميرة، دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية الصكوك الإسلامية - أنموذج - ، مجلة الشريعة والاقتصاد. العدد 10 ، ص315

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

بنسبة كبيرة من الأموال السائلة لتلبية احتياجات السحوبات الإعتيادية او الطارئة من الحسابات الجارية، الأمر الذي يؤدي الى فقدان نسبة من رؤوس الاموال كان بالإمكان إستثمارها وبالتالي استحصال الإيرادات اللازمة للعمل التنموي والإستثمري.

• تباين أجل الاستحقاق، حيث لازالت معضلة السداد المتأخر من أبرز المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية، إن التعثر في السداد يعني التأثير سلبا على السيولة، وتأخير أموال لو توفرت وسددت في وقتها لمكنت المصرف من استغلالها بشكل كفوء لمصلحة المصرف والمودعين.

• البطء في تطوير أدوات مالية إسلامية، الناجم من عدم تطوير الموارد البشرية في المصارف الإسلامية، والنتيجة تطوير المنتجات المالية الإسلامية، يتزامن ذلك مع عدم وجود ملكة الإبتكار والريادة لموارد المصرف الإسلامي البشرية. كما يسهم تخلف النظام التعليمي السائد في رقد المصرف بملاكات عالية المهارة.

إن تطوير الأدوات المالية الإسلامية يحتم العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وضرورة تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، ولا يعد ذلك مطلبا لزيادة إيراد المصرف فحسب، بل استجابة للمتطلبات التقنية على صعيد مقررات بازل 2 .

عدم وجود أدوات قصيرة الأجل لاستثمار فائض السيولة، و ترتبط هذه المعضلة بسابقتها، فاعتماد المصارف الإسلامية على الحسابات الجارية - كما ذكر - يحتم البحث عن أدوات قصيرة الأجل لاستثمار فائض السيولة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال استحداث مراكز بحثية، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، والتنسيق بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في هذا المجال¹.

1.3 . 3. المشاكل الناجمة بسبب البيئة المالية:

أبعاد هذه المشكلة تكمن فيما يلي:

- عدم نضوج سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية :
- لا زالت السوق المالية الإسلامية حديثة النشأة، ولم تكتمل آلياته وحتى إطاره الشرعي لا زال يافعا، ويحتاج الى المزيد من التمحيص.
- مقررات بازل 2 و 3 وانعكاساتها على المصارف الإسلامية .

¹أسامة العاني ومحمود الشويات ، مرجع سبق ذكره، ص ص 269 - 270

2.3. التوسع النقدي في المصارف الاسلامية

تعتبر إدارة السيولة من أهم أولويات إدارة أصول وخصوم المؤسسات المالية. في سياق الأعمال المصرفية ، فإن السيولة ، أو القدرة على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها ، أمر بالغ الأهمية لاستمرارية المؤسسة المصرفية الاسلامية. نظرًا لوجود ارتباط وثيق بين السيولة والملاءة المالية للبنوك، فإن الإدارة السليمة للسيولة تقلل من احتمالية إفلاس المصارف الاسلامية، وبالتالي تقليل احتمالات الإفلاس والعمليات المصرفية. في نهاية المطاف ، تضمن الإدارة الحكيمة للسيولة كجزء من إدارة المخاطر الشاملة للمؤسسات المصرفية وجود قطاع مصرفي سليم ومستقر .

إن إدارة السيولة لا تقل أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية عن أهمية البنوك التقليدية. ومع ذلك ، مقارنةً بالنظير التقليدي، تعد إدارة السيولة للبنوك الإسلامية فريدة من نوعها وأكثر تحديًا نظرًا لحقيقة أن معظم الأدوات الحالية المستخدمة لإدارة السيولة تعتمد على الفائدة، لذلك ، لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن عقلانية عملاء البنوك بالمعنى التقليدي الذي يسود فيه دافع الربح في أي معاملة اقتصادية يمكن أن يؤدي إلى سحب السيولة من البنوك الإسلامية عندما يكون العائد في المقابل التقليدي أعلى¹ .

¹ Kassim, S. H., Abdul Majid, M. S. and Mohd Yusof, R. Impact of monetary policy shocks on the conventional and Islamic banks in a dual

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

قد تواجه المصارف الإسلامية أيضًا عدم تطابق حاد في السيولة عندما يتغير سعر الفائدة في السوق بسبب البيئة الاقتصادية المتغيرة. على سبيل المثال، في بيئة معدلات الفائدة المرتفعة، تعاني البنوك الإسلامية من عدم تطابق حاد في السيولة عندما تكون الأصول (التمويل) أكثر جاذبية بالنسبة لقروض البنوك التقليدية، في حين أن البنوك الإسلامية تعتبر ودائع البنوك أقل جاذبية نسبيًا بالمقارنة مع ودائع البنوك التقليدية.

في إدارة السيولة يتم تقييد تعاملات البنوك الإسلامية في السوق بين البنوك الإسلامية بسبب شرط تجنب الأدوات التي تحمل فائدة. تقليدياً، تعتمد العديد من البنوك الإسلامية بشكل كبير على مريحة السلع (على أساس هامش الربح) على أساس التورق للاستثمار قصير الأجل وإدارة السيولة. نظرًا لأن عددًا متزايدًا من علماء الشريعة يعارضون تبني هذا الترتيب نظرًا لأنه يعتبر منطقة رمادية، فقد تم تقديم العديد من الأدوات الجديدة المتوافقة مع الشريعة لإدارة السيولة¹. من بين أمور أخرى، تم اعتماد العديد من التطبيقات لهيكل الصكوك حيث يشتري البنك الإسلامي الصكوك أو يبيعها (اعتمادًا على مركز السيولة لديه) وفي المقابل يدفع أو يكسب ربحًا من الصكوك. تتضمن العديد من الأدوات الأخرى لتلبية احتياجات السيولة للبنوك الإسلامية تطبيقات لعقود أخرى بما في ذلك المضاربة والإجارة والسلم الموازي

banking system: evidence from Malaysia. Journal of Economic Cooperation and Development. 30(1), 2009: p 47 .

¹ Ayub, M. . Understanding Islamic Finance, John Wiley and Sons, Ltd, UK. 2009, p 21

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

في الوقت الحالي ، تحدد مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية لإدارة المخاطر المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بإطار إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. على وجه الخصوص ، يؤكد مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أن البنوك الإسلامية ستتحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع قدرتها على الحصول على سبل انتصاف كافية لتقليل المخاطر فيما يتعلق بالحسابات الجارية المقيدة أو غير المقيدة. نظرًا لأن أصحاب الحسابات الجارية وأصحاب الحسابات المطلقة يحتاجون إلى درجة من السيولة يجب أن تحتفظ بها البنوك الإسلامية لتلبية متطلباتهم للسحب ، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

امتداد لما سبق وحيث أن البنك المركزي يعتمد مجموعة من النظم الرقابية للتحكم في العرض النقدي وتوجيهه حسب متطلبات الخطة الاقتصادية ، عبر مجموعة من السياسات النقدية التي تركز في أغلبها على التأثير في معدلات الفائدة المصرفية، أول التي وجدت لتتلاءم مع العمل المصرفي التقليدي المرتكز على نظام الفائدة.

وهذا ما يجعل خضوع بنوك المشاركة بصفقتها هيئة مالية ونقدية ضمن الجهاز المصرفي إلى سلطة ورقابة البنك المركزي بصفته الرقيب على النشاط المصرفي للآليات والنظم التقليدية التي يتبعها في الرقابة النقدية على البنوك التقليدية نحل تساؤل عن خصوصية أدوات الرقابة التي تتناسب مع بنوكالمشاركة.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

هذا التساؤل سيكون محور النقاش في هذا الجزء من هذه المطبوعة العلمية، وهذا عن طريق التطرق إلى النقاط التالية :

- تأثير العمل المصرفي بالمشاركة في التوسع النقدي
- بنوك المشاركة والرقابة النقدية التقليدية
- آثار تطبيق نظم الرقابة النقدية التقليدية على بنوك المشاركة

1.2.3. مشاكل الأدوات الإسلامية السائلة

من المعروف أن مشاكل السيولة المحتملة (على سبيل المثال سحب السيولة غير المتوقع) قد لا يزال من الممكن حدوثها حتى بعد أن تطبق البنوك الإسلامية سياسات واستراتيجيات قوية لإدارة السيولة. استشهد المسح التجريبي ل¹ Mars (2008) بأن البنوك غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هي السبب الرئيسي في ترك المودعين للبنك. علاوة على ذلك ، يثير Ismal (2009) الأسباب الثلاثة الرئيسية المحتملة لمشاكل السيولة²: الأول هو المودعين العقلانيين الذين لديهم حساسية شديدة لحركة سعر الفائدة. والثاني هو الجزء الأكبر من الودائع لأجل شهر واحد والتي قد تؤدي إلى اختلال التوازن بين الأصول والخصوم والقيود المفروضة على البنوك

¹ Mars, The Study of the Market and Islamic Banking Depositors Behaviors 2008. PT. Mars Indonesia, Jl. Paus 89G Rawamangun, Jakarta.2008.

² Ismal, R, "Industrial analysis of liquidity risk management in Islamic bank", Journal of Islamic Banking and Finance, International Association of Islamic Banks, Vol. 26 No. 2, 2009, p47

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الإسلامية لترتيب مخصصات التمويل المثلى. العامل الأخير هو عامل الاقتصاد الكلي وخاصة الاتجاه المتزايد لسعر الفائدة هذه الحقائق تدل على أهمية الجهود المستمرة والشاملة لتوعية المودعين بمعرفة نتائج الاستثمار والتفاعل مع البنوك الإسلامية. بالإضافة إلى الحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية واستقرارها استباقاً لمشاكل السيولة، استخدمت البنوك الإسلامية بعض الأدوات السائلة، و الأدوات الأكثر استخداماً هي:

- الاقتراض من سوق المال الإسلامي.

- الاقتراض من الشركة الأم ؛

- إعادة شراء (SBIS) Sharia SBI .

وقد ساعد تطبيق هذه الأدوات البنك على التخفيف من سحب السيولة غير المتوقع.

ومع ذلك ، فإن الاعتماد على سوق المال أو الشركة الأم أو البنك المركزي ليس مناسباً دائماً. في حالة الاضطراب الاقتصادي كما حدث في الأزمة الاقتصادية الآسيوية 1997-1998 أو الأزمة المالية العالمية 2007-2008 ، كان سوق المال جامداً للغاية و العديد من الشركات الكبرى (الأم) تعاني من نقص السيولة ولم يكن من السهل إعادة شراء البنك المركزي. الأوراق المالية المصرفية.

2.2.3. مقومات التوسع النقدي وآلية توليد النقود

يعمل النظام المصرفي وعلى رأسه البنك المركزي في كل دولة في إطار تنفيذه للوساطة المالية على معالجة موضوع التوسع النقدي ووضع الضوابط والآليات التي تتحكم في حجم وتوقيت هذا الإصدار، والعوامل المؤثرة في إنشاء النقود أو زيادة التوسع النقدي والتي يتم التحكم فيها من خلال فعالية وقدرة الإجراءات التي تقوم أو تقبل الأنظمة النقدية بتنفيذها ضمن محددات السياسة الإقتصادية العامة، وقد سبق تناول عملية التوسع النقدي التي تشرف عليه وتديره السلطات النقدية أما عملية توليد النقود كأحد أوجه التوسع النقدي فإنه يرتبط بمعرفة العوامل المؤثرة في قدرة الأنظمة النقدية على اشتقاق الودائع أو ما يعرف بتوليد النقود المصرفية¹.

ولكي يتم التعرف على هذه القدرة في ظل نظام نقدي إسلامي فإن ذلك يتحقق بمعرفة مدى وجود العوامل المؤثرة في هذا النظام، لذلك فإن البحث في هذه القدرة يستدعي التعرض إلى المقومات التي تؤدي إلى توليد النقود ومدى جدواها في النظام النقدي الإسلامي وتتركز هذه المقومات في الآتي:

¹ علي عبد الله شاهين، العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي (دراسة فكرية تحليلية)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيو 2007، ص 617

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

2.2.3.1. تطور حجم الودائع: في إطار القيام بأهم انشطته المصرفية يقوم المصرف بقبول الودائع من قبل جميع الأطراف سواء كانت أفرادا أو مؤسسات أو هيئات باختلاف انواعها ونشاطها، والوديعة من حيث الناحية الاصطلاحية فهي تتمثل في المبالغ التي يضعها مالكها في المصرف، مقابل الاحتفاظ بحق سحبها كلياً أو جزئياً . بحسب شكلها وشروط السحب عليها . و الامام بهذه النقطة يستوجب معرفة الاطار النظري للودائع في ظل التمويل الاسلامي .

2.2.3.1.1. أنواع الودائع وتكيفها الفقهي

المفاهيم المرتبطة بمشاكل نشاط الودائع المصرفية آخذة في التغير وتصبح أكثر تعقيداً جنباً إلى جنب مع التغيرات في استحضار تداول القروض.

لقد حظي تشكيل قاعدة الودائع للبنوك التجارية باهتمام كبير في أعمال العاملين العلميين الوطنيين والأجانب والممارسين المصرفيين¹، وبالنسبة للمصارف الاسلامية ونتيجة لخصوصية نشاطها وإشكالية تواجدها في أنظمة مصرفية يتصف الكثير منها بالربوية فقد حظيت الودائع باهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بالشؤون الاسلامية ناهيك عن كون هذا الموضوع قد مثل منفذاً فكرياً للعديد أوجه الاختلاف في الطرح الفكري للموضوع .

¹ A. A. Shelyuk, RESEARCH OF COMPONENTS OF THE SYSTEM OF BANK DEPOSIT MANAGEMENT, Journal of Governance and Regulation, Volume 2, Issue 1, 2013, p 65.

2.2.3. 1.1. ودائع لا تسهم في النشاط الاستثماري للمصرف

وهي:

2.2.3. 1.1.1. الوديعة المستندية :

وهو أن يقوم البنك بحفظ الصكوك والأوراق المالية لعملائه ثم يردها عينا، ولا يملك المصرف التصرف فيها إلا بإذن أصحابها، ويسمونها مستندية؛ لأن الغالب أنها من أجل المستندات، يكون التاجر عنده صكوك يخشى عليها السرقة أو الاحترق أو التلف ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة مقدرة، وغالبا ما يتم هذا النوع من الإيداع إذا ما رغب أحد العلماء في حضور الجمعيات العمومية للشركات التي تحتّم أن يكون الحاضر في الجمعية العمومية مالكا لعدد معين من الأسهم وتطلب منه إيداعها في أحد المصارف واحضار شهادة تثبت ذلك حتى يتسنى له حضور الجمعية العمومية .

- **التكييف الفقهي للوديعة المستندية:** هذه الودائع تأخذ حكم الوديعة الفقهية من كل وجه. حيث أن المودع يقوم بإيداع أوراقه ومستنداته لدى البنك على أن يلتزم البنك بردها بعينها ولا يحق له التصرف فيها إلا بإذن من صاحبها وهذا جائز من الناحية الشرعية إذ هو صورة الوديعة الشرعية كما تبين من قبل و أما عن أخذ البنك عمولة أو رسم في مقابل عملية الإيداع فلقد أجاز جمهور الفقهاء ذلك¹.

¹ محمد عامر هاشم، أحكام الودائع المصرفية، مجلة الدراسات القانونية ، العدد 52 ، جوان

2021 ، ص 18

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

2.2.3. 2.1.1. الوديعة المخصصة لغرض معين: و هي أن يدفع

شخص مبلغا من النقود إلى مصرف ما ويكلفه بشراء أوراق مالية كالأسهم والسندات أو وفاء كميالة أو القيام بعمل معين لغرض معين كسداد قيمة فواتير الكهرباء و المياه ودفع أجور المكالمات الهاتفية ويتقاضى المصرف أجرا نظير قيامه بهذه الخدمات.

وقد يكون الهدف من هذا الوديعة مصلحة المودع كتكليف المصرف بشراء سلعة معينة أو ورقة تجارية له وفي هذه الحالة يحق للمودع سحب هذه الوديعة في أي وقت شاء ما لم ينجز المصرف عملية الشراء المتفق عليها.

وقد يكون الهدف من الوديعة لمصلحه الغير كأن يخصص المبلغ المودع لدى المصرف لسداد دين أو الوفاء بقيمة كميالة معينة فلا حق للمودع أن يطلب استرداد هذا النوع من الودائع المصرفية إلا بعد الانتهاء من أداء العملية المخصصة لها¹.

التكليف الفقهي للوديعة المخصصة لغرض معين: لا يعتبر هذا النوع من الودائع وديعة بالمفهوم الشرعي لعقد الوديعة وإنما يكيف على أنه عقد وكالة بالأجر وهذا في الصورتين سواء أكان الهدف منها لصالح المودع أو لصالح غيره حيث يعتبر "البنك" هو الوكيل، و"المودع" هو الموكل و"العمولة" التي يأخذها البنك هي الأجر الذي يقابل الجهد المبذول من قبل المختصين بالخدمات المصرفية في البنك وكذلك يعتبر تغطية لبعض

¹ محمد عامر هاشم، مرجع سابق، ص 19

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المصاريف التي تكلفها البنك من أوراق وبرقيات وغيرها). والوكالة بالأجر جائزة عند جميع الفقهاء.

2.2.3. 3.1.1. ودائع الخزائن الحديدية: وهو عقد يلتزم المصرف بمقتضاه بوضع خزانة معينة تحت تصرف عميله المستأجر، وتمكينه من الانتفاع بها لمدة معينة لقاء أجرة معلومة. ويستخدم العملاء هذه الخزائن لحفظ أماناتهم النقدية، ووثائقهم الشخصية، ومستنداتهم التجارية، أو بعض الأموال العينية كالمجوهرات، وما شابه. ويسمح للعميل بالدخول إلى الخزانة التي استأجرها في مواعيد العمل الرسمية للمصرف أو حسب الاتفاق ليسحب منها ما يريد، أو يضع فيها ما يريد حفظه بشرط ألا يكون هذه الشيء مضرا، أو مخالفا للقانون؛

لا يسمح بدخول الصالة إلا لأصحاب الخزائن وحدهم، أو وكلائهم المفوضين بذلك، ولكل صندوق منها مفتاحان مختلفان يعملان معا بحيث يحتفظ المصرف بالمفتاح الأول، والذي يكون مفتاحا مشتركا في الغالب لكل الصناديق الموجودة في الخزانة الواحدة ويسمى (Master) بينما يسلم المفتاح الآخر للعميل. ويعتبر تأجير الخزائن الحديدية للإيداع فيها من عقود المعاملات المصرفية¹.

التكييف الفقهي للودائع الخزائن الحديدية: هذا العقد يجمع بين عقد الوديعة والإجارة بشكل متداخل، ولذلك يرى البعض أنه عقد وديعة أقرب منه إلى الإيجار، فجوهر ما فيه هو فكرة الحفظ والصيانة، لا فكرة الاستئجار، ووجود

¹ محمد عامر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 20

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الخبزنة في حيازة المصرف أمر جوهري في العقد فالعميل لا يستأجر الخبزنة لمجرد ملئ ما بداخلها من فراغ بأشياءه الخاصة، كما يفعل مستأجر البيت والسيارة، وانما يستأجر العميل الخبزنة لكونها في حفظ المصرف وحراسته، فيكون "العميل" مودعا، و"المصرف" مودعا عنده و"العمولة" أجرا على الإيداع . بينما يرى آخرون أن عقد الإجارة هو الأقرب لكون العميل يتمتع بنوع من الحيازة الخاصة للأشياء التي يضعها بنفسه في الخبزنة، فهو وحده الذي يعلم مقدار وبيان هذه الأشياء، بل يستطيع أن يترك الخبزنة فارغة دون أن يؤثر ذلك في صحة عقد إيجار الخبزنة . وعليه فيكون "العميل" مستأجرا، و"المصرف" مؤجرا و"الخبزنة" هي العين المستأجرة و"العمولة" هي الأجرة¹.

2.2.3. 1.1. 4. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): يقوم طرف معين لدى البنك بإيداع هذا النوع من الأموال ويمكن الوديع سحبه في أي وقت يرغب في السحب. الودائع تحت الطلب هي أيضاً اسم آخر للودائع الجارية التي تخضع البنوك لسدادها، و الودائع الجارية معروفة بالحركة المستمرة².

- **التكليف الفقهي للحسابات الجارية:** نصت الضوابط العامة لفتح الحسابات الجارية في (بنك البلاد) على أنه للبنك استخدام الأموال المودعة في

¹ محمد عامر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 21

² Ameerh Hatif Haddawee, Hakeem Hammood Flayyih The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks International Journal of Innovation, Creativity and Change. Volume 13, Issue 7, 2020, p 227

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الحساب مع ضمان البنك بدفعها عند الطلب بدون حق للعميل في الأرباح التي يحققها البنك¹.

الرأي الأول: يرى البعض أن الوديعة الجارية وديعة حقيقية واستندوا إلى:
- الوديعة النقدية تحت الطلب هي مبلغ يوضع لدي البنك ويسحب منه العميل في الوقت الذي يختاره وهذا كل ما يطلب في الوديعة الحقيقية ؛
- إذا كان البنك قد اعتاد أن يتصرف فيها بحسب العرف فإن هذا التصرف المنفرد من جانب البنك لا يمكن أن يصرف إرادة المودع من الإيداع إلى الإقراض إذ لم تتجه إرادته إلى الإقراض ؛
- كما أن البنك لم يتسلم هذه الوديعة على أنها قرض ؛
- على فرض أن البنك يتصرف فيها بإذن الموضوع الضمني بدلالة العرف فإن مثل هذا الإذن لا يصرف إرادة المودع عن الغرض الأساسي من الوديعة وهو طلب حفظها إلى غرض آخر أوجده العرف المصرفي لمصلحة المصارف نفسها².

الرأي الثاني : يرى هذا الرأي أن الودائع الجارية إنما هي قرض إذ المقرر فقها أن الوديعة المأذون في استعمالها تكون عارية مضمونة وكل عارية لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها تكون قرضاً لا عارية وليست وديعة حقيقية؛ لأنها لاترد بعينها لأنها تختلط مع بقية الودائع الجارية في البنك، والبنك

¹ عامرين عيسى اللهو، الودائع البنكية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية، 2008، ص 06

<https://elibrary.mediu.edu.my/books/SDL1862.pdf>

تاريخ الاطلاع 11 / 01 / 2022 على الساعة 18.57

² محمد عامر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 21

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

يتصرف فيها ويلتزم برد مثلها و بذلك تختلف الوديعة في الحساب الجاري عن الوديعة بالمعنى الفقهي فالوديعة بالمعنى الفقهي كما رأينا ترد بعينها، ثم هي محفوظة عند المودع في مكان منفصل عن بقية ماله أما الوديعة في الحساب الجاري فهي عادة ما تكون في شكل ودائع نقدية مأذون عرفا في خطها واستعمالها لذلك فهي لا تأخذ حكم الوديعة الشرعية بل هي أقرب إلى حكم القرض. ومادام البنك لا يعطي فائدة على هذا النوع من القروض فالقروض إذا هنا قرض حسن وهو يخلوا من الربا .وعلى ذلك فإنه يحق للبنك أن يتصرف في المال المقترض بكافة أنواع التصرف طالما أصبحت قيمة القرض ديناً موصوفاً في ذمته ويلتزم بدفعه للعميل.

كان مما جاء في الضوابط الشرعية في فتح الحسابات الجارية قولهم:

✓ لا يجوز للبنك أن يقدم خدمات أو مزايا لعملاء الحسابات الجارية أو بعضهم بما يترتب عليه بذل مادي للعميل، أو خدمة ليس لها علاقة بفتح الحساب أو الوفاء للعميل¹؛

✓ لا يجوز منح هدايا خاصة لأصحاب الحسابات الجارية أو بعضهم، ويتأكد المنع فيما لو أُشترط ذلك عند فتح الحساب، ومن ذلك إعطاء العميل تذاكر سفر، أو إسكانه في فندق مجاناً، أو القيام بالحجوزات وتقديم الاستشارات ونحوها .

¹ عامرين عيسى اللهو، الودائع البنكية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية، 2008، ص 07

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- ✓ لا يجوز للبنك منح هدايا عينية للجمعيات الخيرية على حساباتها الجارية، كأن يطبع لها نماذج أو مطويات .
- ✓ لا يجوز أن يكون إعطاء الجمعيات الخيرية شيئاً من الأرصدة المَجّنة في حساب التطهير مشروطاً بفتح حسابات جارية لديه. أما غير ذلك من المنافع التي لا تقابل القرض فيجوز أن يقدمها البنك لعملاء الحسابات الجارية كما أوضحت الهيئة الشرعية، وذلك مثل ما كان من قبيل الأمور المعنوية، أو الخدمات المتعلقة بفتح الحساب، مثل الشيكات وبطاقات الصراف، وغرف الاستقبال والاهتمام بالعميل، وكذلك يجوز تقديم ما لا يختص بأصحاب الحسابات الجارية، وإنما يكون لهم ولغيرهم كالمواد الدعائية والإعلانية. وبالنسبة للجمعيات الخيرية فيجوز أن تقدم التبرعات والمعونات التي كانت معتادة بين البنك والجمعيات قبل فتح الحساب، أو أن يقدم البنك للجمعيات تبرعاً غير مخصوص بالجمعيات التي لها حساب في البنك. فتكون عمليات العميل مع البنك في وديعة الحساب الجاري تنحصر. بعمليتين فقط هما الإيداع والسحب؛ لكن يلاحظ أن إيداع الأموال في المصارف يساعدها على استغلال الأموال في أنشطتها، وبالتالي فإن إيداع الأموال في المصارف الإسلامية أسلم من حيث أن أنشطتها أنشطة مباحة¹.

¹ عامرين عيسى اللهو، الودائع البنكية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية، 2008، ص 08

3.2.2.1.1.5. الوديعة للاستثمار

الودائع الاستثمارية هي رأس مال ممتص للخسارة بموجب مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. هذا و تنعكس العلاقة العادلة بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار من خلال العائد المنصف والمخاطرة. يختلف عائد ودائع الاستثمار باختلاف أداء الأصول، وبالتالي فهو غير مضمون من قبل الوسطاء المعرفين المقيدين بمواجهة منافسة شديدة من البنوك التقليدية التي تقدم ودائع مضمونة الأجل وحيث تكون بيئة المنافسة مواتية لأنشطة التمويل التقليدية. والبنك التقليدي في منافسة في جذب الودائع لأجل. في البنوك التقليدية ، يتم توفير مصطلح الإيداع بسعر فائدة ثابت أو في البكالوريا الدولية ، تكون مكافأة المودع هي معدل العائد اللاحق. تجد بعض الدراسات صلة بين عائد الودائع الاستثمارية ومعدل الدخل في البنوك التقليدية¹.

إذا كان الوسطاء المعرفون غير قادرين على اختيار معيار العائد الذي يعكس معاملاتها "الإسلامية"، سنظل نتبع معدل الفائدة كمرجع. وهذا يجعل من الصعب على المكتب الدولي التنبؤ بمعدل عائد الودائع الاستثمارية وتثبيته.

ترجع المخاطر التجارية البديلة ، المتعلقة بفقدان القدرة التنافسية ونقص السيولة ، إلى زيادة عدم اليقين فيما يتعلق بعائد الودائع الاستثمارية. يمكن أن

¹ Hichem Hamza, Does investment deposit return in Islamic banks reflect PLS principle?, H. Hamza , Borsa _Istanbul Review 16-1 ,2016, p33.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

يحدث هذا أثناء فترة زمنية ؛ معدل العائد الفعلي أقل من العوائد المتوقعة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار أو العائد المقدم من البنوك الأخرى¹. تجعل المخاطر التجارية المستبدلة المكتب الدولي تحت الضغط لدفع معدل عائد للمستثمرين المودعين فيه أعلى مما يجب دفعه بموجب الشروط "الفعلية" من عقد الاستثمار. وقد يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى توخي الحذر لدى المستثمرين ويقتضي منهم مراقبة وانضباط نشاط المصارف في نفس القطاع من أجل توقع معدل عائد تنافسي.

نشير في هذا الإطار إلى أن المصارف الاسلامية تتحمل المخاطر المفرطة التي تؤثر على الودائع الاستثمارية من جانب الأصول². غير انه و في هذه الحالة فإن أصحاب حسابات الاستثمار ، بسبب دافع الربح ، سيفقدون ثقتهم ويضطرون إلى سحب أموالهم، و في الواقع يمكن أن يستلزم ذلك تحويل الودائع من الوسطاء المعرفين إلى البنوك التقليدية.

التكليف الفقهي لوديعة لأجل

الرأي الأول : تكليف الودائع على أنها عقد وكالة

ذهب بعض الباحثين إلى تخريج عملية إيداع نقود في البنك على إنها عقد وكالة وتصوير ذلك أن المصرف ينوب عن أصحاب الودائع في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بحفظ وصيانة ودائعهم وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة

¹ Hichem Hamza, Does investment deposit return in Islamic banks reflect PLS principle?, H. Hamza / Borsa _Istanbul Review 16-1, 2016, p33

²ThorstenBeck AsliDemirgüç-Kunt OuardaMerrouche , Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability, Journal of Banking & Finance, p 437 .

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

للاستثمار هذه الودائع في أفضل الظروف الممكنة ورتب صاحب هذا الرأي على هذا التصوير أمرين :

- إقرار حق المصرف في أخذ نفقات الصيانة ومأونة الحفظ من صاحب الودائع باعتباره وكيلا بأجر

- .تم تخريج تصرف البنك في الودائع بالاستثمار على إنه على سبيل الوكالة عن المدعين كان البنك هو المستودع يتحول إلى وكيل للمودع فى التصرف فى الوديعة وما نتج عن تصرف البنك من ربح يكون ملك صاحب الوديعة لأنه الأصيل وليس للبنك -وهو الوكيل- شيء فيه .وبناء على هذا التخريج فإنه يجوز للبنك أخذ نفقات الصيانة والحفظ والوديع له المكسب¹.

الرأي الثاني : الودائع المصرفية ليست ودائع بالمعنى الفقهي ولا القانوني، بل هي قروض. ذلك لأن الوديعة هي العين التي توضع عند الغير لحفظها لمالكها، ثم يردها إليه بذاتها، دون أن يملكها أو يتصرف فيها.

وفي الوديعة لأجل لا يلتزم المصرف بحفظ عينها لصاحبها، بل تنتقل ملكيتها إليه على أساس أن يرد مثلها للمودع في الوقت المتفق عليه، والعبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني. فالتكييف الفقهي لهذه الوديعة أنها قرض ذو أجل بفائدة وقد حرمت الشريعة الزيادة على أصل المال في

¹ محمد عامر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 27

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الاقراض باعتبار أن القرض عقد ارتفاق وتبرع لا عقد استثمار (١) واسترجاع وهو محرم لاشتماله على ربا النسئية¹.

يقوم المصرف في إطار تنفيذه للوساطة المالية بقبول الودائع من الأفراد وقطاع الأعمال والسلطات النقدية من خلال فتح حسابات الإيداع المختلفة، وتعتبر الحسابات الجارية (تحت الطلب) أحد الوسائل التي يتم عليها السحب بالشيكات و بالتالي فهي أحد وسائل الدفع و تمثل العامل المؤثر الأول في قدرة الجهاز المصرفي على التوسع النقدي، بخلاف الودائع الادخارية التي يمكن استخدامها للدفع إلا بعد انقضاء فترة الوديعة أو مدة الأخطار المحددة لذلك، ولا تخرج المصارف الأعضاء في النظام المصرفي الإسلامي عن هذا المفهوم، حيث يمكن إستخدام الحسابات الجارية لأغراض السحب عليها بالشيكات، ولكن الأمر يختلف في هيكل هذه الودائع حيث يزداد حجم الودائع الإستثمارية على حجم الودائع الجارية التي تعتبر أحد وسائل الدفع بسبب الاتجاه أو النزعة نحو المشاركة في العائد باعتبار أن بقاؤها في الحسابات الجارية يحمل عائداً سلبياً مما يلقي أثراً معاكساً على التوسع النقدي وتوليد النقود المصرفية الذي يمكن أن تحدثه تلك المصارف، ولكن تأثير هذا العامل يختلف بحسب الثقل النسبي للودائع الجارية في هذا النظام².

¹ محمد عامر هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 27

² علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 618

2.2.3. 2. توفر ثقة المتعاملين وقبولهم التعامل بالشيكات كأداة للدفع

إن الاحتفاظ بالودائع لدى الجهاز المصرفي وتوفر ثقة أصحاب هذه الودائع بقدرة المصارف على رد ودائعهم حال طلبها، سوف يدفع الأفراد على إيداع أموالهم ويشجع الآخرين على إيداع المزيد منها والاستمرار في الاحتفاظ بها وعدم محاولة سحبها إلا عند حاجتهم الحقيقية إليها، من هنا فإنه يمكن القول بأن توفر هذه الثقة سوف تجعل الأفراد يفضلون التعامل مع المصرف وتسوية المدفوعات من خلال إصدار الشيكات والاعتماد عليها بدلاً من أوراق البنكنوت خاصة في المدفوعات الكبيرة، وبالتالي فإن خيارات الأفراد وأفعالهم وسلوك المصارف تؤثر على مقدار الودائع تحت الطلب ومن ثم قدرة المصارف على إنشاء النقود المصرفية.

لقد اكتشفت المصارف بالتجربة الفعلية أن من يودعون لديها الأموال لا يسحبون في آن واحد ما أودعوا بل يسحبون جزءاً منها في أي يوم معين وهي لا تتجاوز عادة نسبة ضئيلة من حجم الوديعة الأولية ويكفي والحالة كهذه الاحتفاظ باحتياطي بنسبة معينة لمقابلة السيولة اللازمة لهذه الطلبات، وقد كانت نسبة هذه السيولة تحدد في البداية اجتهاداً ثم مع تطور العمل المصرفي صارت تحدد عرفاً ثم بعد ذلك جاءت الحكومات لتضفي مصادقة على هذا العرف المصرفي بل تفرضه قانوناً بنسب

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

محددة تسمى (نسبة السيولة النقدية) ، وبالتالي فإن توفر الثقة في الجهاز المصرفي تجعل الأفراد لا يقدمون على سحب ودائعهم كاملة بل جزءاً يسيراً منها (لا يتجاوز نسبة معينة من حجم الوديعة الأولية) مما يسمح للمصرف بتوظيف الأموال المتبقية بعد احتفاظ بنسبة معينة من حجم تلك الودائع لمواجهة طلبات للسحب عليها (نسبة السيولة النقدية) وهذا بدوره يؤدي إلى توليد النقود والمساهمة في عمليات التوسع النقدي .

بالنسبة للمصارف الإسلامية فإنها لا تخرج عن مبدأ الثقة أيضاً ، إذ لا يمكن تصور قيام هذا الجهاز بمهمته المصرفية في غياب تلك الثقة كما أن السلطة النقدية من جانبها تعمل كدعامة وضامن لهذه الثقة من خلال إشرافها المباشر على عمليات المصارف الأعضاء ومن خلال القيود والضوابط التي تضمن يسارا لمصرف كنسبة الاحتياطي ومعدل السيولة ونحوها مما له دور في ضمان ثقة المجتمع في الجهاز المصرفي الأمر يدعم هذا المبدأ ويؤدي إلى زيادة ونمو حجم الودائع ويوسع من فرص منح التمويلات ¹ .

¹ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره ، ص 619

2.2.3. 3.3. نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي

يتبين مما سبق أن قدرة المصارف على توليد النقود يعتمد على حجم ودائعها الأصلية وعلى حجم السيولة الاحتياطية التي يحجزها المصرف لمقابلة عمليات السحب على الودائع ويعزز ذلك عامل الثقة في أداء المصارف ككل ، إلا أنه ينبغي أيضا القول بأن تحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي كأحد أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لأغراض متعددة وزيادتها أو خفضها في الحدود المسموح بها بموجب قوانين إنشاء السلطات النقدية في كل بلد يؤثر بشكل مباشر في مقدرة المصارف على عمليات التوسع النقدي حيث أن زيادة هذه النسبة يعني تخفيض قدرة المصرف على منح التمويل اللازم ، مما يؤدي بدوره إلى الحد من عملية توليد النقود المصرفية والعكس صحيح ، ولبيان أثر ذلك نورد مثالا بسيطا فإذا ما قبل المصرف وديعة أولية بقيمة (10 مليون دينار ثم احتفظ باحتياطي نقدي إلزامي (نظامي) مقداره 15 % وجزء آخر لمواجهة طلبات السحب (السيولة النقدية) بواقع (5) % يصبح الجزء المتبقي وقدره 8 مليون دينار بمثابة أصول نقدية قابلة للتمويل للغير، ويتمكن المصرف من عمل إضافة صافية إلى العرض الكلي للنقود في الاقتصاد بقيمة (8) مليون دينار على الرغم أنه لا زال ملتزما أمام صاحب الوديعة بقيمة وديعته البالغة (10) مليون دينار، وبالتالي فإن هذا التمويل يكون إما بقيد المبلغ في حساباتهم الجارية في نفس المصرف أو بتقديم نقوداً ورقية للمستثمرين الذين يقومون بدورهم

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

بإيداع تلك الأموال في حساباتهم الجارية في مصرف آخر ، حيث يتم إنشاء وديعة جديدة لدى ذلك المصرف والذي يقوم بدوره بالاحتفاظ بنسبة من قيمة الوديعة (20 %) وإقراض الباقي أي مبلغ (4.6) مليون دينار، وهو يعتبر إضافة صافية لعرض النقود في الاقتصاد، وبنفس الطريقة يمكن لمصرف ثالث أن يتلقى (4.6) مليون دينار من الأفراد الذين حصلوا عليها كقروض من المصرف السابق ، وهكذا وبتكرار هذه العملية حيث لا يحتاج المصرف إلى الاحتفاظ بأكثر من 20 % من نقود الودائع في شكل رصيد نقدي سائل ولدى البنك المركزي كاحتياطي إلزامي ، فإنه يستطيع في كل مرة إقراض ما نسبته 80 % من حجم كل وديعة لديه والتي تتناقص بطبيعة الحال تدريجياً حتى تقترب من الصفر ، وهكذا باستمرارية عملية الإيداع - التمويل - الإيداع يستمر النظام المصرفي في زيادة النقود المصرفية حيث تعمل نسبة الاحتياطي المفروضة من قبل السلطة النقدية على تخفيض الوديعة المشتقة إلى أدنى حد لها وعندها يصل التوسع النقدي إلى حده الأعلى . هذا و بافتراض ثبات نسبة الاحتياطي النقدي في جميع المراحل ب 20 % فإن الحجم الكلي للنقود المصرفية التي يتم توليدها في الجهاز المصرفي سوف تبلغ في النهاية 50 مليون دينار، بينما تبلغ القروض الممولة 40 مليون دينار والرصيد النقدي للوديعة الأولى هو 10 مليون دينار ويمكن التعبير عن ذلك جبرياً بالمعادلة التالية¹:

¹ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 620

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

وحول ما سبق يلاحظ أن النسبة التي تتضاعف بها الوديعة تساوي مقلوب نسبة الرصيد النقدي وهي تساوي 5 وهو ما يسمى مضاعف التوسع النقدي ، وهو المعامل الذي تتضاعف به الوديعة الأصلية، وعليه فإن تعديل نسبة الاحتياطي الذي يحتفظ بها المصرف زيادة أو خفضاً سيؤدي بالتبعية إلى التأثير على مضاعف التوسع النقدي ، فكلما زادت نسبة الاحتياطي النقدي تنخفض مقدرة المصرف على التوسع في منح الائتمان بسبب انخفاض مضاعف التوسع النقدي والعكس صحيح ، وبذلك فإن أداة الاحتياطي النقدي الإلزامي ضرورة ملحة ترتبط بمصالح الملاك والمودعين وتوفر الثقة في البنوك والنظام المصرفي ككل ، وتعد من أهم المحددات الرئيسية المؤثرة في قدرة البنوك على توليد النقود المصرفية ، فالعلاقة بين هذه النسبة والقدرة على توليد النقود هي علاقة عكسية، ولذلك فإن معظم التشريعات المصرفية تحدد نسب متفاوتة

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

لتطبيقها على ودائع العملاء وإلزام البنوك على الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي .

وفيما يتعلق بالتأثير الذي يمكن أن تحدثه أداة الاحتياطي النقدي الإلزامي في النظام المصرفي الإسلامي فإن المصرف المركزي يملك القدرة أيضا للتأثير على هذه الآلية من خلال التأثير على مضاعف التوسع النقدي على غرار النموذج المصرفي التقليدي (خطاب، بدون تاريخ) إذ أن قيام المصارف بتوظيف الأموال المتاحة لديها بأساليب الوساطة المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية كأسلوب المضاربة أو المشاركة أو الأساليب البيعية يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية، وعندما يقوم ملاك عناصر الإنتاج بإيداع العوائد التي حصلوا عليها مقابل مساهماتهم في العملية الإنتاجية التي يتم تمويلها مصرفياً فإن المصرف سيقوم مرة أخرى باستخدام الجزء الأكبر من هذه الودائع في تقديم التمويل للمستثمرين على أساس المضاربة أو المشاركة مما يولد ودائع أخرى ويؤدي إلى توليد النقود المصرفية¹.

4. 2.2.3. توظيف الأموال : تقوم المصارف في إطار تأديتها لوظيفتها الثانية (بعد قبول الودائع) باستثمار أموالها من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد تم التوضيح سابقاً بأن التمويل المصرفي يؤدي إلى التوسع النقدي، ومهما اختلفت أساليب هذا التمويل في النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على أساس الفائدة من خلال منح الإقراض

¹ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 621

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

أو فتح الحسابات الجارية المصرفية أو بالسحب على المكشوف أو خصم الأوراق التجارية فإنها تؤثر جميعاً من خلال دورة السحب والإيداع والسحب على مضاعف التوسع النقدي، كما أن أساليب التوظيف التي تنتهجها المصارف الإسلامية تؤدي إلى النتيجة نفسها، غير أن أساليب التوظيف التي ينتهجها النظام المصرفي الإسلامي توجد ارتباطاً بين التوسع النقدي والإنتاج السلعي بخلاف أسلوب القرض بفائدة، حيث يصبح التوسع النقدي توسعاً مسبقاً يتضمن ارتباطاً ذاتياً بالنتائج الفعلية فالمصرف الإسلامي يقوم بتمويل عملياته على أساس المشاركة أو المضاربة ويستطيع المستثمر استخدام هذه التمويلات لتنفيذ التزاماته المالية، كما أن قيام تلك المصارف باستثمار الأموال المتاحة لديها في الأسهم وسندات الإقراض الخاصة والعامة وشهادات السماح يحمل نفس تأثير أسلوب المشاركة إذ لا تعدو عملية شراء هذه الشهادات أن تكون نقلاً للتمويل من بائعها إلى المصرف بأسلوب المشاركة أيضاً، الأمر الذي يؤدي إلى التوسع النقدي، غير أن المشروعات التي تخفق في عملياتها الإنتاجية وتحقق خسائر سوف يتأثر بها مبلغ التمويل المقدم والذي يستعيده المصرف ناقصاً تلك الخسارة مما يقلل من حجم التوسع النقدي وإن كان هذا الأمر قد لا يظهر بسبب وجود العديد من العمليات الأخرى الممولة من قبل المصرف والتي تحقق في مجموعها أرباحاً تغطي النقص المذكور .

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

أما بالنسبة لعمليات التمويل عبر الأساليب البيعية كالمرايحة والبيع بالتقسيط والتمويل التأجيري وغيرها فإن عمليات التمويل المرتبطة بها والتي قدمها المصرف الإسلامي تعود كاملة إلى المصرف مع العوائد المرتبطة بها بصرف النظر عن النتائج المترتبة على هذا التمويل مما يعني عدم تأثر الأصول النقدية التي قام المصرف بتمويلها للغير نتيجة الإخفاق أو عدمه التي قد يتعرض إليها هذا التمويل. وتبعاً لذلك فإن أساليب التمويل الإسلامية تسهم في زيادة مضاعف التوسع النقدي بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن يؤثر به أسلوب المشاركة والمضاربة والأساليب البيعية على قدرة النظام المصرفي الإسلامي في إحداث هذا التوسع، كما أن استخدام هذه الأساليب سيمكن من استغلال كافة الأموال المتاحة لأغراض الاستثمار مما يدعم فاعلية مقومات التوسع النقدي في النظام المصرفي الإسلامي لتوليد النقود المصرفية. وهكذا فإن العوامل المذكورة تمكن من توليد النقود المصرفية بشكل تلقائي دون إرادة من المدخرين أو المستثمرين¹.

3.3. أثر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية على خلق النقود

إذا كان أسلوب التمويل النقدي الذي تتبعه البنوك التقليدية سبباً وراء قدراتها على خلق النقود، فإن المصارف الإسلامية تمنح مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية التي تعنى بالمشاركة في العملية الاستثمارية أو بتوفير السلع و الخدمات التي بين التمويل في شكل نقدي و القدرة على خلق النقود، فهل

¹ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ص 621 - 622

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

لصيغ التمويل التي تنتهجها بنوك المشاركة شكل نقدي يمكن ان يؤدي إلى توسع نقدي؟

يمكن القول بأن المصارف الاسلامية لا تمنح التمويل في شكل نقدي إلا في حالات ثلاث: المشاركة، المضاربة و القرض الحسن، أما بقية صيغ التمويل الأخرى تعتمد بيع البنك لسلع و خدمات و تتخذ شكل تمويلي توسعي .

إذا استثنينا التمويل بالقرض الحسن الذي لا تحصل من ورائه المصارف الاسلامية أي عائد، فإنه يمكن القول أن المصارف الاسلامية تمنح تمويلًا نقديًا في صورة شراكة (المضاربة، المشاركة) كما تمنح تمويلًا سلعيًا في صورة مديونية (البيع).

هل يؤدي التمويل المصرفي الاسلامي إلى توسع نقدي ؟

تعتبر المضاربة والمشاركة من الصيغ المميزة للعمل المصرفي الاسلامي ، وهي الصور التي يظهر فيها التزاوج التام بين عنصري العمل وراس المال ، و في كلتا الصيغتين يعتبر المصرف مضاربا بأموال المودعين في الحسابات الاستثمارية حيث يمثلون الملاك الأصليين لأسهم المصارف في هذه المشاريع، ويرتبط استحقاقهم للربح باستمرار ملكيتهم لأموالهم المودعة لدى البنك المفوض منهم باستثمارها.

يترتب على التمويل وفق الصيغتين :

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- التمويل الذي يمنحه المصرف الاسلامي لأحد المشاريع ليس قرضاً مصرفياً ، بل يعبر عن الحصة التي ساهم بها المصرف بها المصرف في المشروع الممول ؛
- ويفضي ذلك، إلى أن التمويل الذي منحه مصرف المشاركة يمثل رأس مال المشروع كمشاركة في عقد المضاربة، او جزءاً من رأس المال كمساهمة في شركة .
- والذي يمثل بدوره مصدر تمويل في ميزانية المشروع، يقابل موجودات المشروع أو جزءاً منها.
- ويتحول بذلك التمويل المتقدم من المصارف الاسلامية إلى أشخاص آخرين، وذلك في شكل أجور، ائمان على الأصول ومصاريف الخدمات التي تلقاها المشروع .
- هذه الأجر الأئمان قد تتحول كلها او جزء منها إلى مصرف آخر، في شكل حسابات مصرفية، كودائع جارية أو استثمارية.
- هذه الودائع التي تعبر عن نقود جديدة تولدت من اشتقاق الوديعة الأولى، كون ان الوديعة الاولية في البنك الأول لا تزال مقيدة دفتريا .
- ونخلص في الأخير أن التمويل وفق صيغتي المضاربة والمشاركة في المصارف الاسلامية، يؤدي إلى خلق نقود جديدة تؤثر في حجم العرض النقدي وتمنح بنوك المشاركة قدرعلى التوسع النقدي¹.

¹ حمزة شوادر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية، الطبعة الأولى ، عماد الدين للشتر، 2014، ص 258

هل يؤدي التمويل التجاري في بنوك المشاركة إلى توسع نقدي ؟

توفر المصارف الاسلامية صيغ لتوفير متطلبات وحاجيات العجز، من خلال عمليات المراجعة ، البيع الآجل، السلم، الاستصناع و الاجارة، هذه الصيغ التي تمثل صوراً للمديونية بين البنك وعملائه، حيث يكون العميل في إطارها مدينا للمصرف بقيمة أو ثمن الأصل أو الخدمة التي وفره له المصرف، هذا الثمن الذي يتحدد مسبقاً بوصف العملية بيعاً يكون السعر فيه محدداً عند الاتفاق .

يترتب على التعامل وفق هذه الصيغ :

- أن المصارف الاسلامية لا تمنح تمويلاً نقدياً صافياً لعملائها بل يرتبط بتدفق السلع والخدمات ؛
- و يقضي ذلك لا برام عقد بين المصرف والعميل، يتحدد فيه سعر المبيع وأجل التسديد وشكله (كليا أو قسطاً).
- وفي الجانب الثاني، يعقد المصرف عقد بيع ثان مع شخص آخر، يوفر من خلاله السلعة أو الخدمة بمواصفات المبيع في العقد الأول، ويتحدد فيه كذلك السعر و أجل التسديد وشكله.
- وينجم عن تسديد المصرف لثمن المبيع في العقد الثاني (انطلاقاً من الودائع المتوفرة لديه) إلى تحول هذا الثمن إلى حساب مصرفي لصالح المورد (البائع) في شكل وديعة جارية او استثمارية .
- هذه الوديعة التي تمثل نقداً جديدة تولدت عن اشتقاق الوديعة الاولية في المصرف الاول التي لاتزال مقيدة دفترياً لديه.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- إذن التمويل بصيغ البيوع في المصارف الاسلامية يؤدي إلى خلق نقود جديدة، ويمنح المصارف الاسلامية قدرة على التأثير التوسعي¹.

4.3. ضوابط خلق النقود بواسطة المصارف الاسلامية

إذا كانت المصارف الاسلامية قادرة على خلق نقود جديدة تمكنها من التأثير في التوسع النقدي فإن نشاطها يخضع لجملة من القيود والضوابط التي حددها فقه المعاملات المالية في الشريعة الاسلامية، وبالنظر إلى عملية خلق النقود ولتأثيرها البالغ على الاقتصاد، فغن الفقهاء والمفكرين وضعوا جملة من المعايير والضوابط لهذه العملية و المتمثلة في :

- الحفاظ على استقرار وثبات قيمة النقود والقوة الشرائية لهان وذلك بالتحكم في حجم الاصدار النقدي؛
- الموازنة بين العرض النقدي و الانتاج السلعي والخدمي؛
- التقليل من الآثار التضخمية على الاقتصاد؛
- توجيه التمويل الذي تقدمه إلى عدد أمثل من طالبي التمويل الذين ينتجون السلع والخدمات التي تلبي حاجيات السواد الأعظم في المجتمع.
- وبخلص في النهاية إلى أن :للمصارف الاسلامية القدرة على خلق النقود والمشاركة في التوسع النقدي و ذلك ل :
- توفيرها للحسابات الجارية ولو أنها محدودة بالمقارنة مع التقليدية .

¹ حمزة شواردر، مرجع سبق ذكره، ص ص 258-259

- توفيرها للتمويل في صورتها النقدية والعينية لعملائها ما يؤدي بإجراء عمليات إيداع وخلق نقود جديدة
- وهذا وفق ضوابط تنظيمية تتحكم في حجم التوسع النقدي وترتبط بالحاجة الاقتصادية¹.

5.3. أدوات السياسة النقدية الإسلامية

ينظر إلى السياسة النقدية على أنها إحدى الأدوات المكونة للسياسة الاقتصادية الأدوات المستخدمة. إذ يرى الاقتصادي تينبرجن أنه من غير الممكن انتظار تحقيق هدفين مستقلين عن طريق وسيلة أو أداة واحدة. ويوجد هذا الطرح تبريره من عدم معقولية تخصيص وسيلة واحدة لتحقيق أهداف متعددة غير متجانسة من حيث الطبيعة، وذات تعارض من حيث العالج، لأجل ذلك يوكل للسياسة النقدية هدف تحقيق استقرار الأسعار عن طريق الانضباط النقدي. وبسبب البنية الهيكلية المتينة للاقتصاد الإسلامي وما يحتويه من مقومات تحفظ سالمته خاصة فيما يتعلق بالجانب المصرفي فيه، فإن الاختلالات النقدية غالباً ما تكون مستبعدة الحدوث فيه وهذا بسبب ضبط عملية الإصدار واعتبارها عمال سياديا للدولة، إضافة إلى منع المصارف من اشتقاق النقود الخطية التي تعتبر أهم أسباب الضغوط التضخمية، زد على ذلك تحريم الربا وبالتالي إياب الفجوة بين قرارات الادخار والاستثمار. أما

¹ حمزة شوادر، مرجع سبق ذكره، ص 259-261

في حالة وقوع بعض الاختلالات النقدية، فإنه يمكن في هذا الإطار اعتماد مجموعة أدوات وأساليب منها :

1.5.3 تفسير السياسة النقدية الإسلامية في العصر الحديث

أثار تطوير إدارة الأموال الاهتمام بقضايا مهمة حول المال والممارسات المصرفية وعمليات السياسة النقدية في القرن العشرين. أثارت مبادرة الممارسات المصرفية الحديثة ، وعولمة الوساطة المالية ، وإنشاء المؤسسات المالية في الدول الإسلامية ، والاستخدام المفرط للعملة الورقية ومن ثم التعاملات الإلكترونية ، وتجارة الأسهم عبر الحدود ، وزيادة الدين العام تساؤلات لدى الفقهاء الإسلاميين. المصرفيين والمنظمين والاقتصادي الإسلامي. لتلبية هذه التساؤلات ، حاول الاقتصاديون المسلمون والفقهاء المعاصرون إعادة النظر في المؤسسات الغربية بهدف جعلها خالية من الربا مع إجراء التعديلات اللازمة أو ابتكار بدائل متوافقة مع الشريعة والتي قد تحقق أهداف السياسة العامة أيضًا. تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه النظريات بسبب زيادة الاستقلال السياسي خلال هذا الوقت ، مما سمح باختبار الممارسات التجارية والنقدية الإسلامية. وبالمثل ، فإن رغبتهم في توضيح النهج الاقتصادي الإسلامي المميز ، وخاصة فصلهم عن الرأسمالية

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

والاشتراكية ، قادتهم إلى تقديم العديد من الصيغ الجديدة في مجال السياسة النقدية¹.

أشار أحمد (1984) إلى أنه تم تقديم مساهمة كبيرة في مجال السياسة النقدية في المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي تم تنظيمه في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في فبراير 1976 والنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي عقد في لندن ، المتحدة. المملكة عام 1977. وتماشياً مع جدول الأعمال نفسه ، عقدت ندوة حول الاقتصاد النقدي والمالي الإسلامي في مكة المكرمة عام 1978 وقام بتحرير الأوراق المختارة عارف (1978). وكتاب مستقل ، تم نشر هذه الأوراق السياسية من قبل المركز الدولي للبحوث في الاقتصاد الإسلامي (ICRIE) ، جامعة الملك عبد العزيز (KAU) جدة. وبالمثل ، تم تنظيم ندوة حول نفس الأجندة في عام 1981 في إسلام آباد ، باكستان. عُقد مؤتمر دولي آخر حول الصيرفة الإسلامية واستراتيجيات التعاون الاقتصادي في بادن بادن ، ألمانيا في عام 1982. واستمراراً ، عُقد المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي في إسلام آباد ، باكستان عام 1983. عدد كبير من الكتب والدراسات والبحوث تم إنتاج أوراق ومقترحات تحتوي على أفكار مبتكرة ومناقشات مثمرة كوقائع لهذه المؤتمرات والندوات. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الفكر الإسلامي

¹ Hassan, Shah, Alazhar, & Selim | Towards the Implementation of Monetary Management in Islamic Economic System based on Recent Developments, International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), 4(2), p 185

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الباكستاني ساهم بأهم مخطط عملي فكري لإلغاء الريا (الفائدة) من الاقتصاد الحديث القائم على المصلحة من خلال لجنة العلماء والاقتصاديين والمصرفيين المسلمين في عام 1980. وبالمثل ، تشابرا (1985) اكتشف أن هذا التقرير الصادر عن مجلس الفكر الإسلامي ، باكستان أثبت علامة فارقة نحو تطوير نموذج خالٍ من الفوائد للممارسات الحديثة للاقتصاد الإسلامي. هذا التقرير مستمد من العمل الفكري لعلماء المسلمين المعاصرين في العقد الماضي نحو اقتصاد خالٍ من الفوائد¹.

علاوة على ذلك ، وضع (1985) Chapra الأهداف الرئيسية الثلاثة للسياسة النقدية الإسلامية:

- لتحقيق الرفاه الاقتصادي للبشر مع التوظيف الكامل والمعدل الأمثل للنمو الاقتصادي للاقتصاد؛ - لضمان استقرار قيمة المال؛
- الحفاظ على العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والثروة بين الجماهير.

يتم النظر في الهدفين السابقين في النظرية النقدية التقليدية ، وقد أضيف الهدف الثالث كبعد جديد ساهمت به الأدبيات النقدية الإسلامية، وقد بدأت الأدبيات عن النقود الإسلامية بالازدهار بعد ذلك تماشياً مع أهداف الشريعة. طور (1990) tawir khan wamirakhur نموذجاً نظرياً من خلال نموذج IS-LM للنظام الاقتصادي الإسلامي. لقد استكشفوا كيف يمكن أن تؤثر إجراءات السياسة النقدية على عوامل الاقتصاد الكلي. في هذا النموذج

¹ Hassan, Shah, Alazhar, & Selim Op.Cit, 4(2), p 186

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

، قد يؤثر التباين في عرض النقود والتمويل المستند إلى المضاربة على متغيرات الاقتصاد الكلي بالتساوي. نتيجة لذلك ، ستؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى خفض معدلات العائد وزيادة الناتج الإجمالي¹.

وبالمثل ، فضل خان (1986) تنظيم نسب المشاركة لتحقيق هدف الإدارة النقدية. وأوضح أن هذه الإجراءات النقدية تؤثر فقط على الودائع الجديدة للبنوك الإسلامية وليس الودائع الحالية. لقد ناقش نموذج البنوك ذات الشباكين. النافذة الأولى مخصصة للودائع تحت الطلب حيث سيتم الاحتفاظ باحتياطي 100% دون إرجاع أي عائد. سيتم استخدام النافذة الأخرى لأغراض الاستثمار PLS أو الاستثمار في حقوق الملكية حيث لن يكون هناك أي ضمان على المبلغ الأصلي .

سلط خان وميراخور (1994) الضوء على دور صيغة المضاربة لتعبئة الودائع ، ودور أدوات تمويل الإيجار المتاحة في السوق المالية الإسلامية. لقد قدموا مجموعة من المعلومات مثل السوق القائمة التقليدية مع التعديلات اللازمة. علاوة على ذلك ، فقد أشاروا إلى أنه جنباً إلى جنب مع النظام المصرفي الإسلامي ، فإن الأسواق الأولية والثانوية وأسواق المال مطلوبة لتلبية المتطلبات الأساسية لإجراءات السياسة النقدية في إطار الاقتصاد الإسلامي. في الواقع ، المضاربة، وستظهر شهادات المشاركة كأدوات ضرورية للسياسة النقدية بما يتماشى مع الشرعية الشرعية. كما أنها صاغت

¹ Hassan, Shah, Alazhar, & Selim Op.Cit, p 186

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

استقرار الاقتصاد الكلي من حيث استقرار الأسعار وميزان المدفوعات الفعال كأهداف رئيسية لإجراءات السياسة هذه.

قدم طاهر (2013) رسالتين في دراسته النظرية حول الإطار المؤسسي مع إشارة محددة إلى السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي: (1) التفكير الجديد مدعو إلى الانتعاش على المستوى النظامي. هناك تغييرات محتملة من شأنها أن تساعد في تحقيق أهداف السياسة و (2) مكان للعمل من خلال دور نشط للحكومة في الجوانب الاقتصادية والتوزيعية للسياسة العامة. في رأيه ، على الحكومة أن تحصر نفسها في الحكم فقط. في ضوء الشريعة الإسلامية ، فإن تطوير الجانب النقدي سيكون مفيداً في تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد. حتى في الجانب النقدي للاقتصاد ، قد يكون الدور الرئيسي للسلطة المركزية تنظيمياً إلى حد كبير¹.

الرأي الرابع اقترحه سليم (2019) حيث مقره قرض حسن تم تصميم السياسة النقدية في ضوء آيات القرآن الكريم وحديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وقد ثبت أن هذه السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية في تحقيق التوظيف الكامل والسيطرة على التضخم. في هذه السياسة النقدية القائمة على القرض الحسن ، اقترح سليم (2019) أيضاً التغيير في اتجاه عرض النقود وآلية تحويل النقد من "البنك المركزي إلى البنوك التجارية" إلى "البنك المركزي للمستخدمين النهائيين مثل الفقراء والمعوزين كل أولئك الذين يستحقون زيادة إضافية في عرض النقود أو الذين سيُخصص لهم عرض النقود" في ضوء

¹ Hassan, Shah, Alazhar, & Selim, Op.Cit ,p 188

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الآية : (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا
آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ
الْعِقَابِ) الحشر: الآية 7.

كما اقترح سليم (2020) السياسة النقدية القائمة على الاستصناع حيث أوضح أنه إذا كان الاستصناع مدعوماً من القرض حسن للمنتجين والبنائين والمصنعين ، فلن تكون هذه السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية فحسب ، بل الاستصناع - القرض الحسن. سيتم قبول طريقة التمويل أيضاً من قبل جميع مدارس الفقه ، وستكون تكلفة الإنتاج أقل بينما ستكون جودة المنتج (المنتجات) هي الأعلى. كما طرح سليم (2015) السياسة النقدية القائمة على أساس الصكوك كبديل لأذونات الخزانة القائمة على الفائدة الثابتة (T-Bills) وغيرها من الأوراق المالية القائمة على الفائدة والتي يتم بيعها وشراؤها غالباً في عمليات السوق المفتوحة كجزء من السياسة النقدية. يمكن أن تكون الصكوك مربحة وقد تقدم معدلات أعلى نسبياً من العائد الحلال مقارنةً بأوراق الخزانة ، ويمكن للبنوك الإسلامية شراء الصكوك وبيعها وبالتالي يمكنها تقليل متطلبات الاحتفاظ بمبالغ ضخمة من النقد الخامل خوفاً من مخاطر التخلف عن السداد.

إن الخوف من مخاطر التخلف عن السداد للبنوك الإسلامية يضع أكبر قدر ممكن من القيود على مسار استراتيجية النمو للبنوك الإسلامية ، ويمكن لكل من السياسة النقدية القائمة على الصكوك والسياسة النقدية القائمة على

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

القرض الحسن القضاء على هذه المخاطر والخوف على البنوك الإسلامية لأنه في القرض الحسن يعتمد على النقد. السياسة ، يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة الكاملة من خدمة مقرض الملاذ الأخير (LOLR) للبنوك المركزية ويمكن للبنوك الإسلامية الاقتراض من البنك المركزي على أساس القرض الحسن بأسعار فائدة صفرية. في الوقت الحالي ، يسعى العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دون فوائد أو حتى السياسة النقدية السلبية القائمة على الفائدة والتي ثبت أنها أكثر فعالية نسبياً (سليم وآخرون. 2019) وهذه السياسة النقدية القائمة على الفائدة أو الخالية من الفوائد تشبه جزئياً السياسة النقدية القائمة على القرض الحسن. ومع ذلك ، فإن القرض الحسن هو أكثر شمولاً وإنسانية ومليئاً بالبركات والعطايا ويعزز الانسجام والتماسك والازدهار الاجتماعي¹.

5.3. 2. الأدوات الكمية في السياسة النقدية الإسلامية:

يطلق عليها هذا المصطلح كونها تهدف إلى التأثير في حجم الكتلة النقدية المتداولة وهي :

5.3. 2. 1. تغيير نسب تخصيص الودائع الجارية: حيث وتبعا لتحريم الاكتتاز في الإسلام، وفرض الزكاة كعقوبة للأموال المعطلة، ورابة المدخرين في الحصول على أرباح بدل إيداعها بدون مقابل، فإن نسب الودائع الجارية لدى المصارف تكون جد قليلة مقارنة بالودائع الاستثمارية، إلا أن تجميع

¹ Hassan, Shah, Alazhar, & Selim Op.Cit), p 189

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

كميات كثيرة منها تشكل مبالغ ضخمة، يصبح عدم استثمارها اكتنازا لطاقة مهمة من أموال المجتمع، وبالتالي يتدخل البنك المركزي لدى المصارف، لتغيير نسب تخصيص هذه الودائع بتوزيعها على المؤسسات المناسبة، واستعمالها في المجالات المطلوبة بحسب السياسة النقدية المرغوبة . ويمكن استخدام الودائع الجارية في تقديم التمويل القصير الأجل اللازم للمشروعات الاقتصادية المختلفة، وفي تقديم القروض الحسنة لبعض أفراد المجتمع في حالات خاصة كالمرض والوفاة والزواج وإيرها من الظروف الخاصة .

5.3. 2. 2 . آلية الزكاة: حيث تستطيع السلطات النقدية أن تقرر جباية الزكاة نقدا وتوزيعها عينا أو جبايتها عينا وتوزيعها نقدا أو أن تجمع بين الأسلوبين معا بنسب متفاوتة . كما يمكن للدولة أن تقوم بتغيير موعد جباية الزكاة، ويكون ذلك تطوعا أو بطلب من ولي الأمر بما يحقق المصلحة العامة، وتبعا للأوضاع الاقتصادية . كما يمكن توزيع الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، حسب حاجة النشاط الاقتصادي في الدولة، مما يحقق نموا متوازنا ويمنع حدوث اختلالات نقدية وسلعية في المجتمع .

5.3. 2. 3 . سياسة السوق المفتوحة: ويعنى بها قيام المصرف المركزي ببيع وشراء ما لديه من الأوراق المالية والسندات الحكومية في السوق المفتوحة سواء من المصارف أو من الأفراد، من أجل التأثير في مستوى القاعدة النقدية . ونظرا لتحريم الربا في النظام الإسلامي فيجوز التعامل بالأسهم، لأنها جزء من رأسمال الشركات وتتحمل الأرباح والخسائر، وهي

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

تسترشد بمتغيرات حقيقية وليس مضاربة لأنها تعكس صورة النشاط الحقيقي، ولا تخضع للتوقعات السعرية الجامدة للمضاربين كما في النظام التقليدي، كما يمكن التعامل بالسندات التي تصدرها الدولة وتهدف إلى إشراك الجمهور في مختلف المشاريع الإنمائية والإنتاجية، أو لتمويل النفقات الطارئة التي تتجاوز الطاقة على التوظيف، أو الامتصاص الفائض النقدي في السوق ، وتختلف هذه السندات عن السندات الربوية للتمويل بالعجز التي تصدرها حكومات النظم التقليدية، لأن هذه الأخيرة غير مبررة في الغالب وتؤدي إلى نتائج عكسية .

5.3. 2. 4 . تغيير نسبة الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر: وتشمل الأداة

- تدخل البنك المركزي في تحديد نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين، فإذا كانت السلطة النقدية تراب في زيادة حجم المعروض النقدي رفعت نسبة الأرباح الموزعة للمدخرين والمودعين أموالهم في البنوك للاستثمار، لتشجيعهم على مزيد من الإيداعات الاستثمارية ولجلب مستثمرين جدد، والعكس في حالة رابتها تقليل حجم المعروض النقدي.

- التدخل لتغيير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين من جهة، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين من جهة ثانية. ففي حالة رابة السلطات النقدية في زيادة الاستثمار، يمكن رفع هذه النسبة لصالح المودعين، مما يؤدي إلى جذب المزيد من المدخرات للاستثمار، هذا بين المودعين

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

والمصرف، أما بين المصرف والمستثمرين فترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين مما يشجعهم على الإقبال على الاستثمار .

3. 2. 5.3 الأدوات الكمية في السياسة النقدية الإسلامية: وتستخدم هذه الأدوات بهدف توجيه الموارد المالية للقطاعات الحيوية التي يحتاجها المجتمع على حساب القطاعات لأخرى، حسب ترتيب حاجات الدولة.

3. 2. 5.3. 1. التمييز في الأدوات الكمية.

- **التمييز في الودائع الجارية الموجهة للمجالات الاستثمارية:** يمكن تعديل نسب تخصيص الودائع الجارية لدى المصارف حسب حاجة النشاط الاقتصادي وأولوياته، فإذا كانت الأداة الكمية في هذا المجال تغيير تخصيص نسب الودائع الجارية حسب حالة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فإن استعمالها كأداة كيفية يخص التعامل مع ذلك الجزء الذي تقرر تخصيصه للاستثمار، حيث يوجه للقطاعات ذات الأولوية أو التي تعاني انكماشاً في الموارد المالية، فتوجه قروضاً لصغار المستثمرين في شكل قرض حسن، واستثمارات المصارف .

- **التمييز في نسبة نقدية الزكاة:** حيث يكون التمييز والانتقاء في نسبة نقدية الزكاة سواء من ناحية جبايتها نقداً وعينا، أو تقديم وتأخير موعد جبايتها بحسب القطاعات التي يرغب المصرف المركزي في تضيق أو توسيع الموارد المتاحة لها .

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- التمييز في التعامل في السوق المفتوحة: من أجل التأثير في قطاعات اقتصادية دون أخرى، يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوب تدعيمها لزيادة الموارد المالية المخصصة لهذه القطاعات، وزيادة إقبال المستثمرين عليها في حدود الكمية التي يراب إضافتها الى الاقتصاد من المعروض النقدي، وفي المقابل لا يشتري الأوراق المالية للقطاعات التي ال يراب في زيادة تمويلها، أو حتى بيع جزء من الأوراق المالية الموقودة لديه والخاصة بهذه القطاعات .

- التمييز في نسب المشاركة في الأرباح ولأرباح غير الموزعة: إن التمييز في نسب المشاركة في الأرباح ولأرباح غير الموزعة يجعل الاستثمارات تتجه الى المجالات المراد تنميتها، فإذا رابت السلطة النقدية في توجيه الموارد النقدية نحو قطاعات معينة، رفعت نسبة المشاركة لصالح المودعين على حساب المصارف لتزداد إيداعاتهم، كما ترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين على حساب المصارف ليزداد استثمارهم في هذه القطاعات، وترفع نسبة الأرباح الموزعة في هذه المجالات، لعكس بالنسبة للقطاعات التي تعرف تضخماً أو ليست ذات أولوية بالنسبة لمصالح الدولة والأفراد¹.

5.3. 2. 3. 2. الأدوات التكميلية:

¹ سفيان بن عبد العزيز، أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي ودورها في استدامة التنمية والوقاية من الأزمات المالية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 09، 2017، ص ص

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

وهي أدوات تكمل دور الأدوات السالفة الذكر في توجيه الموارد النقدية نحو القطاعات المرغوبة، ومنها :

- نسبة مساهمة المصارف في النشاط الاستثماري: وهو مقدار ما تساهم به المصارف لتمويل نشاطات صغار المستثمرين، والمساهمات المخصصة للاستثمارات الأخرى، على أن يسدد أصحاب هذه المشاريع الجزء المتبقي من مواردهم الخاصة، ويمكن تحديد هذه النسبة وتعديلها من طرف السلطة النقدية تبعاً لأولوية النشاطات الاقتصادية ووضعها املائي.

- شروط البيع بالمرابحة: المرابحة هي بيع سلعة بسعر الكلفة مع إضافة ربح معلوم، يتفق عليه بين الطرفين، فهي تسهم في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، بحيث توفر احتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية من خلال تنشيط حركة البيع والشراء، كما تسهم في رفع حجم الطلب الكلي وتحريك النشاط الاقتصادي. إن هذه الأداة تفيد في "ضمان عدم التركيز وتوزيع التسهيلات في استثمارات مختلفة تتفاوت في درجة المخاطرة، حماية لأموال المصرف وسلامة ودائع العملاء.

4. 2. 5.3. الأدوات المباشرة في السياسة النقدية الإسلامية: وتتمثل في تلك الإجراءات التي يتدخل من خلالها المصرف المركزي بصفة مباشرة لإحكام تطبيق السياسة النقدية، خاصة في الأوضاع الاقتصادية¹ الحرجة،

¹ سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 89 - 94

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

التي تتطلب إحداث تغييرات كبيرة وسريعة في حجم المعروض النقدي وتتمثل هذه الإجراءات في:

-الإقناع الإيماني: وهي تدخل المصرف المركزي لإقناع المصارف بالإجراءات الواجب إتباعها لمواجهة مشاكل الاقتصاد، وهذا من منطلق إيمانهم بضرورة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والامتثال لتوجيهات ولي الأمر، لقول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ الآية 58 النساء، وتتم عادة عن طريق إجراء لقاءات مباشرة مع مديري المصارف

- .التعليمات المباشرة : ويلجأ إليها المصرف المركزي إذا لم تجد وسيلة الإقناع الإيماني سبيلها، حيث يوجه تعليمات ملزمة للمصارف بضرورة تطبيق الإجراءات الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية .
-الرقابة المباشرة:

حيث ولغرض إحكام عملية إشراف المصرف المركزي على المصارف وضمان التناسق ضمن النظام المصرفي لمصلحة الاقتصاد ككل، يقوم بإجراءات رقابة مباشرة على مختلف المصارف لتقييم مدى التزامها بالإجراءات التي يحددها، واتخاذ ما يراه مناسباً لصالح أو ضد هذه المصارف.

-الجزاءات: وهي آخر ما يلجأ إليه البنك المركزي من إجراءات لضمان تنفيذ توجيهاته للمصارف، وقد تكون هذه الجزاءات سلبية كالحرمان من التمويل وإعادة التمويل، أو يفرض عليها غرامات حسب المخالفات التي ترتكبها، وقد

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

تصل إلى حد إيقاف نشاط هذه المصارف. كما قد تكون هذه الجزاءات ايجابية كتشجيع المصارف المنفذة لتوجيهات البنك المركزي، وتوفير الحوافز لمكافئتها، مما يحفز المصارف الأخرى على الالتزام بتعليمات المصرف المركزي المتعلقة بالسياسة النقدية.

-الإعلام. وهي إعلان البنك المركزي لسياسته النقدية المستقبلية في توجيه الموارد النقدية كما ونوعا، مدعومة بالأرقام والإحصائيات، فيضع الحقائق أمام الرأي العام مما يزيد من الشفافية فيدفع المصارف التجارية للتعاون من¹ أجل تنفيذه هذه السياسة المعلنة، ويزيد من ثقة الجمهور بهذه الإجراءات الموضوعية من السلطة النقدية².

4. الرقابة الشرعية للمصارف الاسلامية

تحقيق السلامة و الصحة الشرعية هو أساس سلامة المعاملات المصرفية في المصارف الإسلامية، لذلك اهتمت الصيرفة الاسلامية بمختلف مكوناتها منذ نشأتها بتحقيق الضوابط الشرعية، وذلك من خلال تطوير هيئات رقابة شرعية خاصة بالمصارف الاسلامية، مهمتها متابعة نشاطات المصرف المختلفة، وملاحقة التطورات والنصوص التي تقبل التطوير.

1.4. مفهوم الرقابة الشرعية

¹ سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 89 - 94

² سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 89 - 94

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الرقابة الشرعية مفهوم مستحدث لهيكلية معينة، وهذا المفهوم بحاجة إلى تحديد معالمه، وضبط حدوده، وتقييد مفرداته؛ للوقوف على المعنى المراد منه، لئلا يختلط بغيره من المفاهيم المستخدمة، وأيضاً لكي تتضح الصورة حول هذا المفهوم؛

مصطلح "الرقابة الشرعية" مكونة من كلمتي الرقابة والشرعية. وكلمة "رقب" : الرء والقاف والباء أصل واحد مطرد يدل على انتصاب مراعاة شيء، من ذلك الرقيب وهو الحافظ ، وجاءت بعض النصوص من القرآن والسنة تؤكد على هذه المعنى اللغوي : الحفظ و الرعاية ومنها قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا " سورة النساء ، الآية 01

أما فيما يخص الاصطلاح فالرقابة هي: عملية تتركز على التحقق من إنجاز العمل وفق قرار أو وضع أو معيار يتناسب مع متطلبات الوظيفة والقواعد المفروضة عليه؛ سواء كان العمل عمومي أو فردياً¹ عرفت الرقابة الشرعية بأنها: التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية الاسلامية لحكام الشريعة الاسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى¹.

¹ دور هيئة الشرعية الوطنية في الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في إندونيسيا ومنهجها في Indonissian journal of islamic literateure and Muslim Society , Vol. 1, No. 2, 2016, p 220

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الرقابة الشرعية هي "متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيره، للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء، وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل". و هكذا يتبين مدى أهمية ومسؤولية الرقابة الشرعية حيث أن من يتولى هذه المهمة، مسئول أمام الأطراف المعنية (المؤسسات) على وجه الخصوص وكذلك مسئول بواجب اجتماعي وديني، وأهم من ذلك أنه مسئول أمام الله عز وجل وسيحاسب في كل ما يقوم به. ولذلك عليه أن يبذل قصارى جهده في تحقيق المهام وتجنب ارتكاب الأخطاء بقدر الإمكان ويجب عليه أن لا يقصر أو يغفل أثناء القيام بمهمته.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعتبر الرقابة الشرعية بأنها: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إمام بفقهاء المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف

¹ حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية 2004، ص 23

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة".

وفي الحقيقة، هيئة الرقابة الشرعية تقوم بدور الإفتاء وهو الإخبار عن حكم الله والحسبة والشهادة والتوثيق والتحكيم خصوصا عند تقديمها التقرير السنوي أمام الإدارة والمساهمين. وقد ذكرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن دور الرقابة الشرعية هو فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في أنشطتها، وأنه يحق للهيئة الإطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر. فيلزم من الرقيب الشرعي تنزيل الحكم على الواقع وممارسة الاجتهاد العملي لا النظري فحسب فيقتضي منه التعرف على الواقع القانوني والاقتصادي إلى جوار الخبرة الفقهية¹.

مسميات الرقابة الشرعية

تتعدد مسميات الجهات المسؤولة عن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حيث سميت بأسماء مختلفة، ولم يتفق الباحثون والفقهاء المعاصرون على تسمية موحدة لجهاز الهيئة الشرعية ويعزى هذا الاختلاف تبعا للاختلاف في أشكالها ودورها وأهدافها ووزنها ومكانتها القانونية وموقعها التنظيمي بالنسبة للمصرف، ومن أبرز هذه التسميات :

¹ محمد أكرم جلال الدين، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية: أهميتها، شروطها، وطريقة عملها، ص 2:

<https://ketabonline.com/ar/books/91850/read?part=1&page=3&index=631758>

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- هيئة الرقابة الشرعية: ويفهم من هذه التسمية الاقتصار على الرقابة الشرعية لمعاملات المؤسسة المالية الإسلامية.
- المستشار الشرعي: وتعني أنه يمكن الإفتاء بشخص واحد يستشار في المسائل الفقهية التي تتقدم بها المؤسسة المالية مختارة .
- لجنة الرقابة الشرعية: وتتفق هذه التسمية مع ما قلناه في هيئة الرقابة الشرعية فهما واحد .
- المراقب الشرعي: أي أن الرقابة الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية توكل لشخص واحد.
- اللجنة الدينية: وهذه التسمية عامة يدخل تحتها أعمال كثيرة غير محددة بتخصص واحد، تشمل الأمور الدينية المختلفة
- المجلس الشرعي: يعني أن هناك مجلسا يضم مجموعة من العلماء الشرعيين الذين ينظرون في مسائل ومعاملات المؤسسة المالية الإسلامية
- الهيئة الشرعية: وكذلك يقال عن هذه التسمية فهي مشابهة لسابقتها
- لجنة الإفتاء: وكأن مهمة اللجنة هي الإفتاء فقط، ومعلوم بأن الإفتاء لا يعني الإلزام أو المراقبة الشرعية
- هيئة الإفتاء أو هيئة الفتوى: كذلك الأمر في هاتين التسميتين فإن عمل الهيئة ليس مجرد الإفتاء والإجابة عن أسئلة المسؤولين في المؤسسة المالية الإسلامية¹ .

¹ عبد الحق حميش، تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 04، العدد 01، 2007، ص ص 101 - 102 .

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

لعل التسمية الأنسب هي: (هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية)؛ لأن دورها أعم من مجرد الرقابة، فإذا اقتصرَت الهيئة على الرقابة في أدائها لدورها المنشود فإنها تكون قد تخلت عن وظيفتها الأساسية في الإفتاء ابتداءً، ثم متابعة التنفيذ وما قد يصاحبه من مشاكل عملية فقهية، ثم الهيمنة والرقابة كما أن في اقتصار التسمية على الفتوى حصر لعملها من الناحية النظرية فقط، وهذا ما لا يجب أن يكون¹.

العبرة بالحقائق والمعاني، والمعول عليه هو الأعمال التي تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية، حتى وإن اختلف في تسميتها.

2.4 . الفرق بين الرقابة الشرعية وبين المراجعة القانونية والمحاسبية والتدقيق

تختلف الرقابة الشرعية عن المراجعة القانونية والمحاسبية والتدقيق للمصرف الإسلامي في أن نطاقها أوسع ودورها أهم لأنها تراقب كافة مجالات المعاملات في المؤسسات من حيث نظامها أو عملياتها أو منتجاتها أو مكاسبها طوال مدة إنشائها والسعي لتكون كل أعمال المصرف مقبولة لرب العالمين.

¹ أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006، ص 55.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

يجب أن تكون الرقابة شاملة في كافة أعمال المصرف, أما المراجعة القانونية والمحاسبية تحلل جزءاً أو قطاعاً خاصاً فقط في المصرف مثل الإطار أو الأثر القانوني أو القوائم المالية المتعلقة بالمصرف وتقوم بإعداد تقرير في مجالها المخصص فقط, ويقال أن هدف المراجع هو التحقق من المركز المالي الحقيقي للمؤسسة فقط . والتدقيق للمصرف لا يكون إلا بعد نهاية الأعمال, أما الرقابة الشرعية تكون من بداية إنشاء المؤسسة المالية الإسلامية إلى نهايتها. إضافة إلى ذلك فإن عضوية هيئة الرقابة الشرعية مكونة من علماء شرعيين وأصحاب العلوم المجتمعة بين الشريعة والقانون والحساب أو الاقتصاد, أي أشخاص لهم كفاءة في تحليل كافة نظام وعمليات المصرف وتقوم الهيئة أيضاً بأخذ قوانين الدولة والأصول المحاسبية أو التدقيق بعين الاعتبار في تطوير المنتجات الإسلامية¹.

التكليف الشرعي لعمل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية تبين لنا من خلال تعريف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالمؤسسات المالية الإسلامية أنها تقوم بعمل المفتي، أما تقوم بعمل المحتسب من خلال ممارستها دوراً رقابياً على تلك المؤسسات، أما تقوم بعمل الأجير الخاص من خلال قيامها بصياغة العقود المتسقة وأحكام الشريعة الإسلامية وأخذ أجر على ذلك، ولذا اختلفت أنظار العلماء المعاصرين في تكليف أعمال): هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من الناحية الفقهية على النحو التالي²:

¹ محمد أكرم جلال الدين، مرجع سبق ذكره ، ص 3:

² نفس المرجع السابق ، ص 3:

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

2.4 . 1. الإفتاء: فمن خلال تسمية هذه الهيئة كُيف عملها بأنه يندرج تحت باب الإفتاء، حيث تقوم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالإجابة عن أسئلة واستفسارات واستشارات المؤسسة.

المالية التي تتبعها، فكأن الهيئة قد مارست دور المفتي من خلال إجابتها على تلك الأسئلة والاستفسارات. لكن اعترض على هذا التكيف أنه يتعارض مع ما للهيئة من صفة الإلزام للمؤسسة في التقيد والانضباط بقرارات وفتاوى الهيئة الشرعية، وذلك لأن رأي المفتي ليس له صفة الإلزام في ولذا قيل في تعريف الفتوى: " بأنها تبين الحكم الشرعي، (الفقه الإسلامي أما هو معروف). للوسائل عنه والإخبار بلا إلزام " وسنعرف فيما بعد أن أنشطة الهيئة تتجاوز مجرد إبداء الرأي أو الفتوى والإجابة عن أسئلة واستفسارات المؤسسات المالية إلى القيام بأعمال وأعباء أخرى كثيرة وجُلها يأخذ صفة الإلزام ووجوب التقيد بما قرره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

2.4 . 2. الحسبة: "وهي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله "صميم أعمال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية عملها الرقابي على مدى التزامها بمبادئ وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، وهذا يتفق مع عمل المحتسب الذي يأمر وينهى الناس في الأسواق. لكن يختلفان في أن المُحتسب موظف عمومي يقوم بتصويب المخالفات التي تقع في الأسواق، أما يقوم بالتأكد من مطابقة الأنشطة التجارية التي يقوم بها التجار في السوق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لكن عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسة المالية التي

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

يقوم بدور الفتوى والإشراف على الرقابة الشرعية فيها لا يستطيع أن يلزم غير مؤسسته التي يعمل بها بالقرارات والضوابط التي توصل إليها من خلال بحثه واجتهاده، ولذا لا يمكننا قصر التكييف الفقهي لعمل هيئات الفتوى والرقابة الشرعية على أنه حسبة فقط... ويذهب البعض إلى أن العمل الذي تقوم به هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

2.4 . 3. الإجارة : الإجارة في المؤسسات المالية الإسلامية هو أقرب إلى عقد الإجارة، حيث يقوم أعضاء الهيئة بإبداء المشورة، وتصحيح المخالفات، وتدقيق أعمال المؤسسات المالية من الناحية الشرعية نظير مكافأة مالية شهرية أو سنوية تدفعها المؤسسة لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية، وبالتالي تكون الهيئة بمثابة الأجير الخاص "وهو الذي يؤجر نفسه مدة معلومة يستحق المستأجر نفعها في . هذا إذا كان أعضاء الهيئة لا يخدمون غير هذه المؤسسة، أما إذا كانوا يعملون في جميعها "أكثر من مؤسسة مالية فإجارتهم تكون بمثابة الأجير المشترك "وهو الذي يقع عقده على العمل " ومما يرد على هذا التكييف أن رأي هيئة الفتوى والرقابة الشرعية يكون ملزماً للمؤسسة المالية الإسلامية المستأجرة، ومن المعلوم أن هذا لا يتفق وعقد الإجارة لأن رأي المستأجر هو الملزم للأجير وليس العكس .

2.4 . 4. الوكالة بأجر: وهي الوكالة على عمل معين بأجرة معلومة أو جُعِلَ " التكييفات التي تم إرجاع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إليها أن المساهمين وكلوا الهيئة في التأكد من أن المؤسسة المالية الإسلامية تتوافق أنشطتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو أن التوكيل كان من مجلس الإدارة

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

للهيئة من أجل القيام بتلك المهمة، ولما كان عمل الهيئة مقابل أجر كانت الوكالة بأجر. ويرد على هذا التكييف أن الوكالة من العقود الجائزة التي يجوز لأي من المتعاقدين . ومعلوم أن المساهمين لا يملكون فسخ هذا العقد أو عزل أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وأرى بأنه لا يضر خضوع عمل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لأي من هذه التكييفات والتخريجات الفقهية لأنها عمل مشروع - كما عرفنا سابقا، ومطلوب، ومهم، ويبقى أمر تخريجها أو تكييفها على حسب ما يُتفق عليه بين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية والمساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة في ذلك¹ .

* **تشكيل هيئة الرقابة الشرعية:** تتشكل هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من أن معاملات المؤسسة تسري وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتولى مطابقة معاملات وتصرفات المؤسسة لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، ويحدد النظام الأساسي لكل المؤسسة كيفية تشكيلها وممارستها لعملها واختصاصاتها الأخرى .

تتكون الهيئة من عدد من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة المؤسسات المالية الإسلامية، ويجب أن تتوافر في تعيينهم بالإضافة إلى أنهم من علماء وفقهاء شروط أخرى تكفل لهم حرية إبداء الرأي منها :

¹ عبد الحق حميش، تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 04، العدد 01، 2007، ص ص 106 - 107 .

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- ألا يكونوا من العاملين بالمؤسسة المالية الإسلامية، أو أعضاء بمجلس إدارتها ضمانا لاستقلاليتهم، وعدم التأثير عليهم؛
- أن تحدد اختصاصات الهيئة بحيث تكون قادرة على القيام بالرقابة الشرعية على مجيع أعمال المؤسسة، وتزود بالإمكانيات التي تساعدها على ذلك؛
- ويجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء الا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة مختصين في إدارة الأعمال أو الاقتصاد وغيرهم¹.

3.4. أهمية الرقابة الشرعية

تعتبر من أهم الأجهزة الرقابية المستحدثة في مؤسسات صناعة المال، فهي تدخل في أكثر من نوع من أنواع الرقابات في الشرع الإسلامي، وهي الأساس الذي يعتمد عليه الكثير من المتعاملين مع هذه المؤسسات لمعرفة مدى التزام تلك المؤسسات بالأحكام الشرعية ومن هنا كانت الرقابة ذات طبيعة خاصة في المصارف الإسلامية، فالرقابة هي إحدى الوظائف الأساسية للإدارة في أي منظمة من منظمات الأعمال، لا يتم العمل الإداري بدونها ولا يستكمل غيرها، وفي معظم دول العالم توجد تشريعات خاصة تنظم عملية الرقابة على المصارف للتأكد من أن أعمالها تتم وفقا لما هو مطلوب منها نظرا للطبيعة

¹ ابن عمارة نوال، عطية العربي، آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 19، العدد 4، ص 298.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الخاصة التي تحكم هذه الأعمال، ولتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية للمجتمع. فالرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية لأسباب كثيرة، من أبرزها :

- لا يمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي، وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية، وابتعاده عن الشبهات، إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله، وتصححها باستمرار. وقد نص معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2) للرقابة الشرعية في الفقرة (4) أن الهدف من الرقابة الشرعية ما يلي:

(تهدف الرقابة الشرعية إلى التأكد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المالية الإسلامية لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية)¹.
- عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية بشكل كاف من قبل العاملين في المصارف الإسلامية .

- في هذا الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، وانتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان، والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية التي لا يوجد لها أحكام في أمات المصادر الفقهية، وإن وجدت الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم .

¹ بن عمارة نوال، عطية العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 298

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى؛ نظرا لتمييز هذه العمليات بالتغيير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية؛ لأنهم دائما بحاجة إلى الإفتاء في نوازل وواقعات تواجههم أثناء عملهم .
- إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يُعطي المصرف الصبغة الشرعية، كما يُعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف .
- ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك .
- إننا نعيش في زمان أضحى الإسلام فيه غريبا، وضعفت العقيدة، وقلت الأمانة، وزاد الحرص على كسب المال من أي طريق كان، لا يهم إن كان حلالا أم حراما، مما يحتم وجود رقابة شرعية في المصارف الإسلامية تعينها على الكسب الحلال وتتأى بها عن الكسب الحرام
- إن الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية هي أنظمة وضعية بعيدة كل البعد عن الإسلام، مما يجعل الحاجة

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

ماسة لوجود رقابة شرعية تعمل على إنقاذ هذه المصارف من الغرق في مستنقع المحرمات¹.

4.4 طبيعة دور هيئات الرقابة الشرعية

الهدف الرئيسي من هيئة الرقابة الشرعية هو إنشاء مستوى مرضٍ من الثقة بين أصحاب المصلحة وذلك بترويض فكرة أن المؤسسة المصرفية تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية في عقودها والخدمات المقدمة والمعاملات الأخرى. لتحقيق هذا الهدف، يضطلع مجلس الرقابة الشرعية بأدوار ومسؤوليات مختلفة تغطي منطقة واسعة ، بما في ذلك: العقود والمعاملات والسياسات والقواعد الداخلية والمعايير والقواعد الأخلاقية و مختلف جوانب أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية ، و هذه الواجبات واسعة جداً وتتضمن مجموعة واسعة من الأنشطة المختلفة.

يصنف مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) هذه الواجبات بالترتيب الزمني على أنها واجبات على النحو المسبق واللاحق ex-ante and ex-post ، حيث يحدث الأول في مرحلة تصميم المنتج وتطويره والتي تشمل إصدار فتوى أو معايير شرعية وفحص الامتثال قبل تقديمه للعملاء والأخير يأخذ مكان بعد عرض المنتجات على العملاء ، بما في ذلك مراجعة الشريعة وتقارير الشريعة. تضيف بعض الأدبيات نطاقاً متوسطاً أو متوسطاً لأدوار هيئة الرقابة الشرعية ، والتي تغطي مسؤولياتها خلال مرحلة عرض

¹ أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006 ، ص ص 50- 48 .

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المنتج. وهذا يشمل معالجة القضايا الناشئة عن تطبيق الشريعة وكذلك الاستشارات الشرعية في المواقف غير المتوقعة بسبب المتطلبات التنظيمية أو احتياجات العملاء¹.

تصنف بعض الأدبيات أدوار هيئة الرقابة الشرعية بناءً على طبيعتها والتي تنقسم إما إلى استشاري، يُعرف أيضاً باسم الاستشارات، والإشراف، أو إلى استشاري، امتثال، يُعرف أحياناً باسم الشهادة، والتدقيق. بما يتفق مع الهدف من هذا الفصل، وهو تقديم تحليل لمدى كفاءة تعيين واجبات هيئة الرقابة الشرعية المختلفة. في حين أن أدوار هيئة الرقابة الشرعية تختلف، اعتماداً على الاختصاص القضائي، فإن الأدوار الرئيسية الثلاثة التي غالباً ما تكون هيئة الرقابة الشرعية مسؤولة عنها هي التشريع والاستشارة والتدقيق.

من المهم أن نلاحظ أن الاختصاصات القضائية تختلف فيما يتعلق بمدى قيام هيئات الرقابة الشرعية بهذه الأدوار. في حين أن هيئات الرقابة الشرعية في المملكة العربية السعودية هي المسؤولة حصرياً عن هذه الواجبات، فقد تم وضع ترتيبات أخرى، مثل هيئات الرقابة الشرعية الوطنية أو المركزية، في بعض الولايات القضائية لإزالة بعض هذه المسؤوليات بدرجات متفاوتة².

¹ Saleh Abdulrahman Al Amer, Sharia Supervisory Board in Islamic Banks: A Critical Analysis of the Current Framework, Phd thesis, The University of Leeds, School of Law September 2018, p89

² Saleh Abdulrahman Al Amer Op.Cit, p89

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

تلعب هيئة الرقابة الشرعية دوراً مهماً للغاية فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية ، والتي تشمل إصدار الفتاوى ومعايير السياسة الشرعية. في هذا السياق ، يستخدم مصطلح "التشريع" للإشارة إلى وضع القواعد الشرعية وهذا المصطلح يستخدم لأن هيئة الرقابة الشرعية ، في وضع معايير الشرعية ، تعمل كسلطة تشريعية. في حالة عدم وجود مدونة مفصلة للعقود الإسلامية ، فإن هيئة الرقابة الشرعية مكلفة بتفسير الشرعية ، وبالتالي ، فمن واجب هيئة الرقابة الشرعية إصدار الفتاوى أو القرارات الدينية التي تشرع معاملات المؤسسات المالية الإسلامية قبل تقديمها.

تم وضع هذه القرارات كمعايير شرعية للبنك وتغطي المسائل الشرعية فيما يتعلق بجميع معاملاته وخدماته وإجراءاته¹. من خلال كونها المصدر النهائي للشرعية ، تلعب بعض هيئات الرقابة الشرعية دوراً محكماً في حل أي نزاعات قد تنشأ. بين البنك وعملائه فيما يتعلق بالعقود ، وهو دور يعينه البنك بوضوح في بعض الأحيان إلى هيئة الرقابة الشرعية. بالإضافة إلى ذلك ، يتم تكليف بعض هيئات الرقابة المالية بتنقيف الجمهور حول المسائل الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي. السلطات الرقابية في توعية الجمهور بالمسائل الخاضعة للوائحها.

¹ Saleh Abdulrahman Al Amer, Sharia Supervisory Board in Islamic Banks: A Critical Analysis of the Current Framework, Phd thesis, The University of Leeds , School of Law September 2018, p90

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

مهمة الاستشارات أو الاستشارات هي جزء كبير من دور هيئات الرقابة الشرعية. يشمل هذا النوع من المهام جميع مهام SSB المتعلقة بمساعدة الإدارة على الامتثال لسياسة ومعايير الشريعة التي تم وضعها على الصعيد الوطني ، إن وجدت ، و / أو من قبل هيئة الرقابة الشرعية بحد ذاتها. تعتبر هيئة الرقابة الشرعية مسؤولة عن الموافقة على المنتجات والعقود والخدمات قبل عرضها . هذا للتحقق من الامتثال لمعايير الشريعة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بفحص مقترحات هذه المعاملات لتوفير قرار شرعي وإجراء أي تعديلات ضرورية . هذه المهمة استشارية لأن الإدارة في هذه العملية تتشاور بشكل أساسي مع هيئة الرقابة الشرعية حول ما إذا كانت متوافقة مع معايير الشريعة أم لا. إنه يشبه المهمة الاستشارية للمحامين فيما يتعلق بما إذا كانت معاملة معينة قانونية أم لا. كما أنها تشبه الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق التي تقدمها شركات التدقيق لمساعدة الشركات على الامتثال لمعايير المحاسبة والمراجعة.

يشمل الدور الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في المناقشات مع مطوري المنتجات لإصدار إرشادات وآراء واقتراح طرق وأساليب لنمذجة منتج قائم على الشريعة للمساعدة في التخفيف من مخاطر الشريعة. الخدمات وابتكار المنتجات الجديدة. كما يتم استشارة مجلس الرقابة الداخلية من قبل الإدارة أثناء مرحلة التنفيذ في حالة الغموض فيما يتعلق ببعض جوانب الشريعة. كما يتم طلب المشورة.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

من البنوك الصغيرة جداً فيما يتعلق بحساب الزكاة ، جنباً إلى جنب مع التخلص من الاستثمارات غير الشرعية والتوزيع بين المساهمين وصناديق الاستثمار الدولية. تتحمل هيئة الرقابة الشرعية مسؤولية تدريب وتوجيه الإدارة حول كيفية تطبيق معايير الشريعة

للمعاملات اليومية. ويشمل ذلك إجراء وتنظيم البرامج التدريبية والندوات والندوات لإبلاغ الإدارة والموظفين وأصحاب المصلحة بأحكام الشريعة المتعلقة بعملهم مباشرة.

يتم دور المراجعة بعد عرض المنتجات لاختبار مستوى امتثالها لمعايير الشريعة الإسلامية. ويهدف إلى التأكد من أن جميع الخدمات التي تقدمها المؤسسات تتوافق مع المتطلبات المنصوص عليها في SSB. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وتدقيق إجراءات تنفيذ المنتجات الجديدة والبيانات المالية للمؤسسات المالية الدولية للتحقق من الامتثال للشريعة. إصدار تقرير عن شهادة الشريعة ، والذي يشكل عادة جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي للمؤسسة.

ووفقاً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، فإن "المراجعة الشرعية هي فحص لمدى امتثال المؤسسات المالية الدولية ، في جميع أنشطتها ، للشريعة. يشمل هذا الفحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقد التأسيس والنظام الأساسي والبيانات المالية والتقارير (خاصة التدقيق الداخلي وتفتيش البنك المركزي) والتعاميم وما إلى ذلك ". بالإضافة إلى المجالات المذكورة في التعريف ، يمتد التدقيق الشرعي

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

أيضاً إلى نظام تطبيق تقنية المعلومات لدعم العمليات المصرفية والهيكل التنظيمي والمبادرات التسويقية التي تقوم بها IFIS لضمان مزيد من الامتثال للشرعية ، يجب أن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بمستوى عالٍ من السلطة. على الرغم من أن القاعدة العامة هي أن هيئة الرقابة الشرعية ليس لها دور أو سلطة تنفيذية ، فقد يحدث التدخل إذا كانت القرارات التي يتخذها أعضاء مجلس الإدارة من شأنها أن تخرق الشرعية وتعرض الطابع الإسلامي للبنك للخطر.

قد تشمل هذه السلطة التنفيذية سلطة طلب اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة غير العادية (اجتماعات المساهمين) وتعليق أو إلغاء أي إجراءات غير متوافقة¹.

بشكل عام ، الأدوار المذكورة أعلاه هي الأدوار الرئيسية التي يعهد بها إلى هيئات الرقابة الشرعية.

في الواقع ، تحتاج المؤسسات إلى القيام بهذه الأدوار من أجل الترويج لنفسها على أنها إسلامية. هناك حاجة لسلطة تشريعية للعمل كمصدر قانوني ونهائي لقواعد الشرعية ، والمساعدة في التنفيذ المستمر والدقيق لهذه القواعد ، وأخيراً الحصول على تقرير يتحقق من الامتثال لها. إن هيئة الرقابة الشرعية هي أداة تم إنشاؤها لتلبية جميع هذه المتطلبات وطمانة أصحاب المصلحة على الامتثال الشرعي.

¹ Saleh Abdulrahman Al Amer, Op.Cit 2018, p92

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

لذلك ، فإن إنشاء هيئة الرقابة الشرعية كهيئة رقابية شرعية يعتبر أمراً حيويًا للمؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك ، قد تكون هذه الهيئة أداة غير مناسبة لطبيعة الأدوار التي تؤديها والتي يمكن أن تخدمها بشكل أفضل أدوار أكثر فاعلية¹ .

5.4. المهام الموكلة لهيئة الرقابة الشرعية

- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهام عديدة، منها ما يلي :
- مراجعة وفحص عقد التأسيس و النظام الأساسي وسائر النُظم والتعليمات و اللوائح والإجراءات الداخلية للمؤسسة المالية الإسلامية والتأكد من كونها متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
 - مراجعة واعتماد نماذج العقود، والاتفاقيات، والعمليات المتعلقة بالمؤسسة المالية الإسلامية، والاشتراك في تعديل وتطوير النماذج عند الاقتضاء، وإعداد العقود المزمع إبرامها - وليس لها نماذج موضوعة من قبل-وذلك للتأكد من خلوها من المخالفات الشرعية ، كما تشمل مراجعتها تدقيق الميزانية ومراجعة الحسابات الختامية ومراجعة الفتاوى السابقة .
 - الرد على الاستئلة التي ترد من مجلس الإدارة أو الجهاز التنفيذي أو المدقق الشرعي أو من الجمهور المتعامل مع المؤسسة؛

¹ حكيمة شرفة، البشير بن عبد الرحمان ، الرقابة على المصارف الاسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية "اشكالات العلاقة مع البنك المركزي، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 03 العدد 2 ، 2020 ، ص 176

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- متابعة عمليات المؤسسة ومراجعة أنشطتها للتحقق من ان العمليات التي تمت كانت لمنتجات معتمدة من قبلها؛
- تقديم الحلول لمشكلات المعاملات المالية التي تجافي روح الشريعة، والمساهمة في إيجاد البدائل الشرعية؛
- تثقيف العاملين في المؤسسة المالية الإسلامية بالمبادئ الشرعية الأساسية؛
- التثبت و التحقق من عدم وجود مكاسب غير شرعية، وإن وجدت تصرف في أبواب الخير؛
- تمثيل المؤسسة في المؤتمرات والندوات والمشاركة في اللقاءات المصرفية الإسلامية؛
- القيام بدور المحكم بين المؤسسة وعملائها عند الحاجة. وذلك حين يكون الموضوع عاجلا أو لا يحتمل إحالته لمركز متخصص في التحكيم الإسلامي¹؛

6.4 . مفهوم ودور استقلال هيئة الرقابة الشرعية

نفصل هذا المحور في البحثي كما يلي .

1.6.4 مفهوم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية.

بداية، لا بد لنا من الإشارة إلى أن مفهوم الهيئة بمعنى الجماعة المنوط بها الفتوى والرقابة الشرعية وما يستلزمها من أعمال، هي جهاز مستحدث داخل الهيكل التنظيمي لمؤسسات المالية الإسلامية، وهو بذلك قابل

¹ حكمة شرفة، حكمة شرفة، مرجع سبق ذكره ، ص 176

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

لأن يجتهد فيه من جميع جوانبه الهيكلية والتنظيمية، و يأتي موضوع استقلال تلك الهيئات بوصفه أحد الجوانب التنظيمية التي تسعى إلى منح الهيئات المكانة المناسبة، التي تمكنها من القيام بمهامها الشرعية بكل مهنية و اقتدار¹.

تسترشد المؤسسات المالية الإسلامية بهيئة رقابية شرعية تعرف باسم هيئة الرقابة الشرعية (SSB) الغرض من هيئة الرقابة الشرعية هو التأكد من أن المؤسسات المالية تعمل وفقاً للشريعة وعادة ما تتكون من عدد من الفقهاء الذين يقدمون توضيحات فيما يتعلق بأي أسئلة تتعلق بالمالية الإسلامية . تتكون ضوابط الرقابة الداخلية هذه من مستشارين شرعيين يتم تعيينهم من قبل المؤسسات المالية ويعملون كهيئة رقابة داخلية في المنظمة ، وبالتالي فهي تؤثر مصداقية المؤسسات في نظر عملائها ، وتعزيز مصداقيتها الإسلامية.

على الرغم من أن جميع المنظمات التي تتعامل مع المنتجات الإسلامية تقريباً تستفيد من خدمات أحد المتخصصين في مجال الشريعة الإسلامية، إلا أن مستوى مشاركة المستشار يختلف باختلاف حجم المؤسسة. وبالتالي تميل المؤسسات الكبيرة إلى تعيين مجلس إدارة ، بينما تقوم المنظمات الأصغر التي تتعامل مع المنتجات الإسلامية بتوظيف خدمات مستشار واحد فقط. تم

¹ عبد الله محمد البدرين ، عماد رفيق بركات ، استقلال الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية والأردنية : الواقع والمأمول، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية مج 15 ، عدد 01 ، 2019 ، ص

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

إجراء مراجعة لموقع أربع مؤسسات مالية إسلامية لتحديد هيكل هيئات الرقابة المالية في المنظمات المختلفة حول العالم. تمثلت هذه المؤسسات في:

- تعاونية الجالية الإسلامية - Muslim Community Co Operative
- أستراليا (MCCA) - أستراليا (MCCA) - Australia (MCCA)
- إسكان فاينانس - أستراليا Iskan Finance - Australia
- بنك ميزان - باكستان Meezan Bank - Pakistan
- لاريبا دار التمويل الأمريكية - الولايات المتحدة الأمريكية LaRiba
- American Finance¹ House - USA

وكشفت هذه العينة أن "إسكان للتمويل" لم يكن لديها مستشار شرعي أو SSB، وبدلاً من ذلك، فإن المنظمة تصوغ برامجها على أساس الفتاوى المختلفة الصادرة عن علماء الإسلام البارزين، وعلى الآراء التي تسعى للحصول عليها من جامعة الأزهر في مصر MCCA، أكبر المصارف الإسلامية مزود بخدمات مالية في أستراليا، لديه مستشاران شرعيان، بينما تعتمد لاريبا على مستشار شرعي مقيم واحد. بنك ميزان، أول بنك تجاري إسلامي مجدول في باكستان، يعتمد على SSB الذي ينتمي أعضاؤه أيضاً إلى مجالس إدارة أخرى حول العالم، بما في ذلك مؤشر داو جونز الإسلامي.

¹ Hussain G. Rammal, THE IMPORTANCE OF SHARI'AH SUPERVISION IN ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS, Corporate Ownership and Control/ Volume 3, Issue 3, Spring 2006, p 206

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

تم تحديد وجود هيئة شرعية في البنوك الإسلامية كشرط مسبق للقبول في الرابطة الدولية للبنوك الإسلامية (IAIB). تم وصف الخصائص العامة للهيئة الشرعية في وثيقة IAIB من قبل النجار (1980). وفقاً للوثيقة ، يجب تشكيل هيئة شرعية من عدد من الأعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء ورجال الفقه الإسلامي والقانون المقارن الذين لديهم قناعة وحزم. الإيمان بفكرة البنوك الإسلامية. لضمان حرية إبداء رأي مجلس الإدارة ، يجب ألا يعمل أعضاء مجلس الإدارة كموظفين في البنك ، ولا يخضعون لسلطة مجلس الإدارة. يعين المجلس من قبل الجمعية العمومية كما هو الحال مع مراقبي الحسابات ، وعلى الجمعية العمومية تحديد أتعابهم. وأخيراً وفقاً لوثيقة IAIB ، يتمتع مجلس الإدارة بنفس الوسائل والاختصاصات التي يتمتع بها مدققو الحسابات¹.

2.6.4 دور استقلالية هيئات الرقابة الشرعي في تعزيز العمل المصرفي

الاسلامي

استقلالية هيئات الرقابة الشرعية لها دور بارز في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي ، من حيث نموه وتطوره، حيث أن الاستقلالية من أهم دعائم قوة هيئات الرقابة الشرعية، على مقدره العمل المصرفي الإسلامي، فإذا توفرت بالشكل المطلوب انعكست إيجاباً وذلك يتأتى من ثقة

¹ Saleh Abdulrahman Al Amer, Sharia Supervisory Board in Islamic Banks: A Critical Analysis of the Current Framework, Phd thesis, The University of Leeds , School of Law September 2018, p 88

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الجمهور بالمصارف الإسلامية، المترتبة على وجود هيئات الرقابة¹ ضفي صفة الشرعية على أنشطة المصارف الإسلامية، الشرعية، باعتبارها الجهة التي تفلول وجودها لما تحققت تلك الثقة¹.

1. 2.6.4. الاستقلالية ودورها في تعزيز كفاءة العمل المصرفي الإسلامي
 : الاستقلالية قناعة ذهنية لا يقبل حامله أن تكون آراؤه وقراراته خاضعة لتأثير المصالح المتعارضة وضغوطها، وهذا يتطلب أن تتسم الهيئة بالموضوعية والحياد في اتخاذ قراراتها وأن تبتعد عن كل الأوضاع المحتملة والفعلية التي قد تؤثر في قدرتها على إصدار الأحكام، وإذا تحقق ذلك فهذا يعني مصداقيتها الشرعية في العمل أمام المصرف، وأمام الجمهور بالدرجة الأهم، وتحقق الاستقلالية في الشكل والمضمون سيكون وسيلة دافعة ، و إخلاص أعضاء الهيئة في عملهم، مما يعني ارتفاع مستوى الكفاءة المطلوبة في العمل، و التطوير والابتكار فاستقلالية هيئات الرقابة الشرعية من أهم العوامل المساعدة على تطوير المنتجات القائمة من خال مراجعتها وتفتيتها من المخالفات الشرعية، وابتكار منتجات مالية إسلامية تجمع بين السامة الشرعية ، والكفاءة الاقتصادية لكن واقع الحال يشير إلى أن الغالب على هيئات الرقابة الشرعية تعاني من ضعف في الاستقلالية الأمر الذي يضعف من مصداقيتها وكفاءتها في أداء أعمالها،

¹ Saleh Abdulrahman Al Amer, Op.Cit, p 88

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الأمر الذي دعا كثيراً من الخبراء إلى المطالبة بضرورة النص على استقلالية الرقابة الشرعية، وأن تعامل معاملة المراجع المحاسبي.

2.6.4. 2. الاستقلالية ودورها في تعزيز ثقة جمهور المتعاملين مع المصارف الاسلامية:

العمل المصرفي الاسلامي يتأثر برأي جمهور المتعاملين معه، ايجاباً أو سلباً، أو الجهة القادرة على تعزيز رأي جمهور المتعاملين بالمصارف الاسلامية وبسلامة فكرتها، وعملها، هي هيئة الرقابة الشرعية في أي مصرف إسلامي، ولا تستطيع أن تعزز ذلك إلا إذا تمتعت بالاستقلالية التامة التي ستؤدي إلى اقتناع الناس بالقيمة الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي الذي يميزه عن غيره. وهذا سيزيد من عدد العملاء المتعاملين مع المصارف الإسلامية، الأمر الذي سينعكس على أرباحها ، سواء كانوا ممولين أو متمولين، وهذا يعني زيادة الاستثمارات وبالتالي نجاح المصارف. وبناءً على ذلك يمكن القول: بأن هنالك عالقة طردية بين الاستقلالية وتعزيز الثقة من قبل المتعاملين من جهة، وبين زيادة الأرباح من جهة أخرى.

2.6.4. 3. الاستقلالية ودورها في تصحيح المعاملات المالية في

المصارف الاسلامية:

أهم مميزات العمل المصرفي الإسلامي التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته، وجمهور الناس لا يتعاملون مع المصارف الإسلامية إلى أجل هذه الصفة فإذا زالت أصبحت المصارف الإسلامية كأى مصرف

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

ربوي، والذي يُضفي عليه هذه الميزة وجود هيئة الرقابة الشرعية ضمن هيكله التنظيمي المتمتعة بالاستقلالية التامة في عملها. هنالك دراسات وإحصائيات بينت أن استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ت المخالفات الشرعية، وترفع من نسبة الحال في المعاملات إلى 100%، وتكون العالقة. وهذه النقطة لها ارتباط بما عكسية في حال فقدت هيئات الرقابة الشرعية استقلاليتها سبق شرحه فمن أهم الضمانات التي تعزز ثقة المتعاملين بالمصارف الإسلامية هي شرعية النشاط الذي تقوم به، وبناء على ذلك يمكن القول بوجود عالقة طردية بين الاستقلالية وبين زيادة نسبة المعاملات الحال¹.

3.6.4 معوقات الرقابة الشرعية

ويواجه هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية بشكل عام مجموعة من التحدّات التي يعيق عملنا أو يحد من إمكانية ضبط عمل ومتمات هذه الهيئات الشرعية، و امكن بيان أبرز ملامح هذا الأمر فيما يلي :

-تعدد الآراء والفتاوى الصادرة من هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية: حيث يعد هذا الاختلاف إلى عدم و التضارب في الفتاوى في بعض العقود أو المسائل الشرعية من أبرز التحدّات التي يواجه هيئات الرقابة الشرعية على المستوى العالمي، حيث يؤدي هذا الاختلاف إلى عدم تجانس أعمال ومنتجات المصارف الإسلامية في البلدان المتجاورة أو حتى

¹خلود أحمد طنش، إبراهيم عبد الحليم عبادة، استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الاسلامي في ضوء معايير الايوفي: دراسة تحليلية نقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2019 ، ص ص 643 - 644

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

في البلد نفسه مما يثير التساؤل عند بعث المتعاملين حول شرعية هذه المصارف ويشر احد الباحثين إلى أن الاختلاف نتيجة الاجتهاد تكون صحية وتترك متسعا للمستفتين والمؤسسات المالية الاسلامية وتفتح امامها آفاقا جديدة، شريطة أن مراعاة قيود الاجتهاد الفقهي المعروفة ، إلا أن هناك حاجة الى نوع من التوحيد والتنسيق بين هيئات الافتاء والرقابة الشرعية ، إلى أن باحثين آخرن أشاروا الى أن عدم انسجام فتاوي هيئات الرقابة الشرعية أصبح ظاهرة مقلقة للمهتمين بشؤون المصارف الاسلامية وأدى إلى للإخلال بقواعد الارشاد الإداري.

- تباين قرارات هيئات الرقابة الشرعية في الحكم على المعاملات أدى إلى ظهور عناصر جديد في بين المؤسسات المالية الإسلامية لا يتعلق بجودة المنتج أو سعره؛ بل في ما هو مجازا من الهيئات المنافسة من الهيئة الشرعية للبنك، حيث أفتت هيئات الرقابة الشرعية لبعض المؤسسات بإجازة منتجات مصرفية، في حين لم تجز الهيئات الشرعية في مؤسسات أخرى المنتجات نفسها، وقد يرجع ذلك إلى أن أعضاء هذه الهيئات الأخيرة لهم اجتهاد خاص بالمنع، مما دفع بعث المصارف إلى اختيار أعضاء هيئاتها الشرعية من الفقهاء الاكثر مرونة وتوسعا في إجازة العقود ، بشكل أدى إلى تكرار بعض هيئات الرقابة الشرعية في أكثر من هيئة شرعية، يضاف إلى ذلك ما يتمتع به هؤلاء العلماء من خبرات شرعية وفنية .

-تبعية هيئات الرقابة والتدقيق الشرعي للمؤسسات المالية التي يعملون فيها في الجوانب الإدارية أو المادية: حيث يتقاضى أعضاء هيئات الرقابة

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الشرعية مرتباتهم من المصرف نفسه مما دفع البعض . للتشكيك بأعضاء هيئات الرقابة وأنهم يصدرون الفتاوى المتناسبة مع مصلحة المصارف وطلباتها، حيث يتبع هيئة الرقابة في بعب المصارف إلى المدير العام أو مجلس الإدارة، في حين تتبع في بعض المصارف الأخرى إلى الجمعية العمومية وهو الوضع الأفضل ، مع أن تجربة العمل المصرفي الإسلامي تثبت ما يتمتع به أعضاء هذه الهيئات من استقلالية في اتخاذ القرار، إضافة إلى (الأمان) الذي يتمتع به أعضاء هذه الهيئات نتيجة عدم تمكن الجمعية العامة للمساهمين فضلا عن إدارة البنك من فصل أو إعفاء أي من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية الخاصة في البنوك دون .

-ضيق اختصاص هيئات الرقابة الشرعية أو عدم الوضوح في تحديد نطاق عملها وسلطتها :إضافة إلى قلة شفافية بعض المصارف مما يصعب تحري العمليات الحقيقية الجارية في المصارف والقيام بالبحوث الدقيقة بشكل أعاق عمل بعب هيئات الرقابة الشرعية وأدى لعدم تمكينها من إجراء عمليات الرقابة الشرعية بشكل كامل، على الرغم من أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نصت على أنه " يحق لهيئة الرقابة الشرعية الاطلاع الكامل وبدون قيود على جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر المتوفرة.

-تأثير العوامل الشخصية في اختيار أعضاء هيئات الرقابة الشرعية: حيث تتأثر عملية ترشيح أسما لاختيارها من قبل الهيئة العمومية لوجود علاقات بين أعضاء الإدارات العليا في المصرف وأعضاء هيئة الرقابة المقترحين،

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

واختصاصاتها- على ما يلي: (يعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة المالية الإسلامية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزاماتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتاوها وقراراتها ملزمة للمؤسسة). إن استقلالية الرقابة الشرعية، واكتساب قراراتها صفة الإلزام، من المبادئ الأساسية لإعطاء الرقابة الشرعية حقا في القيام بدورها في الإفتاء والتوجيه والمراجعة والتصحيح، ولا توجد أي قيمة للرقابة الشرعية إذا لم تكن قراراتها ملزمة للمصرف، لأن الفتوى الصادرة عنها هي حكم شرعي واجب الاتباع شرعاً. وبالرغم من أن النظام التأسيسي لبعض المصارف الإسلامية لم ينص على أن قرارات الرقابة الشرعية ملزمة، إلا أن الأمر أصبح عرفاً يلزم إدارة المصرف، فأغلبية المصارف الإسلامية تلتزم بضرورة مراجعة الرقابة الشرعية للعقود من الناحية الشرعية، وصياغتها بما يتفق مع الشرع والالتزام بما تقره هذه الرقابة.

ويستند في إلزامية فتاوى هيئات الرقابة الشرعية وقراراتها إلى ما يلي. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛ ذلك أن ما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية من فتاوى وقرارات ما هو إلا بيان لأحكام الشريعة، وأحكامها ملزمة للأفراد والمؤسسات بوجه عام¹.

التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية، فالمؤسسات المالية الإسلامية تنص في نظامها الأساسي على التزام أحكام الشريعة الإسلامية، وما ينبغي أن يكون عليه النظام الأساسي للمؤسسة المالية الملزم لها.

¹ جمال الكيلاني، مرجع سبق ذكره ص ص 04 - 06

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

بالنتيجة تعتبر أساليب الرقابة الشرعية بمثابة المحدد الرئيس للإطار العام للخطط التنظيمية والآليات المنتهجة في عملية التدقيق، وبما يعزز من قدرة إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية أصولها ومجابهة مختلف المخاطر والتحديات، على الرغم من أن مفهوم الرقابة في المؤسسات المالية بصفة عامة، سواء أكانت تقليدية أم إسلامية، لا يتباين كثيراً في أهدافه، إلا أن مفهوم الرقابة الشرعية يتميز بخصوصية نابعة من نوعية المعاملات التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تختلف في طبيعتها ومعطياتها عن ما هو سائد في المؤسسات المصرفية التقليدية¹.

مما لا شك فيه أن تلك الطبيعة الخاصة للتمويل الإسلامي تطرح نوعية مختلفة من التحديات المرتبطة بضرورة وضع نظام رقابي قوي يأخذ بالاعتبار طبيعة المخاطر التي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامي، ولاسيما في النموذج المصرفي المزدوج الذي يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية وتلك الإسلامية، وبما يتطلب توفير الأطر التنظيمية المناسبة لطبيعة أنشطتها.

وينتج عن حوكمة الرقابة الشرعية داخل النظام المصرفي الإسلامي استقرار الاقتصاد من خلال رقابة مصرفية أفضل، وكذلك تحسين إدارة المخاطر، وتقليل تكاليف رأس المال، وهو ما من شأنه تحقيق النمو. كما لا يخفي

¹ فتية عبدالرحمن العاني، دور الهيئات الرقابية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

دورها في إضفاء الشرعية والمصادقية على الأنشطة المصرفية التي تقوم بها المصارف الإسلامية، ولعل الإقبال المتزايد على الإيداع في المصارف يرجع في جزء كبير منه إلى ثقة العملاء بتلك المصارف، هذه الثقة هي بدورها متولدة عن وجود هيئات للفتوى والرقابة الشرعية لتلك المصارف¹. ولا بد والحالة هذه لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية، من أن تطور نفسها باستمرار كي تتمكن من مواكبة الزخم المتسارع للعمليات المصرفية، بحيث تقوم هيئات الفتوى والرقابة الشرعية بدور الداعم للمؤسسة المالية الإسلامية لا عبئاً عليها.

5.6.4 حوكمة الرقابة الشرعية

اهتمت العديد من السلطات الرقابية في العديد من الدول العربية والإسلامية ومؤسسات المعايير الدولية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، والتي تعنى بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، اهتمت في موضوع حوكمة الرقابة الشرعية أو الضبط الشرعي في البنوك الإسلامية، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية في تعزيز ثقة جمهور المتعاملين مع تلك المؤسسات، ومساعدتها في الالتزام في عملياتها ومعاملاتها بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية الغراء. بالإضافة إلى ذلك، فإن فشل البنوك

¹ فتوية عبدالرحمن العاني، مرجع سبق ذكره ، ص 7

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الإسلامية في الالتزام بالشرعية الإسلامية يعرضها لمخاطر مؤثرة يمكن أن تؤدي في أسوأ الأحوال إلى انهيار البنك بالكامل نتيجة الاهتزاز ثقة العملاء به وقد يمتد ذلك إلى البنوك الإسلامية الأخرى وبالتالي سحب أموالهم منها، وهذا قد يعرض القطاع المصرفي ككل لتداعيات سلبية ومخاطر نظامية. ولذلك، فإن حوكمة الرقابة الشرعية تعتبر مهمة لكل بنك إسلامي وللقطاع المصرفي ككل، الأمر الذي يجعل من الحوكمة الفعالة للرقابة الشرعية إحدى الركائز المهمة للاستقرار المالي¹.

5.6.4 . 1 مفهوم حوكمة هيئات الرقابة الشرعية :

تعرف على أنها : نظام تسعى من خلاله أي مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية إلى أن تقوم أنشطتها على أساس أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وذلك من خال الإشراف المهني الفعال والمستقل.

فالحوكمة الشرعية هي ذلك النظام الذي يحتوي على أدوات فاعلة يتم التأكد من خلالها على عدم مخالفة المؤسسة أحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها وأنشطتها المختلفة، وذلك بفحص ومراجعة ما تم من عمليات، واتباع وتطبيق التعاليم الشرعية الإسلامية في العمليات

¹ قتيبة عبدالرحمن العاني، مرجع سبق ذكره ، ص 7

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المستمرة، وبإدارة حصيفة للمخاطر الشرعية المتوقعة في المستقبل. فإن نظام الحوكمة الشرعية يعتمد على التشريع الإسلامي، والرقابة الشرعية الفاعلة، والإفصاح الشرعي المستمر الذي يطمئن أصحاب المصلحة عن مدى توافق المؤسسة مع أحكام الشريعة الإسلامية. فإذا، للحوكمة الشرعية ثلاثة مرتكزات أساسية وهي:

- حوكمة الفتوى والتشريع: ويقصد بها وضع مرجعية معيارية شرعية للمعاملات. وهي الحوكمة التي تضمن اتباع المؤسسة لتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية من خال تطبيقها للفتاوى والقرارات الشرعية الإسلامية¹.

- حوكمة الرقابة الشرعية: وهي الحوكمة التي تضمن أن عمليات وأنشطة المؤسسة تتم وفقاً أحكام الشريعة الإسلامية، مع كشفها عن أي مخالفات شرعية وقعت، والسعي في معالجتها وضمان عدم وقوعها مجدداً. ويتم ضبط ذلك من خال الآتي:

***الرقابة الشرعية المركزية:** بأن يكون هنالك جهاز رقابي شرعي لدى البنوك المركزية يقوم بفحص مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية، ومدى توافق إطار حوكمتها الشرعي مع القوانين والتعليمات ذات الصلة.

¹ بنك الكويت المركزي ، حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية ، لسلسلة 11، العدد 2 ، 2019 ص ص 02 - 04

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

***الرقابة الشرعية الداخلية:** بأن يكون للمؤسسة جهاز رقابة شرعي داخلي يتأكد من مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية، والكشف عن أي انحرافات أو مخالفات وقعت، مع الإبلاغ عنها على الفور .

***الرقابة الشرعية الخارجية:** بأن يكون هنالك جهاز شرعي خارجي مستقل تتعاقد معه المؤسسة لفحص مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، مع تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة حول مدى التزام المؤسسة بذلك .

***حوكمة الإفصاح الشرعي:** وهي الحوكمة التي يتم من خلالها طمأنة أصحاب المصلحة لمؤسسة ما أن جميع عملياتها وأنشطتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الكشف والإفصاح عن جميع القضايا والفتاوى الشرعية ذات الصلة، كمنهجية الإفشاء والرقابة، ومحاسبة الزكاة ونحوها¹.

¹بنك الكويت المركزي ، مرجع سبق ذكره ص ص 02 - 04

5.6.4 . 2 الحاجة الى حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية:

أدى ظهور المؤسسات المالية الإسلامية، ونشاطها العملي من خلال المصارف الإسلامية، وشركات الاستثمار الإسلامية المتنوعة، وشركات التأمين الإسلامية إلى حاجة هذه المؤسسات إلى هيئات ومجالس شرعية يعهد لها توجيه أعمال هذه المؤسسات وإصدار الفتاوى الشرعية فيما يجوز وما ال يجوز من معاملاتها وعقودها .

وقد أدى تنوع هذه الهيئات إلى الاختلاف في الفتاوى والقرارات الصادرة عنها مما أدى إلى الاختلاف في التطبيقات العملية على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية، وعدم الانسجام بينها حتى غدا الأمر ظاهرة مقلقة لكثير من المتابعين والمهتمين لشؤون المصارف الإسلامية.

ظهرت الحاجة إلى إيجاد معايير وضوابط شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بغية التقليل من الآثار السلبية للاختلافات الكبيرة بين الهيئات والمجالس الشرعية وقد نجم عن هذه الوضعية (تعدد الفتاوى في القضية الواحدة) الإخلال بقواعد الحوكمة حيث أدى ذلك إلى ظهور مشكلات تتعلق بإدارة العمل في المؤسسات المالية الإسلامية، وكيفية تعاملها مع الآراء المتعددة للفقهاء وللهيئات الشرعية، ومن أبرزها:

- استفادة بعض المؤسسات المالية من الفتاوى الصادرة من الهيئات الشرعية والتي اتسمت بمراعاة واقع معين وظروف خاصة ووظفت ذلك لصالحها ولأصحاب حقوق الملكية فيها .

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- غياب الشفافية الكاملة بين المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها: فالعميل ال تتيح له قواعد العمل في المصرف الطالع على الاختيارات الفقهية الأخرى التي لم ترجحها الهيئة. وحجة المصرف في ذلك أن الأمر يعود للهيئة الشرعية، وهو مبين في العقود التي يوقع عليها العميل. ومعلوم بداهة بأن ليس كل عميل يمكنه قراءة العقد والتعرف على ما فيه من تفاصيل قانونية وشرعية، كما أن الخبير بهذه العقود يدرك أنها تصاغ صياغة في الغالب ما تجعل الشروط دائماً تصب في صالح المؤسسة، وأن العميل تحت سلطان الحاجة يوافق على ما يعرض عليه تلقائياً.
- وجود الفتاوى التي تعتمد على الرخص والتخريجات القائمة على الحيل مما أدى إلى تكوين اتجاه فقهي يسود العمل المصرفي الإسلامي برمته، قد يكون بعيداً عن مقاصد الشريعة الإسلامية التي ترمي في الأساس إلى تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي للأمة، ويؤدي في المآل إلى ضعف العمل المصرفي وخروجه عن إطاره ورسالته الحقيقية. وتطبيق مثل هذه الفتاوى في بعض المصارف الإسلامية التي تجيز هيئاتها الشرعية تلك المنتجات، دون البعض الآخر التي تمنع هيئاتها نفس المنتجات يمنح للأولى ميزة تنافسية نتجت عن منهج الإفتاء لهيئاتها وليس من ابتكارها وجدها. وتعتبر مفاهيم الشفافية، والمسئولية، والمساءلة، والعدالة بمثابة المبادئ الأساسية للحوكمة. وتوفر الحوكمة للرقابة الشرعية الأدوات التي تحتاجها لضمان الفعالية والمساءلة واتخاذ قرارات صائبة. فمتطلبات تعزيز البالغ توجب وجود إجراءات محاسبية مطورة وأنظمة سيطرة داخلية

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

قوية، وهذا بدوره، يزيد الشفافية وانتظام التقارير المالية، وتصبح أنشطة الرقابة الشرعية أكثر قابلية للمساءلة عن القرارات المتخذة، وعن مستوى الأداء الذي ينتج عنها. فهذا السبيل يمكن بسهولة تحديد مواطن ضعف الأداء والأنشطة التي تبدد الموارد في أنشطة غير مريحة، وبالتالي معالجتها.

بدورها وكما تؤثر الرقابة الشرعية في آليات الحوكمة وإنفاذها، فإنها تتأثر هي أيضا بأدوات الحوكمة. وتعمل حوكمة الرقابة الشرعية على تحسين اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونوعيتها، والمساهمة في تطوير استراتيجيات واضحة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم على الفاعلية والمهنية، ومن شأن ممارسات أدوات الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية أن تؤدي إلى تحسين الشفافية، والرقابة الداخلية، وانتظام التقارير المالية، فتقلص بذلك من الفساد وإساءة استغلال المنصب. وينتج عن حوكمة الرقابة الشرعية داخل النظام المصرفي الإسلامي استقرار الاقتصاد من خلال رقابة مصرفية أفضل، وكذلك تحسين إدارة المخاطر، وتقليص تكاليف رأس المال، وهو ما من شأنه تحقيق النمو. وهناك نوعان من المحركات للإصلاح من وراء تطبيق الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية، أولهما مرتبط بمواطن الفشل والانهيار، أما النوع الثاني فهو استباقي يرتبط ببحث المؤسسات المالية عن الاستثمار، والحاجة إلى تحسين التنافسية، واكتساب النفاذ إلى الأسواق

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- الإقليمية والدولية¹. في ضوء ما سبق يري الباحث ضرورة الإشارة إلى النقاط التالية حول تطبيق الجوانب الفكرية للحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية :
- ✓ بالنظر إلى مفاهيم ومبادئ الحوكمة نجد انها تهدف الى تحقيق مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وهذا من الأهداف التي وضعت من أجلها الشريعة الإسلامية .
- ✓ إن تطبيق مبادئ الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية سوف يؤدي الى زيادة ثقة العملاء الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها .
- ✓ إن الالتزام بتطبيق هذه الجوانب في أنشطة الرقابة الشرعية سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الانعكاس الإيجابي على تحقيق أهدافها الدينية والدينية .
- ✓ يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية الى سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العالقة بهذه

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، نحو إطار عمل لحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية و المصرفية - العدد الأول، 2014، ص ص 51-52

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المؤسسات .ويمكن أن تعمل أدوات الحوكمة على تنظيم الرقابة الشرعية وتجانسها من خلال عدة مجالات منها¹:

✓ اختيار وتعيين هيئات الرقابة الشرعية .

✓ استقلالية الهيئة الشرعية: ويقصد بها مدى قدرة الهيئة الشرعية للمؤسسة على إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون أن يكون هناك مؤثرات على أعضائها تولد تهمة التبعية أو المحاباة .

✓ . السعي لتعيين هيئة رقابة شرعية مركزية في الدولة: يرى بعض المختصين بأن تعدد الهيئات الشرعية يؤدي إلى تضارب الفتوى ونحو البعض إلى التساهل في الفتوى، والأفضل أن تكون هناك هيئة شرعية موحدة مركزية لا تتبع ألي من المؤسسات المالية الإسلامية فتتظر في المسائل بحيادية واستقلالية تامة .ولربما كان من الأفضل بقاء الهيئات الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، مع وجود هيئة رقابة شرعية مركزية يكون من مهمتها: الموافقة على تعيين الهيئات الشرعية الفرعية، والرجوع لها في حال الاختلاف والتوقف في المسائل، والرقابة على الهيئات الأخرى بالمراجعة لأحكامهم والتوجيه المستمر، والنظر في المسائل الكبرى المتعلقة بالبنك المركزي والجهات المالية الرسمية للدولة².

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، نحو إطار عمل لحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية و المصرفية - العدد الأول، 2014، ص ص 51-52

² حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

5.6.4 . 3 مقومات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية :

- وتعتبر الدعائم الأساسية البيت جيب توافرها حيث يمكن التطبيق الجيد لنظام حوكمة هيئات الرقابة الشرعية، نوجزها فيما يلي:
- اختيار وتعيني أعضاء هيئات الرقابة الشرعية؛
 - مدي قدرة الهيئة الشرعية للمؤسسة على إصدار الفتاوي والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون أن يكون هناك مؤثرات على أعضائها تولد تهمة التبعية أو المحاباة ؛
 - السعي لتعيني هيئة رقابة شرعية مركزية في الدولة، ومن الأفضل أن تكون هناك هيئة شرعية موحدة مركزية تتبع إلى من المؤسسات المالية الإسلامية فتتظر في المسائل الحيادية باستقلالية تامة؛
 - توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري لهيئات الرقابة الشرعية؛

- فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات

لتداول قرارات الهيئة الشرعية¹.

5.6.4 . 4. آليات تطبيق و حوكمة عمل هيئات الرقابة الشرعية في

المؤسسات المالية الإسلامية

- دور الحوكمة في تطوير عمل هيئات الرقابة الشرعية: توفر أدوات الحوكمة للرقابة الشرعية الآليات التي تحتاجها لضمان الفعالية والمساءلة واتخاذ قرارات

¹ نوال بن عمارة، العريب عطية، آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة ، المجلد 19 ، العدد 04 ، ص 204.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

رشيدة، فمتطلبات تعزيز الإبلاغ توجب وجود إجراءات محاسبية مطورة وأنظمة رقابة داخلية قوية، مما يزيد من الشفافية وانتظام التقارير المالية، وتصبح أنشطة الرقابة الشرعية أكثر قابلية للمساءلة عن القرارات التي تتخذها وعن مستوي الأداء الذي ينتج عنها، وبالتالي تحديد نقاط ضعف الأداء ومعالجتها .وعليه فإن نظام الحكومة له دور كبري في تطوير أداء عمل هيئات الرقابة الشرعية، ونوجز ذلك فيما يلي:

-تركز مفاهيم و مبادئ الحوكمة على تحقيق مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وهذا من الأهداف عززتها الشريعة الإسلامية؛
-نظام الحكومة هو انعكاس لنوعية الإدارة، حيث أن الإدارة الواعية تتأكد مع ارتفاع مستوي الحوكمة هي المفتاح الذي يربطها بأدائها، على عكس الإدارة غري الواعية، تسعى دائما إلى الحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوي الحوكمة ، مما يؤثر على قرارات هيئات الرقابة الشرعية؛

- الالتزام باليات الحوكمة في أنشطة الرقابة الشرعية سيؤدي إلى تطوير أدائها، والتغلب على؛ مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والإداري تؤدي حوكمة هيئات الرقابة الشرعية إلى سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة الثقة فيها وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة¹؛

¹ نوال بن عمارة، العريب عطية، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- طبيعة المعلومات المتاحة لكافة المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية تعكس جودة الحوكمة، حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئها.

مبادئ حوكمة هيئات الرقابة الشرعية: ويمكن أن يعتمد نظام حوكمة هيئات الرقابة الشرعية على المبادئ الإرشادية لحوكمة المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، و التي تشكل الإطار التنظيمي لعمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث حقق هذه المبادئ الآتي:

- تعزيز مسؤولية الهيئات الشرعية في تنفيذ المعاملات بكفاءة تحقق المتطلبات الاقتصادية والشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؛

- تعزيز الفصل بني السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة في عمليات هيئات الرقابة الشرعية؛ -

- تعزيز الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.

5.6.4 . 5. متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية :

وتتمثل متطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية فيما يلي:

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- يعد مجلس الإدارة مسؤول عن إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم، وعليه فهم المخاطر الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية؛ - وجود لجان أساسية تابعة لمجلس الإدارة متابعة أداء هيئات الرقابة الشرعية؛ -
- التأكيد على مسئولية مجلس الإدارة في الالتزام بالقوانين والمصالح ذات الصلة وتطبيق المعايير الأخلاقية في ممارسة جميع مهامه؛
- توجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية، ولديهم القدرة على منافسة القضايا المتعلقة المالية الإسلامية وتقديم آراء شرعية صحيحة؛
- العمل على إصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح؛
- تفويض كافة الصلاحيات لهيئة الرقابة الشرعية لممارسة مهامها، والتي تتعلق بصورة رئيسية في:
- *الإشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية؛
- * التأكد من مدي فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية الشرعية بالمؤسسة المالية الإسلامية والعمل على تطويره، وترسيخ استقلالية وتدعيمه ليتمكن من أداء دوره الرقابي بشكل فعال¹؛
- *التوصية بتعيين مراجع الحسابات الخارجي .
- ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهين الرشيد لكافة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛

¹ نوال بن عمارة، العريب عطية، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- توفير المؤشرات اللازمة لتطبيق الرقابة والمساءلة في عمليات وقرارات هيئات الرقابة الشرعية؛
- يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية المصادقة على السياسات المالية الإسلامية، وذلك لضمان خلو محتوياتها من أي عناصر غري متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية¹.

6.6.4 .. المعايير الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية

تعتبر هذه المعايير مرجع مهم جداً لعمل المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم ولمختلف الهيئات التي تعنى بالمالية الإسلامية وهي إلزامية في بعض الدول، واختيارية في البعض الآخر، و معايير الأيووفي وبالأخص معاييرها الشرعية هي نتاج تضاعف عدد اجتماعات وأنشطة الهيئة وزيادة نشاطها .

الجدول الموالي يوضح قائمة المعايير الشرعية :

الجدول 01 قائمة المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

رقم المعيار	اسم المعيار
01	المتاجرة في العملات
02	بطاقة الحسم و بطاقة الائتمان
03	المدين المماطل

¹أنوال بن عمارة، العريب عطية، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المقاصة	04
الضمانات	05
تحول البنك التقليدي لمصرف إسلامي	06
الحوالة	07
المرابحة	08
الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	09
السلم والسلم الموازي	10
الاستصناع والاستصناع الموازي	11
الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة	12
المضاربة	13
الاعتمادات المستندية	14
الجعالة	15
الأوراق التجارية	16
صكوك الاستثمار	17
القبض	18
القرض	19
بيوع السلع في الأسواق المنظمة	20
الأوراق المالية (الأسهم والسندات)	21
عقود الامتياز	22

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الوكالة وتصرف الفضولي	23
التمويل المصرفي المجمع	24
الجمع بين العقود	25
التأمين الإسلامي	26
المؤشرات	27
الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	28
ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات	29
التورق	30
ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية	31
التحكيم	32
الوقف	33
إجارة الأشخاص	34
الزكاة	35
العوارض الطارئة على الالتزامات	36
الاتفاقية الائتمانية	37
التعاملات المالية بالإنترنت	38
الرهن وتطبيقاته المعاصرة	39
توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة	40

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

إعادة التأمين الإسلامي	41
الحقوق المالية والتصرف فيها	42
الإفلاس	43
السيولة تحصيلها وتوظيفها	44
حماية رأس المال و الاستثمارات	45
الوكالة بالاستثمار	46
ضوابط حساب ربح المعاملات	47
خيارات الأمانة	48
الوعد والمواعد	49
المساقاة	50
خيارات السلامة	51
خيارات التروي	52
العربون	53
فسخ العقود بالشرط	54
المسابقات والجوائز	55
ضمان مدير الاستثمار	56
الذهب وضوابط التعامل به	57
إعادة الشراء	58
بيع الدين	59

المصدر : الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
<http://aaoifi.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%8a%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d8%b9%d9%8a%d8%a9-3/> تاريخ

الاطلاع 15 فيفري 2022 على الساعة 17.00

7.4. الرقابة (المالية) المصرفية على المصارف الاسلامية

مثل نظيراته امن المصارف الاخرى فإن المصارف الاسلامية تخضع للرقابة المالية وتنقسم إلى:

7.4.1. الرقابة الداخلية

7.4.1.1. مفهوم الرقابة الداخلية :

إن مفهوم الرقابة الداخلية يتطور وفقاً لتطور أهدافها وأساليبها وأدواتها، وإن نظم الرقابة الداخلية تتطور وفقاً لتطور حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدها وازدياد مشاكل التخطيط والتنفيذ، ويؤكد البنكيون أن قيام البنوك بوظائفها على أحسن وجه يعتمد إلى حد كبير على تنظيمها الداخلي

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

بصفة عامة، وعلى وجود نظام فعال للرقابة الداخلية فيها بشكل يضمن أن أعمال البنك تتجز بشكل منتظم وأن المعلومات المالية دقيقة وصحيحة . برزت تعاريف ومفاهيم كثيرة لنظام الرقابة الداخلية اختلفت وتباينت حسب التطور التاريخي لمفهوم الرقابة الداخلية، الناتج أصلاً من تطور أعمال المؤسسات وزيادة نشاطها وتفرعها واتساعها الجغرافي، ويمكن الإشارة إلى أن هناك من يخلط بين كل من الرقابة الداخلية والضبط الداخلي والمراجعة الداخلية، ويعدها مفهوماً واحداً، في حين أنها مفاهيم مختلفة لأغراض مختلفة.

فالرقابة الداخلية بمعناها الواسع تعد الإطار العام للإجراءات التي تتبع في مجال الإشراف والرقابة على مختلف الأنشطة والبرامج داخل المؤسسة البنكية، وتضم محتوياتها كلاً من نظامي الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية . وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين الرقابة الداخلية بأنها: كافة الطرق والسياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها في ضمان إدارة كفاءة ومنظمة العمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول، ومنع واكتشاف الغش والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.

في حين عرفت لجنة طرائق التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، الرقابة الداخلية بأنها: الخطة التنظيمية وجميع

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية الأصول ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على الإلتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً. ومن التعاريف السابقة نلاحظ أن الرقابة الداخلية لم تعد تختص بالنواحي المحاسبية فقط، ولكنها تختص بجميع أوجه النشاط داخل الوحدة، لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية لخدمة كل من إدارة الوحدة ومراجع الحسابات.

7.4. 2.1. مرتكزات الرقابة الداخلية

عادة ما تقوم الرقابة الداخلية على مرتكزات أساسية أهمها :

- إجراءات وأنظمة متكاملة تهدف إلى ضبط الأداء كما نوعاً، وذلك من خلال تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات أفقياً ورأسياً بطريقة تضمن وجود رقابة داخلية على العمليات .
- أنظمة محاسبية ومعلوماتية تتسم بالدقة والشمول وترمي إلى توفير المعلومات والبيانات المالية بهدف تزويد الإدارة في مختلف مستوياتها بالتقارير اللازمة في الأوقات المحددة للتحكم في الأداء والمخاطر، أما بالنسبة للمراجعة الداخلية فقد عرفها المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بأنها: "نشاط تقييم مستقل داخل التنظيم من أجل فحص النواحي

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- المحاسبية والعمليات الأخرى بهدف خدمة المنشأة . "وعليه فإن المراجعة الداخلية وفقاً لهذا لتعريف تعد كأداة رقابية لخدمة المؤسسة ككل وليس لإدارة فقط.
- وتحتل المراجعة الداخلية الآن- في معظم منشآت الدول المتقدمة- مكانة بارزة وترتبط بأعلى المستويات الإدارية ليس كأداة رقابية فحسب، بل كنشاط تقييم لمراجعة وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة، بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاءة في الأداء والإنتاجية¹ .

7.4. 3.1. نطاق المراجعة الداخلية

- وتهدف المراجعة الداخلية إلى فحص وتقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة في البنك وحسن أداء هذا النظام. ومن هنا يمكن القول أنه المراجعة الداخلية تشتمل على ما يلي:
- مراجعة صحة ودقة المعلومات والبيانات المالية ووسائل قياس وتصنيف وتحديد هذه المعلومات والبيانات .
 - مراجعة الأنظمة الموضوعية للتأكد من السياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتعليمات التي لها تأثير كبير على أعمال البنك .
 - مراجعة الإجراءات الموضوعية لحماية الموجودات والتحقق من وجودها .

¹ سعد عبد محمد العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الاسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 40 ، ص ص 255-256

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- مراجعة وتقييم الكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد .
- مراجعة عمليات البنك للتأكد من أن النتائج المتحققة تتفق مع الأهداف الموضوعة وفيما إذا كان التنفيذ وفق ما هو مخطط له¹ .
- وتعد الرقابة الداخلية في البنك احد أجهزة الإنذار المبكر التي تعمل على التدقيق المحاسبي والإداري في البنك. ويرتبط جهاز الرقابة الداخلية مباشرة مع الإدارة العليا في البنك حتى يستطيع إبداء رأيه بصراحة وحياد عند التدقيق الإداري والمحاسبي المفاجئ والدوري على موجودات البنك أينما كانت، بالإضافة إلى التأكد من صحة التزامات البنك.

7.4. 2. رقابة السلطة النقدية:

نظراً لأهمية العمل المصرفي في النشاط الاقتصادي و التتموي، تم منح السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي الحق في وضع قواعد عامة للرقابة والإشراف على المصارف باختلاف أنواعها والتيمن بينها المصارف الاسلامية.

7.4. 2. 1. علاقة المصارف الاسلامية بالبنوك المركزية

في ظل النظام الإسلامي ، ستكون العمليات المصرفية بلا شك أكثر تنوعاً وتعقيداً ، مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي. فيما يتعلق بأنشطة تقاسم الأرباح ، يجب تغيير معيار الجدارة الائتمانية للمقترض الذي يشكل أساس الأنظمة المصرفية التقليدية لزيادة التركيز على جدوى وربحية المشروع المحدد

¹ نفس المرجع السابق ، ص 255

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المقترح. بالإضافة إلى هيكل المدى لمعدلات العائد ، سيكون هناك هيكل عائدات للأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يتعين على البنوك أخذها في الاعتبار. إن تقييم المشروع وتقييمه ، وتحديد نسب المشاركة في الأرباح ، وإنشاء إطار إجرائي لمعالجة مختلف المشاريع ومراقبتها والإشراف عليها ومراجعتها سيخلق مطالب جديدة على البنوك التجارية. من ناحية المسؤولية ، يتعين على البنوك جذب المودعين على أساس الأرباح وتوزيعات الأرباح ، وليس من خلال أسعار الفائدة. باختصار ، يجب تحويل البنوك التجارية في النظام الإسلامي إلى مؤسسات تشبه إلى حد بعيد البنوك الاستثمارية في الأنظمة المالية الغربية¹.

السلطات النقدية التي تعمل في إطار إسلامي تمتلك القدرة على تنظيم العمليات المصرفية والمالية في الاقتصاد لتخصيص الموارد بما يتماشى مع أولويات المجتمع ، وكذلك لتوجيه السياسة النقدية نحو أهداف محددة. لتحقيق أهداف سياستها المركزية يتحكم البنك في المعروض من الأموال عالية القوة ، ونسب الاحتياطي على أنواع الالتزامات المختلفة ، والحد الأقصى لمبالغ الأصول التي يمكن للبنوك تخصيصها لأنشطة تقاسم الأرباح.

¹ MOHSIN S. KHAN and ABBAS MIRAKHOR, The Financial System and Monetary Policy in an Islamic Economy, Islamic Econ., Vol. 1, p 46

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

هناك فرصة أخرى لتعزيز السيطرة على النظام المصرفي متاحة للبنك المركزي من خلال شرائه لأسهم البنوك والوسطاء الماليين الآخرين. من خلال أداء وظائفه التنظيمية والإشرافية والرقابية، بالإضافة إلى دوره كمقرض الملاذ الأخير، يمكن للبنك المركزي الاستمرار في ممارسة تأثير كبير على النظام المالي. علاوة على ذلك ستتاح فرص للبنك المركزي للاستثمار مباشرة في القطاع الحقيقي على أساس تقاسم الأرباح ، وكذلك لتولي مناصب في رأس المال في المشاريع المشتركة مع البنوك الأخرى. ستظل القدرة على شراء وبيع الأوراق المالية في السوق المالية ، أي عمليات السوق المفتوحة ، متاحة للبنك المركزي طالما أن هذه الأوراق المالية لا تحتوي على ميزات القيمة الاسمية ومعدل القسيمة غير الصفري¹.

***الآثار السلبية في علاقة البنك المركزي بالمصارف الاسلامية**

-ليس هنالك مشكلة بخصوص نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الجارية نظرا لانعدام الفروق الجوهرية بين المصرف الاسلامي والتقليدي في هذا الخصوص .ولكن بالنسبة لنسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الاستثمارية فهذه الحسابات مودعه لاستثمارها والبنك ليس مدينا بها لأصحابها وانما هو مؤتمن عليها فقط ، ومن تم لا يوجد اي التزام عليه بردها كاملة لاصحابها الذين هم شركاء مع البنك فيما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد او خسارة وهم متقبلون كامل المخاطرة في هذا الشأن

¹ MOHSIN S. KHAN and ABBAS MIRAKHOR, Op.Cit, p46

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

وبالتالي فإن تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي سوف يعطل جانب من اموال المودعين¹.

-تمثل الرقابة على الائتمان أهمية كبيرة لدى السلطات النقدية وذلك لما تحققه من توازن نقدي والحد من مشاكل ارتفاع الاسعار من خلال التأثير على عملية عرض النقود . وتلجأ البنوك المركزية الى وضع شروط للائتمان فالمصارف الإسلامية ليست بحاجة الى هذا الاسلوب لانها لاتمنح قروض تجارية ولكنها تستثمر استثمار مباشر وبذلك لا يحدث نشاطها الا تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود ولكنه في الوقت نفسه تتأثر سلبياً بسريانه عليها نظرا لعدم توافر بدائل شرعية اضافة الى تعارض هذه السياسة مع احكام الشريعة الإسلامية الامر الذي يترتب عليه ضياع فرص الربحية على اصحاب الودائع

-المصارف الاسلامية مثلها مثل بقية البنوك ليس لديها مشكلة في خضوعها لرقابة البنك المركزي وتقديمها بيانات بصفة دورية الى البنك المركزي ولكنها ملزمة بارسال بياناتها وحساباتها وفقا لنماذج واستثمارات اعدت خصيصا لبيانات وارقام خاصة ببنوك تقليدية هذا يؤدي الى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك .

¹ سعد عبد محمد العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الاسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 40 ، ص ص 255-256

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

-تقوم البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تحتاج الى سيوله ولكن المصارف الإسلامية لا تستفيد من هذا الاسلوب لاحتوائها على سعر الفائدة¹ .

***الآثار الإجابة في علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية**

-البنك المركزي لا يتدخل اطلاقا في تحديد العوائد الموزعة على اصحاب الاستثمار في المصارف الإسلامية لأن هذه العوائد محصلة نشاط التوظيف والاستثمار لتلك البنوك؛

- يسمح البنك المركزي للبنوك الإسلامية بحياسة البضائع والمعدات والعقارات وتملكها بغرض اعادة بيعها؛

- . تشترط بعض البنوك المركزية على كافة البنوك العاملة داخل الدولة ايداع نسبة معينة من و دائع عملاتها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي على ان تأخذ هذه البنوك عائد على هذه الودائع يصل معدلها الى مستوى اسعار الفائدة في السوق العالمية ونظرا لان المصارف الاسلامية لا تتعامل بالفائدة تفهمت البنوك المركزية ذلك ووافقت على استبدال العملية المصرفية وهي الايداع بعائد مضاربة شرعية تمثل المصارف الإسلامية فيها صاحبة المال؛

¹أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - إستراتيجية مواجهتها. الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، 2008، صص.85-87.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

-تقوم البنوك المركزية بتقديم تسهيلات عامة على شكل ودائع المضاربة للبنوك الاسلامية التي تعمل في نطاق اشرافها وتتعرض لمشكلة السيولة على ان تقوم البنوك بتأدية معدل الربح عن تلك الودائع للبنوك المركزية يعادل الربح المعلن عن مثل هذه الودائع لديها؛

- بادرت بعض البنوك المركزية بوضع حد اقل لنسب السيولة المقررة في المصارف الاسلامية في مجال التوظيف للاستثمار؛

- هنالك بعض البنوك المركزية التي صنفت بعض الوحدات المصرفية الإسلامية على انها بنوك استثمار واعمال وذلك لإعفاؤها من بعض ادوات السياسة النقدية الائتمانية مثل نسبة الاحتياطي وحدود الائتمان¹.

7.4 . 2. 1 أساليب الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على المصارف الإسلامية: من حيث الترخيص والتنظيم والرقابة الميدانية

بما ان أن المصارف الإسلامية جزء لا يتجزأ من الجهاز المصرفي في الدولة، فإنها تخضع لنفس النظام من قبل البنك المركزي. فالمصارف الإسلامية تمثل إحدى وحدات الجهاز المصرفي، ولا بد من خضوعها لرقابة البنك المركزي وفحصها وتقنيشها بواسطته، شأنها في ذلك شأن البنوك .

. وبالتالي فهي، وفي إطار السياسات النقدية والمالية والاقتصادية السارية، تطبق عليها نفس الأحكام الخاصة بالترخيص وفتح الفروع وحدود الرأسمال وطريقة الاكتتاب وصلاحيات مجلس الإدارة وتعيني مراقبي احلس ابات

¹سعد عبد محمد العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الاسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 40 ، ص 256

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

وتعرفة الخدمات المصرفية والضوابط الخاصة بمراقبة النقد الأجنبي وتقديم البيانات الدورية للسلطات النقدية في مواعيدها وقواعد . التصفية وزيارات التفتيش والمراقبة الميدانية .

-نسب السيولة القانونية والاحتياطيات النقدية:

إن البنك المركزي يلزم البنوك الأخرى الخاضعة له بضرورة الاحتفاظ ببعض الأصول ذات السيولة المرتفعة، حتى يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة ويسر إذا زادت حركة المسحوبات من قبل المودعين عن المعدل المتوقع .ويهدف البنك المركزي من تطبيق سياسة السيولة النقدية، إلى الحيلولة دون تعرض البنوك الخاضعة لرقابته لأزمات السيولة المفاجئة، وذلك بتأمين قدرتها على مواجهة طلبات السحب .المفاجئة، التي قد

-المسعف الأخير: يمارس البنك المركزي دور المقرض الأخير وفق ما يسمى شباك الحسم فيلجأ إلى رفع أو خفض نسبة احلس معدل القروض الممنوحة بما يتماشى مع اتجاهه نحو تشجيع نشاط الاستدانة .وفي الغالب يتدخل البنك المركزي، كمقرض أخري من أجل تصويب بعض أشكال العجز التمويل، حينما تخرج السياسة المصرفية لبعض البنوك عن سيطرتها¹.

-السقوف الائتمانية: تعد سقوف الائتمان، أحد الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي، كأداة من أدوات السياسة المالية، وتوجيه النشاط الاقتصادي.

¹ وليد هوجان، الرقابة القانونية على المصارف الإسلامية (رقابة البنك المركزي والرقابة الشرعية)، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي 31مايو - 3 يونيو 2009 ، ص ص 27 - 28

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

وهي أيضا أحد وسائله في الرقابة على الائتمان، وتتلاءم مع طبيعة نشاط البنوك التجارية التقليدية، القائم على التجار بالقروض.

-نسبة كفاية رأس املال :حرصت المصارف المركزية عامليا، وكذلك المؤسسات المصرفية الدولية، على أن تكون نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، نسبة معقولة، وتعرف هذه النسبة بنسبة الملاءة أو نسبة كفاية رأس المال. وفي الواقع تعد من المعايير الهامة، التي تهدف إلى خلق حماية نسبية للمودعين¹

7.4. 3. الرقابة الخارجية :

7.4. 1.3. مفهوم الرقابة الخارجية:

يتمثل مفهوم هذه الرقابة بنطاق عمل الجهة التي تقوم بهذه الوظيفة سواء كانت حكومية أو خاصة، ولقد ارتبط مفهومها في القطاع العام بتفتيش الحسابات التي يقوم بها مفتشو الجهاز المركزي للرقابة المالية، أما مفهوم هذه الرقابة في القطاع الخاص فقد ارتبط بمراجعة الحسابات التي يقوم بها محاسبون قانونيون مستقلون. هذا ولا بد من التمييز بين التدقيق أو المراجعة التي تعني الفحص الانتقادي والمنظم للتصرفات والأعمال، بهدف التأكد من صحة أدائها ومن ثم تقديم شهادة بمصادقية الحسابات وقائمة المركز المالي، وبين التفتيش الذي يعني تقييم أعمال الجهات

¹ وليد هوعل عوجان، مرجع سبق ذكره ، 38- 41

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الخاضعة للرقابة، وذلك للاطمئنان إلى مطابقة إجراءات التنفيذ للمفاهيم القانونية والمحاسبية والمحافظة على الأموال العامة واستثمارها الاستثمار الأمثل . وقد حددت القوانين والأنظمة البنكية أهم الصفات والشروط التي ينبغي على العميل أن يتمتع بها، بالإضافة إلى مؤهلاته العلمية وخبراته العملية الواسعة خاصة في حقل الرقابة على البنوك، بالصفات التالية :

- المعرفة الكاملة بالقوانين والتشريعات والنظم والقواعد المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، فضلاً عن التعليمات التي توجهها السلطات النقدية لهذه المؤسسات إلى جانب متابعة تطورات الوضع الاقتصادي المحلي، خاصة تلك التي قد تؤثر على الأوضاع البنكية .
- الإلمام الشامل بالنظم المحاسبية والمالية ومتابعة تطور هذه النظم على النطاق الدولي، لتحسين أعمال الرقابة وإرشاد البنوك إلى إحداث ما توصل إليه علم المحاسبة والتدقيق .
- أن يتحلى بسمعة طيبة في المجتمع .
- أن يكتم السر البنكي .
- أن يتمتع بسلامة التفكير ويعتمد التجرد والواقعية في البحث، والاستقلالية التامة بالرأي غير مبال بالضغوط من أي جهة أتت حتى لو كلفه ذلك الاستقالة أو احتمال عدم تجديد عقده .

7.4. 2.3. أهداف الرقابة الخارجية للمصارف الاسلامية

ويمكن إجمال أهداف الرقابة الخارجية بما يلي :

- التأكد من أن أعمال البنك قد سارت وفق مصلحة المودعين، الدائنين للبنك
- التأكد من تقييد البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي .
- المحافظة على حقوق المساهمين .
- التأكد من أن حسابات البنك تظهر بصورة عادلة، وأنها أعدت وفق الأصول و الأعراف المحاسبية النافذة¹.

7.4. 4.. الرقابة المالية الدولية على المصارف الاسلامية

1.4.7.4 الإتجاهات العامة للرقابة الدولية

هناك اتجاهات عامة تتعلق بطبيعة أداء الأطراف الرقابية الدولية، كما أن وجود ضرورة قصوى تقتضي مراعاة المعايير الدولية بالنسبة للمصارف الإسلامية، والواقع أن الرقابة الدولية تسهم عن طريق مؤسساتها المختلفة بتطوير كفاءة الأداء وتحمي المصالح المالية على مستوى الأفراد، وعلى مستوى إدارة الاقتصاد الكلي، وخصوصاً في جانب السياسة النقدية وقضايا

¹ حسام صبحي المغربي، رقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاص

، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2014 / 2015 ، ص ص 87 - 88

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

التممية، وذلك على المستوى الداخلي والخارجي على السواء. كما تركز معايير الرقابة الدولية على مؤشرات وأنشطة عديدة أهمها "المبادئ الأساسية للجنة بازل والحد الأدنى من متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية الأصول ذات المخاطر، ومعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية¹.

1.4.7.4 مؤسسات الرقابة الدولية العامة

توجد على مستوى العالم مؤسسات عديدة تمتلك أدوات ومعايير مختلفة، يمكنها التأثير على المؤسسات المصرفية، ومنها المصارف الإسلامية، وتتفاوت درجة التدخل في العمل المصرفي بحسب ما تمتلك من الأدوات والمعايير.

- لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (BCBS) :

تتكون هذه اللجنة من مجموعة الدول الصناعية العشرة بإشراف بنك التسويات الدولية، وقد تشكلت هذه اللجنة في مدينة بازل بسويسرا من أجل مواجهة المخاطر المشتركة، ومنها المخاطر الجديدة مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال.

- اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) :

¹ ياسر عبد الكرمي محمد الحوراني، الرقابة الدولية على المصارف الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي : الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحويل، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون ، يومي 06 و 07 أكتوبر 2015 ، ص237

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

تعنى هذه اللجنة بوضع المعايير المحاسبية على مستوى دولي، وتركز على إعداد التقارير المالية ضمن مواصفات دقيقة تتضمن مستوى عال من الجودة والقابلية للتطبيق.

- **بنك التسويات الدولية: (BIS)** يعمل هذا البنك بمثابة بنك مركزي للبنوك المركزية على مستوى العالم، ويتفرد بمزايا إضافية، أنه يتجاوز القوانين وال يخضع للضرائب، ويهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي العالمي¹.

2.7.4. مؤسسات الرقابة الدولية الإسلامية

هناك مجموعة من المؤسسات الإسلامية التي تهتم بنشر المعايير المالية ومتابعة الأنشطة المصرفية الإسلامية، وهي تقوم بأنشطة رقابية بشكل مباشر وغير مباشر من خلال البرامج المعتمدة لديها، ومن هذه المؤسسات:

- **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوفي** The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Services :Board (AAOIFI) رغم أن هذه الهيئة تهتم بتطوير ونشر مفاهيم المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، لكن يمكن وصفها بأنها مؤسسة مالية تعنى بالرقابة على التطبيقات العملية للاقتصاد الإسلامي، ومنها الوقف والزكاة والتأمين، إضافة إلى المصارف الإسلامية، وذلك من خلال المعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عنها.

¹ ياسر عبد الكرمي محمد الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص ص 238 - 239

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية** الذي يقع مقره في كوالالمبور، افتتح رسمياً في 3 نوفمبر عام 2002، وبدأ عمله في 10 مارس عام 2003. يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بوصفه هيئة دولية واطعة للمعايير للهيئات التنظيمية والرقابية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين. وفي إطار تأدية مهمته، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية تتسم بالشفافية والشفافية، من خلال إصدار معايير جديدة، أو تكييف المعايير الدولية القائمة المتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها، والتوصية باعتمادها¹.

3.7.4. نطاق أدوات الرقابة الدولية

إن الرقابة الدولية التي تقوم بها الجهات المالية الإسلامية تراعي خصوصية المصارف الإسلامية، وتحافظ على المبادئ التي تقوم عليها، لذلك تلعب هذه الرقابة دوراً أداء المصارف الإسلامية في جوانب عديدة، أهمها ضرورياً لتفعيل توظيف التمويل نحو الاستثمار الإنتاجي.

ما عمل الرقابة الإسلامية في نطاق المؤشرات فإنها تعتمد على مقاييس عامة تتعلق بتقييم وقياس الأداء المصرفي، ولا تختلف هذه العملية

¹ ياسر عبد الكرمي محمد الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص 239

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

في المصارف التقليدية عنها في المصارف الإسلامية من جهة الآلية والقياس. ولا شك أن استخدام هذه المقاييس يساعد في تحديد كفاءة الأداء المالي والأداء التشغيلي للمصارف الإسلامية ومستوى هذه الكفاءة في عمليات التوظيف والاستثمار، ومعرفة سالمة المركز المالي للمصرف الإسلامي، ومقدار السيولة المتوفرة لديه لمواجهة الالتزامات الطارئة عند الطلب. ومن أهم النماذج المستخدمة عالمياً في هذا المجال ما يعرف بمصطلح (CAMELS) وهو مقياس عالمي شائع تستخدمه معظم دول العالم في قياس أداء المصارف، ويتم استخدامه في أمريكا، ويتضمن معايير كفاية رأس المال (Capital Adequacy، وجودة الأصول (Quality Asset)، والكفاءة الإدارية (Quality Management) (Earnings)، ومعدلات العائد (Earnings)، والسيولة (Liquidity)، وحساسية المخاطر (Sensitivity of Market Risk) السوقية وفي العادة تقوم البنوك المركزية باستخدام النسب والمؤشرات المالية كإجراء، لمعرفة أغراض أساسية تتعلق بعملية الاستثمار¹.

5. واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل

1.5 . البنوك الإسلامية وبازل ا

نظرا لأهمية وخطورة نشاط البنوك، وتنامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة، في إطار ما يسمى باتفاقية بازل، وذلك بالتركيز

¹ ياسر عبد الكرمي محمد الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص ص 241-242

على كفاية رأس المال في البنك، ومدى قدرته على امتصاص الخسائر. ولقد حاولت البنوك الإسلامية تطبيقها رغم الصعوبات.

1.5 . 1. اتفاقية بازل الكفاية رأس المال

كانت محصلة لسنوات من العمل والتشاور ما بين مجموعة من الدول، وانتهت بالتوقيع على اتفاق اكتسى طابعا عالميا، في جويلية 1988، تحتوي على مجموعة من مبادئ الرقابة البنكية.

* **صيغة حساب كفاية رأس المال:** ألزمت البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال قدره 08 %، تحسب باختصار كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي /

مجموع المخاطر المحتملة المرجحة ≤ 8

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال مساو لـ 8 % لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة¹.

*. رأس المال حسب بازل 1: ويتكون من:

¹ رقية بوحيزر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 33، عدد 02، 2010، ص 17

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- رأس المال الأساسي: يتكون من رأس المال النظامي، الاحتياطات المعلنة، الأرباح المحتجزة.

- رأس المال التكميلي أو المساند: تتكون من:

- الاحتياطات غير المعلنة، وتكون بموافقة السلطات الرقابية ؛
- احتياطات إعادة تقييم الأصول، حيث يخصم ما نسبته 55 % منها لإمكانية تذبذب قيمتها؛
- مخصصات المخاطر، لا تتعدى 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة؛
- القروض المساندة وهي التي تزيد فترة استحقاقها عن 05 سنوات و الاقتراض التساهمي، وي أن لا تزيد عن 50 % من رأس المال الأساسي.
- المحذوفات: شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال البنوك ، الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك.

2. 1.5. كيفية تطبيق البنوك الاسلامية لاتفاقية بازل ا

تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل ا لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التقليدية.

- خصائص نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية: يجب أن تكون أكبر من 08 %، نظرا:

- لممارستها للاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر؛

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- عدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي، وعدم ضمانها لكل الودائع،
ت- عدم قدرتها على مراقبة العميل في صيغة المضاربة.
-تقسيم الأصول حسب درجة خطورتها: حسب درجة مخاطرها تقسم إلى المجموعات التالية:
- أصول الميزانية: أخذاً بعين الاعتبار لدرجة المخاطر المرتبطة بكل أصل:
- أ- الصيغ القائمة على أساس تقاسم الريح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100 %،
- ب- الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:
- إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100 %.
- إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره 50 %.
- ت- فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي: يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازل¹.
- الالتزامات خارج الميزانية: تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازل، لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في البنوك التقليدية ما عدا عدم أخذ الفوائد.

¹ رقية بوحيدر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 33، عدد 02، 2010، ص 20

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- **المشتقات المالية:** هناك جدلا حول مشروعية استعمالها من عدمه. أخذا بعين الاعتبار الملاحظات السابقة فصيغة حساب كفاية رأس المال التي أقرتها منظمة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل I = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + مخصصات مخاطر الاستثمار + احتياطيات إعادة تقوم الأصول / الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأس المال المدفوع + باقي الموارد الخارجية باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) + 50% من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك ≤ 8 %

2.5. معيار كفاية رأس المال حسب بازل 2

لقد اتجهت لجنة بازل نحو التفكير في معايير جديدة لكفاية رأس المال بعد أن اتضح لها قصور المعايير الحالية عن توفير حد أدنى ملائم لرأس المال لدى البنك لمواجهة كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فقد أصبحت تلك المخاطر لا تقتصر فحسب على مخاطر منح الائتمان، وإنما امتدت لتشمل العديد من المخاطر الأخرى كتلك المتعلقة بالتعامل في المشتقات المالية، وتوريق القروض المصرفية، أي تحويلها إلى سندات قابلة للتداول ومن ثم فإن التزام البنك بالحد الأدنى المقرر لمعدل كفاية رأس المال وفقا لمعايير 1998 نسبة 8 % لا يعنى بالضرورة كفاية رأس ماله لمواجهة المخاطر المحتمل التعرض لها، فمع استخدام المشتقات يمكن لأي

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

بنك التخلص من مخاطر الائتمان لديه مثل مخاطر توقف المقرض عن سداد الفائدة أو أصل القرض كما أدى ظهور عمليات توريق القروض إلى تمكين البنوك من تخفيض حجم القروض التي تظهر في سجلاتها تخلص من مخاطر الائتمان لديها ونقلها للمستثمرين، ومن ناحية أخرى فإن مقررات بازل السابقة لم تراعى الموضوعية في تصنيف المخاطر، وبذلك يتضح أن المقررات الحالية لمعيار كفاية رأس المال في ظل التوسع في المشتقات وعمليات التوريق قد أدت إلى نتائج عكسية دفعت بالبنوك إلى تحمل المزيد من المخاطر الائتمانية بسبب ما تقدم فقد تقدمت لجنة بازل في منتصف عام 1999 بمعيار جديد لكفاية رأس المال يهدف إلى:

- تعزيز سلامة ومثانة النظام المالي والمصرفي .
 - تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي .
 - تغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك .
 - تطوير أساليب لقياس والمخاطر تتميز بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر التي تواجه البنوك .
 - التركيز على البنوك الكبيرة التي تمارس الأنشطة المصرفية على أساس دولي وفي نفس الوقت يتضمن مبادئ ووسائل تجعل من المناسب تطبيقه من قبل البنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم .
- أعدت لجنة بازل وثيقتين : أحدهما تمثل مجموعة شاملة للمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال والتي يمكن أن تطبق في مجموعة العشر والدول

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

الأخرى، وثانيتها تتضمن ملخص توصيات معايير اللجنة المطبقة فعلا وتشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل 25 مبدأ¹.

كفاية رأس المال حسب بازل II: إن الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال هي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل II} = \text{رأس المال بمفهومه الشامل} / \text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل} \leq 8\%$$

نسبة كفاية رأس المال بقيت نفسها ، كما لم يتغير مفهوم رأس المال، فقط هناك شروطا معينة له هي:

- أن لا تزيد الشريحة 03 عن 250% من مقدار الشريحة 01 المخصصة لتغطية مخاطر السوق،

- يمكن دمج الطبقة الثانية مع الثالثة لضمان الحد الأقصى المحدد وهو 250%؛

- إمكانية امتناع البنك عن سداد الفائدة أو أصل الدين للقروض المتضمنة في الشريحة الثالثة ؛

- أن تكون الشريحة 1 \leq الشريحة 02+03.

¹ رقية بوحضر، مولود لعراية ، مرجع سبق ذكره ، ص 22

3.5 . آثار اتفاقية بازل II على البنوك الإسلامية: لها مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية وهي:

1.3.5. الانعكاسات السلبية: تعتبر اتفاقية بازل II تحد كبير للبنوك الإسلامية وذلك راجع ل:

أ- صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها؛
ب- انخفاض ربحية البنك نتيجة احتجاز نسب أكبر منها، مما يضر بمصلحة المودعين المستثمرين؛

ت- وقوع أغلبها في الدول النامية ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، كما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي؛

ث- أغلب البنوك الإسلامية تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحديد مخاطرها؛

ج- تزايد من السيولة غير الموظفة على مستوى البنوك الإسلامية.

ح- عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ما يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر بالشكل الذي يؤثر على مصداقية النسب المحسوبة؛

خ- تعزز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية.

2.3.5. الانعكاسات الايجابية:

تتمثل في:

أ- دفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، و منه تحسين الجوانب الفنية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها؛

ب- تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة؛

ت- تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية؛

ث- تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها؛

ج- تشجيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات والتي تهم المتعاملون معها

4.5. صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية لكفاية رأس المال:

هناك عدة محاولات لبلورة كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل II ، ولكن سوف نقتصر على ذكر محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والتي قدمها في مختلف منشوراته، و تحسب كما يلي¹:

¹ رقية بوحيزر، مولود لعرابة ، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 33 ، عدد 02 ، 2010 ، ص 33- 34

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل II = حقوق المساهمون + احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار / إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل - الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) $\leq 8\%$

توجد صيغة أخرى أقرها المجلس بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تنتشط في دول تفرض سلطاتها الرقابية إجبارية ضمان الودائع مهما كان نوعها. استخدم مجلس الخدمات المالية نفس التصنيف والأوزان الموجودة في النسخة الأصلية من اتفاقية بازل II فقدتم تعديلها لتتماشى مع خصائص نشاط البنوك الإسلامية. وسنأخذ نظرة مختصرة عن مكونات المعادلة أعلاه:

- رأس المال بقي له نفس التعريف في بال I الخاصة بالبنوك الإسلامية، فقط تم إضافة ما يلي¹:
- احتياطي معدل الأرباح: وهو مبالغ محتجزة من إجمالي دخل أموال المضاربة؛
- احتياطي مخاطر الاستثمار: يتكون من مبالغ مقتطعة من دخل أصحاب حسابات الاستثمار.

¹ بن الدين احمد، مونة يونس، مرجع سبق ذكره، ص 714

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

ب- مخاطر الائتمان: نظرا لمحدودية إمكانيات البنوك الإسلامية، فإنها غير قادرة على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان. و تسعين بأطراف خارجية معينة من سلطاتها الإشرافية لها القدرة على تحديدها. أما بالنسبة للأوزان فتستخدم ما جاء في منشورات مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005.

ت- مخاطر السوق: تم توضيح كيفية حسابها بالنسبة لكل مكوناتها، بتقنيات بسيطة وأخرى معقدة.

ث- مخاطر التشغيل: حيث عرفت المخاطر التشغيلية المحتملة بما فيها مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية.

من خلال عرضنا لمعيار كفاية رأس الصادر عن لجنة بازل المسمى ببازل 2 ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة نستنتج أن :

مكونات نسبة كفاية رأس المال في IFSB مثل سابقه من المعايير الصادرة عن المجلس، حيث لا نجد عناصر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية كون أن البنوك الإسلامية قائمة وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وعدم التعامل بالريا ؛

- لا يوجد اختلاف بين المعيارين من حيث النسب وتواريخ التطبيق؛ وفي الأخير من خلال عرضنا للمقارنة من حيث الإصدار ومن حيث حساب النسبة نستنتج أن نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن الهيئات الإسلامية

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

مناسبة لعمل البنوك الإسلامية في ظل اتفاقيات بازل وفق الشريعة الإسلامية¹.

6- الرقابة على المصارف الإسلامية في التشريع المصرفي الجزائري

1.6. إلزامية الرقابة الشرعية

قام المشرع الجزائري بسن مجموعة من المواد المؤطرة للنشاط الرقابي الشرعي على المصارف الإسلامية، وذلك ضمن المواد الآتية :

المادة 14 : قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تُسلّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

المادة 15 : في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة. تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص و في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

¹ . بن الدين احمد، مونة يونس، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية -دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل2 إلى تطبيق معيار-IFSB2 ، مجلة الحقيقة، العدد 4، ص

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

المادة 16: يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. يتكون هذا الملف على وجه الخصوص، من الوثائق التالية - : شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية ، -بطاقة وصفية للمنتج، -رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام رقم -11 08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه، - الإجراءات الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ «شباك الصيرفة الإسلامية» عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية¹.

2.6. الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية كهيئة مانحة لتراخيص ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، مؤسسة مهمتها منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية بعد استيفاء هذه المؤسسات للشروط المطلوبة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، كما ينص على ذلك، نظام رقم 02 مؤرخ في 25 رجب عام 1441 هـ الموافق 15 مارس سنة 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

¹ نص النظام رقم 20- 02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. وقد تم الإعلان عن ميلاد الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، يوم الفاتح من أبريل 2020م، من خلال مقرر إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وهو ما ينص عليه البيان الإعلامي حول خصوص إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وهي الخطوات التي جاءت نتيجة بيان المجلس الإسلامي الأعلى في موضوع "الصيرفة الإسلامية" شهر ديسمبر سنة 2018¹.

أعضاء الهيئة: د. بوعبد الله غلام الله ؛ د. كمال بوزيدي؛ د. السعيد بويزري

د. محمد بوجلال؛ د. عبد الرحمان سنوسي ؛ د. مصطفى باجو ؛ د.

محنند إيدير وشنان

3.6. بنك السلام وهيئته الشرعية

مصرف السلام - الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته . كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام - الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر ، من خلال تقديم خدمات مصرفية

¹ <http://www.autorite-hci.dz/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/>
(17 / 02 / 2022 . 19.00)

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

عصرية تتبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري ،
بغية تلبية حاجيات السوق ، و المتعاملين ، و المستثمرين ، و تضبط
معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .

الهيئة الشرعية لمصرف السلام

تتشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر من كبار علماء الشريعة
الإسلامية و الإقتصاد ممن لهم إمام بالعلوم الدينية، النظم
الإقتصادية، القانونية، المصرفية و المعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم
بإقتراح من مجلس الإدارة و بموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف .

إن الهيئة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر مستقلة عن الإدارة العامة
للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف،
و هي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها
من قضايا و مواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، و
القيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة و الفروع للتأكد من موافقتها لأحكام
الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للمصرف. و يساعدها في ذلك
المدقق الشرعي للمصرف الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط

1

المصرف .

4.6. بنك البركة وهيئته الشرعية

¹ <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-21-0.html> (25 / 02 / 2022 :
15.17)

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين).

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات، و ذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية..

أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2,5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2012 تفعيل أول منظومة بنكية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

• الهيئة الشرعية لبنك البركة

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من (05) خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك كله لأجل إضفاء المصداقية للهيئة في الأعمال، الاستشارات والفتاوى التي يقدمونها.

تحدد مدة عضوية هؤلاء بـ (03) ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

تنتخب هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها رئيساً للهيئة ونائباً له ليقوم بمهام الرئيس أثناء غيابه، تسريحه أو استقالته. ، ويتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك، و يمكن عزلهم أو تغييرهم بنفس الكيفية و الشروط التي تم تعيينهم بها¹.

مهام الهيئة الشرعية لبنك البركة

- دراسة وإصدار الفتوى الشرعية فيما يعرض عليها من مسائل شرعية.
- مراجعة نماذج العقود، الاتفاقيات وجميع المعاملات المصرفية واعتمادها قبل وضعها حيز التطبيق، وكذا إشراكها في تعديل نماذج تلك العقود والاتفاقيات عند الاقتضاء وتطويرها.
- المساعدة في إعداد العقود التي ينوي البنك إبرامها وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المخالفات الشرعية.

¹ <https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/> (22 / 02 / 2022 : 17.00)

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- مساندة الإدارة العامة في تقديم المشورة أو الفتوى الشرعية بخصوص مدى مطابقة المعاملات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية. وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للإدارة العامة .
- التأكد من شرعية العقود والمعاملات المصرفية، وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عنها، وفي حال وجود خلل، نقص أو مخالفات، تقوم الهيئة برفع توصيات لإدارة البنك لتصحيح العمليات التي تم إنجازها و إجراء تعديلها إن أمكن ذلك، و الصهر على حسن تطبيق الفتاوى و الآراء الصادرة عنها من قبل دوائر البنك .
- تقديم استشارات و/ أو آراء شرعية في المسائل المرفوعة لها من قبل مختلف دوائر البنك المعنية، حول مدى مطابقة كل خدمة أو منتج جديد لأحكام الشريعة الإسلامية و ذلك قبل تسويقه من قبل البنك.
- تنظيم بالتنسيق مع المديرية العامة للبنك، برامج و دورات تدريبية في الصيرفة الإسلامية لفائدة موظفي البنك بغرض تنمية الوعي المصرفي لديهم و الإلمام بأحكام المعاملات الشرعية المصرفية.
- المصادقة على خطة التدقيق الشرعي السنوية المعدة من قبل إدارة الامتثال والرقابة الشرعية.
- إعداد تقرير سنوي يوقعه رئيس الهيئة الشرعية بناء على تفويض من قبل أعضائها بعد اعتماده من قبلهم، يبين فيه ما تم عرضه ومناقشته من حالات عملية، وما جرى إعداده من فتاوى و آراء في معاملات البنك التي تم إنجازها، ويجب عرض تقرير الهيئة في اجتماع الجمعية العامة السنوية.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- حسب رأينا و عملا بنص معيار الضبط رقم (1) الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البند (24) فإنه "يجب توقيع تقرير هيئة الرقابة الشرعية من قبل جميع أعضائها، و ليس من قبل الرئيس و بتفويض من أعضائها،
- الرد على تساؤلات واستفسارات العملاء بالنسبة لشرعية الإجراءات و/أو المعاملات.
- القيام بزيارات ميدانية دورية للوكالات ومختلف دوائر البنك، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بغرض مراجعة و التأكد من تطبيق الآراء و الفتاوى الشرعية الصادرة عنها.
- المصادقة على السجل الذي يحدد شروط وفئات المستفيدين من موارد الأموال المخصصة قيد التصفية، بعد التأكد من محتوى وشروط مطابقتها للشرعية الإسلامية .
- تدقيق القوائم المالية للبنك وفحصها من حيث ملائمة الأساس الشرعي في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
- المصادقة على تعيين وعزل المراقب أو المدقق الشرع.

7. خاتمة

تبين لنا من خلال محاضرات التي تم التطرق إليها من خلال هذه المطبوعة أن للبنوك الإسلامية دورا مؤثرا في الاقتصاد رغم التحديات التي تواجهها في تطبيق نشاطها وفقا للأسس الصحيحة، وذلك لتواجد الكثير منها في بيئة مصرفية يسودها الطابع التقليدي الربوي، وهو ما دفع بالكثير من الباحثين ومختلف الهيئات التي تعنى بالصيرفة الاسلامية إلى البحث عن المنافذ الكفيلة بتطوير الصيرفة الاسلامية، و التي على رأسها الاهتمام بالجانب الرقابي للصيرفة الإسلامية بشقيها المالي والشرعي، وفي هذا الصدد فقد شهد مجال تطوير معايير الرقابة الشرعية والمالية مستحدثات كثيرة عززت أداء المؤسسات المصرفية الاسلامية و ضاعفت من شفافيتها و حوكمتها ومن مستويات الثقة فيه .

في الجزائر وفيما يتعلق بالرقابة المصرفية الممارسة على البنوك والمؤسسات المالية، فلقد عالجها المشرع الجزائري بصورة كاملة حيث شملت الرقابة المصرفية على إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وكذا الرقابة الممارسة على نشاط البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية.

7. قائمة المراجع :

1.7 باللغة العربية

1.1.7 القرآن الكريم

2.1.7 الكتب

- أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - إستراتيجية مواجهتها. الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي 2008.

- حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية: فكر ما بعد الحداثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2003.

- حمزة شوادر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية، الطبعة الأولى ، عماد الدين للشر، 2014.

3.1.7 الرسائل

- أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله - كلية الشريعة - الجامعة الأردنية، 2004 .
- سعد عبد محمد العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الاسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 40 .

4.1.7. المقالات

- Hatta Syamsuddin, Moh. Abdul Kholiq Hasan, Moh. Muinudinillah, دور هيئة الشرعية الوطنية في الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في إندونيسيا ومنهجها في الفتوى:دراسة وصفية تحليلية نقدية, Indonissian journal of islamic literateure and Muslim Society , Vol. 1, No. 2, 2016,
- أسامة العاني ،محمود الشويات ، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ، مجلة المنارة، المجلد (23)، العدد (2)، 2017 .
 - بن الدين امحمد، مونة يونس، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية -دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل2 إلى تطبيق معيار IFSB2 ، مجلة الحقيقة، العدد 4
 - بن عمارة نوال، عطية العربي، آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الفكر المحاسبي،

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة ، المجلد 19 ،
العدد 4.

- حسام صبحي المغربي، الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك
الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية
الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2014 / 2015

- حسين عبد المطلب الأسرج، نحو إطار عمل لحوكمة الرقابة الشرعية في
البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية و المصرفية - العدد الأول ،
2014 .

- حكيمة شرفة، البشير بن عبد الرحمان ، الرقابة على المصارف الاسلامية
في ظل بيئة مصرفية تقليدية "اشكالات العلاقة مع البنك المركزي، المجلة
الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 03 العدد 2 ، 2020 .

- خلود أحمد طنش، إبراهيم عبد الحليم عبادة، استقلالية هيئات الرقابة
الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الاسلامي في ضوء معايير
الايوفي: دراسة تحليلية نقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية
والدراسات الإسلامية، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2019 .

- رقية بوحضر، مولود لعرابة ، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات
اتفاقية بازل ٢، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي،
المجلد 33 ، عدد 02 ، 2010.

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- سفيان بن عبد العزيز، أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي ودورها في استدامة التنمية والوقاية من الأزمات المالية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 09 ، 2017
- عامرين عيسى اللهو، الودائع البنكية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية.
- عبد الحق حميش، تفعيل دور هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد 04، العدد 01 ، 2007 .
- عبد الله محمد البدرين ، عماد رفيق بركات ، استقلال الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية والأردنية : الواقع والمأمول، المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية مج 15 ، عدد 01 ، 2019 .
- علي عبد الله شاهين، العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي(دراسة فكرية تحليلية)، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيو 2007.
- قتيبة عبدالرحمن العاني، دور الهيئات الرقابية في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، 2015 .
- محمد عامر هاشم، أحكام الودائع المصرفية، مجلة الدراسات القانونية ، العدد 52 ، جوان 2021.

5.1.7 مداخلات

-هناك محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول "الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي " المنعقد خلال يومي 1 - 2 ديسمبر 2010، عمان

-ياسر عبد الكرمي محمد الحوراني، الرقابة الدولية على المصارف الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي : الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحويل، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون ، يومي 06 و 07 أكتوبر 2015 .

6.1.7 النصوص القانونية

نص النظام رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020

7.1.7 . المواقع الالكترونية

محمد أكرم جلال الدين، دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية : أهميتها، شروطها، وطريقة عملها:

<https://ketabonline.com/ar/books/91850/read?part=1&page=3&index=631758>

جمال الكيلاني، مهام وصلاحيات هيئات الرقابة الشرعية (تجربة المصارف الإسلامية في فلسطين)،

<https://repository.najah.edu/bitstream/handle>

<http://www.autorite-hci.dz>

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-21-0.html>

<https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/>

7.2 References in English

7.2.1 Books

Ayub, M. . Understanding Islamic Finance, John Wiley and Sons, Ltd, UK. 2009.

7.2.2 Articles

- Ameerh Hatif Haddaweea, Hakeem Hammood Flayyih The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks International Journal of Innovation, Creativity and Change. Volume 13, Issue 7, 2020.

- FINANCIAL INSTITUTIONS, Corporate Ownership and Control/ Volume 3, Issue 3, Spring 2006

- Hassan, Shah, Alazhar, & Selim | Towards the Implementation of Monetary Management in Islamic Economic System based on Recent Developments, International Journal of Islamic Economics and Finance (IJIEF), 4(2).

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- Hichem Hamza, Does investment deposit return in Islamic banks reflect PLS principle?, H. Hamza , Borsa _Istanbul Review 16-1 ,2016.
- Hussain G. Rammal, THE IMPORTANCE OF SHARI'AH SUPERVISION IN ISLAMIC
- Ismal, R, "Industrial analysis of liquidity risk management in Islamic bank", Journal of Islamic Banking and Finance, International Association of Islamic Banks, Vol. 26 No. 2, 2009
- Kassim, S. H., Abdul Majid, M. S. and Mohd Yusof, R. Impact of monetary policy shocks on the conventional and Islamic banks in a dual banking system: evidence from Malaysia. Journal of Economic Cooperation and Development. 30(1), 2009.
- M.H .Miller (1986) , Financial Innovation: The Last Twenty Years and the Next, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 21 ,December.
- Mars, The Study of the Market and Islamic Banking Depositors Behaviors 2008. PT. Mars Indonesia, Jl. Paus 89G Rawamangun, Jakarta.2008.
- MOHSIN S. KHAN and ABBAS MIRAKHOR, The Financial System and Monetary Policy in an Islamic Economy, *Islamic Econ.*, Vol. 1.
- Mohammed El Qorchi, Islamic Finance Gears Up, While gaining ground, the industry faces unique regulatory challenges, *Finance & Development*, December , Vol. 42, No. 4. 2005
- ThorstenBeck AsliDemirgüç-Kunt OuardaMerrouche , Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability, *Journal of Banking & Finance*.

د. حكيم بوحرب

أستاذ محاضر -أ-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -

الشهيد طالب عبد الرحمان -

محاضرات في الرقابة و الاشراف على المصارف الاسلامية

- A. A. Shelyuk, RESEARCH OF COMPONENTS OF THE SYSTEM OF BANK DEPOSIT MANAGEMENT, Journal of Governance and Regulation, Volume 2, Issue 1, 2013

7.2.3 Theses

Saleh Abdulrahman Al Amer, Sharia Supervisory Board in Islamic Banks: A Critical Analysis of the Current Framework, Phd thesis, The University of Leeds , School of Law September 2018.